المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ملف :

ندوة «مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني»

الدوحة - 14-15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

إشراف وتقديم: مروان قبلان

- عزمي بشارة
- أنيس فوزي قاسم
- نديم روحانا
- أحمد جميل عزم
- منير زكي نسيبة
- علاء محاجن
- معين الطاه
- أسامة أبو ارشيد

- طارق دعنا

ملف ندوة "تقديم ومناقشة كتاب الدين والعلمانية في سياق تاريخي"

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحـة، قطـر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

مقدمة 1
مروان قبلان

ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله 6
عزمي بشارة

محددات إعادة صوغ المشروع الوطني الفلسطيني 19
أنيس فوزي قاسم

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبل الصهيونية 31
نديم روحانا

النضال الشعبي الفلسطيني بين مأزقين: "ما بعد الحداثة" والعامل الذاتي 40
أحمد جميل عزم

معنى حلّ الدولتين في ظلّ تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية 51
أسامة أبو ارشيد

ركوب الموجات الأمنيّة في رسم السياسات الاستعماريّة في القدس: آخر التطورات 67
منير زكي نسيبة

القانون الإسرائيلي آليّةً لإحلال سياسات الاستيطان والتهجير في القدس وتنفيذها 77
علاء محاجنة

الانتفاضة: إستراتيجية فلسطينية بديلة 90
معين الطاهر

نحو اقتصاد سياسي لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية 100
طارق دعنا

مقدمة

مروان قبلان

في ظل أزمة أدوات المشروع الوطني الفلسطيني، وغياب برنامج سياسي يحقق إجماعًا شعبيًا ويحظى بدعم القوى السياسية الفلسطينية على اختلافها بعد تعثر مشروع الوصول إلى الدولة الفلسطينية من خلال المفاوضات، وفي ظل الأوضاع العربية الراهنة المتمثلة بتحول الثورات المدنية من أجل الحرية والعدالة إلى اقتتال أهلي بفعل القمع الاستبدادي والتدخل الخارجي، تبرز الحاجة إلى ضرورة البحث في واقع المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله.

لقد توقف مشروع التحرير عن أن يكون برنامجًا سياسيًا لحركة التحرر الوطني الفلسطينية بأجنحتها المختلفة، كما أنّ طريق المفاوضات السياسية وصل أيضًا إلى طريق مسدود. وقد أعادت حالة الغضب والإحباط التي تشهدها الساحة الفلسطينية، والتي عبّرت عن نفسها في الهبة الشعبية الجارية في الأراضي الفلسطينية، إلى الواجهة السؤال عن الخيارات المتاحة أمام الشعب الفلسطيني لتحقيق تطلعاته المشروعة.

بعد مرور ربع قرن على تخلي منظمة التحرير عن خيار الكفاح المسلح، وانطلاق مسيرة التسوية التي كان يفترض أن تؤدي إلى إنهاء الاحتلال وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، لم ينتج من عملية المفاوضات إلّا قيام الاحتلال بفرض مزيد من الوقائع التي تقضي على أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967. لقد تحولت العملية السلمية بذاتها إلى أداة لتكريس الاحتلال واستمراره، وقضم المزيد من الأراضي، وإنشاء المزيد من المستوطنات. وما يفاقم من أزمة انسداد الأفق هو استمرار حالة الانقسام بين حركتي فتح وحماس، على الرغم من توقيع اتفاق المصالحة بينهما وتشكيل حكومة وفاق 2014.

ويترك انخراط أحزاب منظمة التحرير الفلسطينية في بنى السلطة الوطنية تحت سقف أوسلو آثاره في مختلف مناحي العمل الوطني الفلسطيني، نتيجة تورط هذه الأحزاب في تحمل مسؤولية سلطة حكم ذاتي تسعى إلى

بناء مؤسسات دولة غير قائمة، ولا تنسجم مع الفعل الجماهيري المؤثّر على الأرض، ما يحولها إلى أداة ضبط أمني في خدمة مشروع الاحتلال.

الانقسام والتشرذم والعجز العربي وانصراف الاهتمام عن القضية الفلسطينية نحو صراعات أخرى في المنطقة، كل ذلك يترك تداعياته على القضية الفلسطينية، بخاصة مع انشغال الدول العربية، والتي طالما شكلت حالة مركزية في الصراع مع إسرائيل، بصراعات أهلية فاقمتها أوضاع الاستبداد ومقاومة التحول الديمقراطي.

في ظل هذا الواقع، غدا خيار المقاومة في حالة انفصال عن الفعل السياسي وهو يدافع عن وجوده، ما ساهم في تحويله من إستراتيجية تحرير إلى خيار للدفاع عن النفس. وقد فرضت زيادة تضييق دولة الاحتلال ومستوطنيها على الفلسطينيين واستباحة أراضيهم ودمائهم، إعادة صوغ أساليب المواجهة والمقاومة التي يمكن أن تستمر في المستقبل المنظور، ما يفرض على الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية وحركات المقاومة تحديات يتطلبها السعي إلى بناء إستراتيجية شاملة. والإستراتيجيات الشاملة تفرضها طبيعة المشروع الوطني ومستلزمات تحقيقه.

لا بد إذًا من العودة إلى التفكير في مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، في ضوء متغيرات مأزق المفاوضات ووصول مشروع الدولة في إطار حل الدولتين إلى طريق مسدود، ومأزق الكفاح المسلح، وتحول المقاومة من إستراتيجية تحرر إلى الدفاع عن وجودها، ومأزق الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية.

تأسيسًا على ما سبق، وانطلاقًا من أهمية البحث في مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ظل أوضاع فلسطينية وعربية وإقليمية شديدة التعقيد، نقدم في هذا الملف مجموعة من الدراسات المنتقاة من بين مجموعة من الأوراق البحثية التي قُدمت في ندوة أكاديمية عقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يومي 14 و15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. وقد شارك في هذه الندوة نخبة من الباحثين الفلسطينيين والعرب، للبحث في مستقبل هذا المشروع والتحديات التي تواجهه لمناقشة القضايا المتعلقة بحل الدولتين، والكفاح المسلح، وتهميش دور الشتات الفلسطيني، وتحولات إستراتيجية المقاومة الفلسطينية، والكيانية الوطنية الفلسطينية ومستقبل منظمة التحرير، وواقع الحالة الحزبية، واللاجئين وحق العودة، ومحورية القدس في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ.

يتناول أحمد جميل عزم في دراسته المواجهات وسلسلة عمليات المقاومة الفردية التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، بصفتها اختبارًا مهمًا لأدوات العمل السياسي الفلسطيني وآلياته، في سياقين أساسيين: الأول، سياق عالمي، يتعلق بطبيعة المرحلة التاريخية، وتحديدًا عصر العولمة وما يعرف بعصر "ما بعد الحداثة" الذي برزت فيه معطيات جديدة عالميًا توجِّه تحرُّكَ العملِ الشعبي والسياسي، وأنماطٌ جديدة للقيادة والتنظيم. والثاني، السياق الفلسطيني الذاتي، من حيث طبيعةُ القوى السياسية الفلسطينية وأداؤها. وناقش بذلك الأنماط ما بعد الحداثية للتنظيم والعمل التي حاول الشباب الفلسطيني اللجوء إليها في ظل حالة الانهيار الفصائلي، من ناحية الأفق وإمكانية الاستمرار، والدلالات والمؤشرات التي تطرحها هذه "الهبة".

ويبحث أسامة أبو ارشيد في الآليات التي وظفتها إسرائيل لإجهاض حل الدولتين، بصفته حلًا يقوم على أساس حدود حزيران/ يونيو 1967، وهو ما لا يعطي الفلسطينيين أكثر من 22% فقط من مساحة فلسطين التاريخية الكلية، إلّا أنّ إسرائيل ترفض القبول بهذه القسمة الضيزى. فقوّضت أي إمكان لقيام دولة فلسطينيّة بعيدًا من منطق "المعازل" و"الكانتونات" للسكان الفلسطينيين، مع الإصرار على أنّ القدس الشرقية لن تكون جزءًا من الدولة الفلسطينية، موظفة لذلك سلاحي الاستيطان، وتهويد القدس الشرقية. وقد أدى هذا إلى تزايد الأصوات المنادية بضرورة تركيز النضال الفلسطيني على قيام "دولة ديمقراطية" أو "ثنائية القومية" بين اليهود والفلسطينيين، غير أنّ هذه الدعوات نفسها تحمل مساومات على حقوق الفلسطينيين الثابتة والتاريخية. في هذا الإطار تدعو الدراسة إلى ضرورة البحث عن إجماع وطني فلسطيني على "مشروع وطني" ضمن حدود دنيا، يأخذ في الحسبان أنّ الصراع مع المشروع الصهيوني صراع طويل.

ويتناول أنيس القاسم في دراسته محددات إعادة صوغ المشروع الوطني الفلسطيني، واضعًا أسسًا أربعة لا بد من الاتفاق عليها قبل التفكير في إعادة صوغ هذا المشروع، تمأسس لقناعة ووعي تنبثق عنهما خطوات عملية لصوغ المشروع. بدأها بضرورة التخلص من اتفاقيات أوسلو وتصفية تركتها، ووضع ثوابت لأي مفاوضات سياسية تجري، وأخيرًا الانخراط في عملية تثقيف وتنوير وانتقاد ذاتي لكل ما جرى سواء داخل فلسطين أو خارجها.

ويناقش طارق دعنا في دراسته ضرورة بناء قاعدة اقتصادية مستقلة تستند إلى مبادئ المقاومة والتحرر والعدالة الاجتماعية، تناقض الواقع الاقتصادي الذي فرضته اتفاقيات أوسلو ومصالح النخب السياسية – الاقتصادية المنتفعة به، لإعادة بناء البنى السياسية والاجتماعية المشتتة والمجزأة، بصفتها سندًا لأي إستراتيجية وطنية جديدة، ذلك كونها مسألة لا تقل أهمية عن الطابع السياسي والمؤسساتي للرؤى والتحليلات المطروحة في هذا السياق.

ويسلط علاء محاجنة الضوء على الآليات والممارسات القانونية التي تعتمدها إسرائيل منذ عام 1967، والتي ترتبط بالصراع على الحيز الجغرافي – المكاني وتغيير الميزان الديموغرافي داخله، ضمن محاولة إخضاع مقاومة الأصليين وصمودهم في وجه مشروع التهويد. وتبرز الدراسة الدور المركزي للمنظومة القانونية في عملية تهويد شرقيّ القدس، ومحاولة السيطرة على سكانها الأصليين من خلال تشكيل قدس يهودية "موحدة" تحت السيادة الإسرائيلية. فـ "تذويت" الدور المحوري للقانون يساعد حتمًا على تطوير الآليات المناسبة لإدارة الصراع الدائر حول المدينة، وصَوْغ مخطط مقاومة فلسطيني لمواجهته.

ويناقش معين الطاهر الانتفاضة، بمعناها الشامل، بصفتها إستراتيجية بديلةً من إستراتيجية المفاوضات التي لم تحقق أي نتائج ملموسة، يكون هدفها هو دحر الاحتلال من دون قيد أو شرط، بدلًا من الهدف الحالي للمشروع الوطني المتمثّل بحلّ الدولتين. كما يتناول آليات تطبيق هذه الإستراتيجية واتجاهاتها، وأسباب تأخرها، ووسائلها في تحقيق أهدافها، والحؤول دون الالتفاف عليها بذريعة استثمارها وجَنْي المكاسب التي حققتها، في اتجاه العودة مرةً أخرى إلى إستراتيجية المفاوضات عقيمة الجدوى، في محاولة لإثبات أنّ قدرتها على تحقيق هدفها المتمثل بدحر الاحتلال من دون قيد أو شرط لا ينبع من فشل إستراتيجية المفاوضات وانهيار مشروع حلّ الدولتين فحسب، وإنما من توافر إمكانية نضالية واقعية وعملية لتحقيق هذا الهدف أيضًا.

ويدرس منير زكي نسيبة أهمّ القرارات المفصلية التي اعتمد عليها تطور طرائق سحب إقامة الفلسطينيين والتضييق عليها، على نحوٍ تظهر فيه الكيفية التي استغلت إسرائيل بها العوامل الأمنيّة المختلفة لإصدار سوابق قضائية تؤثّر في حياة الفلسطيني العادي. وبعد ذلك، يناقش آخر تطورات أساليب سحب الإقامة، واقتراح

الحكومة الإسرائيلية الحالية أن تسحب إقامة أيّ شخص يتورط في ما سمّته "الإرهاب". ونتيجة لذلك، يمكن القول إننا في مرحلة مفصلية جديدة قد يكون من شأنها حرمان آلاف المقدسيين من حقهم في الإقامة في القدس.

ويقدم نديم روحانا في دراسته خمس مقولات في المشروع الوطني الفلسطيني والصهيونية ماضيًا ومستقبلًا، مؤكدًا عدم جدوى أو إمكانية تعريف مشروع وطنيّ فلسطينيّ جديد، بمعزل عن تصورٍ فلسطينيٍّ متكامل عن مستقبل الصهيونية في فلسطين. فمعالم المشروع الجديد، أيًّا كانت، يُفترض أنْ تحدّد موقفًا من مستقبل الصهيونية، ومن المهم أن يكون هذا الموقف واضحًا لا غموض فيه.

وأمام هذا التشخيص الذي قدمه الباحثون، يتضح أنّ الأوضاع الفلسطينية الداخلية والتطورات الإقليمية والدولية تفرض تحديات كبيرة، تزيد من صعوبة الخيارات القائمة أمام المشروع الوطني الفلسطيني. ومع هذا، فإنّ الوضعية الراهنة ليست ميؤوسًا منها، فوضع الانسداد والحالة المتردية التي بلغها المشروع الوطني الفلسطيني هي نفسها التي من شأنها أن تخلق وتعزز الاندفاع نحو فعل المزيد في خدمة هذا المشروع. فحالة التأزم السياسي هي ذاتها التي خلقت حالةً من الرفض الشعبي تمثلت بالهبة الشعبية بصفتها حدثًا محوريًّا يعكس تطور الوعي الشعبي متجاوزًا بذلك عمل الحقل السياسي التقليدي والخيارات الرسمية.

ولعل للفئات الشابة، كما أكدت الأوراق البحثية التي ناقشها المؤتمر، دورًا مركزيًا في استنهاض العمل النضالي وتخطي الأطر المتكلسة، وكسر احتكار السلطة والفصائل للسياسة. ولا بد من إعادة قراءة التجربة الفلسطينية والتوعية بمساراتها، للوقوف الجاد على الخيارات المتاحة في صوغ برنامج سياسي يجمع عليه الفلسطينيون في الشتات والوطن، لا يستثني ولا يهمش، ويقوم على أساس المصلحة الوطنية، برنامج سياسي ينطلق من الأوضاع الراهنة ويستفيد من التجربة السابقة. فالشعب الفلسطيني مطالب باستمرار الاحتكاك والتناقض مع الاستعمار الاستيطاني لضمان ديمومة الصراع مع هذا المشروع، بغض النظر عن آليات الاحتكاك معه وديناميّاته. فالمقاومة لا تقتصر على نوع واحد، وشعوب العالم، ومن ضمنها الشعب الفلسطيني، مارست أنواعًا غير محدودة من المقاومة، بناء على ظروف الواقع، وطبيعة الصراع، وإمكانيات الشعوب المقاومة، وموازين القوى مع الاستعمار. وهذا لا بد أن يرسخ في وعي الشعب الفلسطيني وقادته عند السعي لطرح مشروع وطني يتجاوز حالة الركون الحالية، وهذا ما يمكن التعويل عليه لتأسيس المرحلة النضالية المقبلة.

ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله

عزمي بشارة

1. المشروع الوطني الفلسطيني تاريخيا

تلخَّص المشروع الوطني الفلسطيني بعد عام 1948، بوصفه مشروعًا يتميز عن سياسات الدول العربية بشأن الصراع مع إسرائيل، في تحويل جماعات من اللاجئين والمقيمين على أرضهم الواقعين تحت سيادة دول عربية إلى شعبٍ واحد منظم صاحب قضية وطنية، وبتأسيس حركة تحرر وطني فلسطينية. وقد تقاطعت هذه في حالات مع طروحات المشروع القومي العربي بشأن تحرير فلسطين، وحوّلت التحرير إلى هدف إستراتيجي مرتبط بالصراع العربي الإسرائيلي. وفي حينه، قام حق العودة على فكرة التحرير، وليس على قرارات الأمم المتحدة التي تطالب إسرائيل بالسماح للاجئين بالعودة إلى أراضٍ باتت تحتلّها وتقيم عليها كيان دولة.

يصعب تسمية هدف التحرير حينذاك مشروعًا وطنيًا فلسطينيًا خاصًا؛ فقد كان واضحًا أنّه ممكن فقط في إطار حرب عربية ضد إسرائيل. ولا شكّ عندي في أنّ قيادات كثيرة آمنت أنّه ممكن التحقيق فعلًا، على الأقل حتى ما بعد حرب أكتوبر 1973. كما يصعب تسمية الدولة الديمقراطية العلمانية على أرض فلسطين مشروعًا، أو حتى برنامجًا، لأنّها لم تطرح بجدية في رأيي، بل في إطار الإجابة عن سؤال اليسار الأوروبي المحرِج عن طروحات الميثاق: "وما هو مصير السكان اليهود بعد التحرير؟". ولم تجر بلورة هذا البرنامج وأدواته بصورة كافية في الفسحة الواقعة بين الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج المرحلي.

كان الميثاق الوطني الفلسطيني عقيدة سياسية اجتمع عليها ممثلو الشعب الفلسطيني، وأصبح بمقدماته التاريخية وتعريفاته جزءًا من صوغ الهوية الوطنية الفلسطينيّة الحديثة، بما في ذلك التغيّرات التي طرأت عليه بعد عام

1967، حتى في باب التعريفات: من "فلسطين وطن عربي"، إلى "فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني". وكذلك إضافة الكفاح المسلّح طريق التحرير.

لقد أصبح الكفاح المسلح مسألة هوية نضالية، وجزءًا من تحويل اللاجئين إلى أفواج من الفدائيين المناضلين من أجل التحرير، بحيث تجاوزت عملية صهرهم حدود القرى والنواحي التي حافظت على نفسها حتى في المخيمات. ولا شك في أنّ المؤمنين بالكفاح المسلح طريقًا للتحرير، آمنوا فعلًا بطريق حركات التحرر، بما فيها الحرب الشعبية الطويلة الأمد عند اليسار، سواء أكان هذا اليسار منظّمًا في فصائل خاصة به، أم منتشرًا داخل حركة فتح ذاتها.

كان الكفاح المسلح والمؤسسات الداعمة له جزءًا مكوّنًا من المشروع الوطني الفلسطيني بغض النظر عن واقعية البرنامج السياسي الذي كان يخدمه، ومدى قدرته على تحقيق هزيمة إسرائيل عسكريًا؛ هذا مع عدم التقليل من الأذى الذي لحق بإسرائيل، وحالة الاستنفار السياسي الاقتصادي الاجتماعي التي عاشتها في تلك المرحلة، والتي لم ترتخِ إلا مع توقيع اتفاقيات السلام، من السلام الإسرائيلي المصري المنفرد، وحتى السلام الفلسطيني الإسرائيلي المنفرد أيضًا، مرورًا بوادي عربة.

كانت مقومات المشروع الوطني الفلسطيني الذي مثّلته (م. ت. ف.) هي التالية:

1. التضامن العربي الحاضن لقضية فلسطين، والذي يتبنّى ثوابتها الرئيسة، والذي تمثّل بتأسيس منظمة التحرير وتمويلها والسماح لها بالعمل في الدول العربية، قبل أن تبحث عن مصادر تمويلها وعوامل قوّتها بنفسها.

2. واقع دول المواجهة ومفهومها، وإمكانية استخدام حدودها بدءًا بالأردن حتى عام 1970، وانتهاء بلبنان عام 1982.

3. المخيمات الفلسطينيّة بوصفها قاعدة اجتماعية، ومصدرًا بشريًا للكفاح المسلح.

4. اعتراف الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة بمنظمة التحرير الفلسطينيّة ممثّلًا وطنيًا للشعب الفلسطيني، وإن لم يكن ممثلًا شخصيًا للفلسطيني بوصفه فردًا. فقد اندمج بعض الفلسطينيين في بعض الدول وحمَل جنسياتها.

ويمكن أن يضاف إلى ذلك ظرف الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين، وكذلك نشوء مجموعة دول عدم الانحياز وحالة التضامن ضد الاستعمار.

2. التحوّل إلى الدولة ونتيجته التحوّل إلى سلطة، ومأزق المشروع الوطني الفلسطيني

بعد بوادر بانت في وسط السبعينيات، انتقل المشروع الوطني الفلسطيني منذ العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982 بشكل كامل عمليًا، إلى العمل على تحقيق هدف واحد هو الدولة الفلسطينيّة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحويل برنامج الحل المرحلي إلى مشروع بناء دولة؛ وذلك بتوجيه مصادر الدعم المختلفة إلى المناطق المحتلة عام 1967، وتعزيز بناء المؤسسات الوطنية، وتركيز الفصائل الفلسطينيّة جلّ اهتمامها فيها، وهو ما مكّن من الارتقاء بتظاهرات عام 1987 إلى مستوى انتفاضة وطنية مدنية عمادها المجتمع الفلسطيني على أرضه في الداخل.

وكان من مستلزمات طرح مشروع الدولة في إطار عملية سياسية دولية الاعتراف الأميركي بمنظمة التحرير، وتسديد ثمن هذا الاعتراف بالتنازل عن الكفاح المسلح (و"أشكال الإرهاب كافة"، كما جاء في ذلك التعهد الذي قرأه ياسر عرفات أمام الكاميرات)؛ وكذلك الاعتراف الإسرائيلي بها، وثمنه التنازل عن الميثاق الوطني، وعن منظمة التحرير نفسها عمليًا، لمصلحة إقامة سلطة فلسطينيّة في المناطق التي تخليها إسرائيل.

تزامنت هذه التنازلات مع صيرورات غيّرت جذريًا ذلك العالم الذي نشأت فيه منظمة التحرير بوصفها مجسّدًا للمشروع الوطني الفلسطيني، وأهمّها:

1. تقويض التضامن العربي في اتفاقية كامب ديفيد للسلام المصري الإسرائيلي وخروج مصر من المواجهة مع إسرائيل، ومع احتلال العراق الكويت، وقيام التحالف الدولي بعضوية دول عربية،
2. فقدان آخر جبهات المواجهة بعد عدوان إسرائيل على لبنان عام 1982، وخروج منظمة التحرير منه،
3. تحوّل المخيم الفلسطيني من مدرسة نضالية وقاعدة للكفاح المسلح إلى أحياء فقر تأوي الفلسطينيين، بكلّ مميزات أحياء الفقر المعروفة، زائدًا تهميش الفلسطينيين بوصفهم غرباء،
4. أفول نظام القطبين وانتهاء الحرب الباردة.

لم تكن السياسة الفلسطينيّة السبب في هذه المتغيرات، ولكنّها تفاعلت معها.

لقد اختلفنا في حينه. وكانت شقة الخلاف على اتفاقيات أوسلو عميقة. وكانت القيادة الفلسطينيّة، ومعها جزء كبير من الشعب الفلسطيني، ترى أنّ التنازل عن المشروع الوطني الفلسطيني السابق هو في الواقع تنازلات وهمية، لأنّه سوف ينتقل إلى صيغة الدولة على أرض الوطن. وكان السؤال الموجّه لمعارضي اتفاقيات أوسلو "ما هو بديلكم؟". لقد بدا وكأنّ القيادة الفلسطينيّة هي القوة الوحيدة على الساحة الفلسطينيّة التي تملك مشروعًا، ألا وهو مشروع الدولة.

في هذه المرحلة الجديدة انتهى الكفاح المسلح مكوّنًا من مكونات المشروع الوطني، وانفصلت المقاومة عن السياسة، بل تناقضت معها. أصبحت المقاومة المسلحة مقاومة من لا يشاركون في العملية السياسية، بل ويقفون خارج المشروع الوطني لبناء الدولة. وأصبحت مكافحة الإرهاب من ضمن مهامّ مشروع السلطة الوطنية وعملية بناء الدولة. وفي كثير من الحالات أصبحت المقاومة المسلحة موجهة ضد العملية السياسية المسماة عملية السلام.

وكان ياسر عرفات آخر من حاول التوفيق بين الأمرين تكتيكيًا، ولا سيما حينما وصل التفاوض إلى طريق مسدود. وقد دفع حياته ثمنًا لمحاولة الجسر بين خيارين أصبحا متناقضين في عصر التنسيق الأمني مع الاحتلال والتزاماته. وليست صدفة أنّ محاولته تكثفت بعد مأزق التفاوض. وهو المأزق المستمر حتى يومنا. فقد تبيّن في كامب ديفيد أنّ الاتفاق على الحل الدائم مع إسرائيل غير ممكن في المفاوضات الثنائية، وأنّ شروط قيام الدولة الفلسطينيّة التي تضعها إسرائيل تنفي الدولة والسيادة في الجوهر، وتجرّدها من القدس أيضًا. أمّا بخصوص قضية اللاجئين فقد جرى التكتّم على التسليم عمليًا بعدم تحقيق حق العودة.

عندها جرت محاولة عرفات العودة إلى التظاهرات الجماهيرية، ثم الكفاح المسلح بإقامة كتائب شهداء الأقصى، وفي بعض الحالات حتى مع حماس ذاتها، ليكتشف أنّه ممنوع من ذلك دوليًا وإقليميًا. وتمردت عليه حتى محاور العملية السياسية في حركته ذاتها. لقد أصبح للعملية السياسية نفوذٌ داخل حركة التحرر الوطني الفلسطيني في صيغتها الجديدة بوصفها سلطة. ونشأت نخب جديدة ترتبط مصلحيًا بل يرتبط وجودها بهذه العملية. ومنذ الانتفاضة الثانية التي عدّها هؤلاء كارثية، لم يهدأ فعل التناقض المدمر بين المقاومة والسياسة.

وعندما تحوّلت المقاومة إلى هوية، أي إلى قوة سياسية تعدّ نفسها مقاومة حتى حين لا تمارس المقاومة، تكرَّس أيضًا الانقسام السياسي حتى من دون مفاوضات من جهة، ومن دون مقاومة من جهة أخرى. وأخطر ما فيه أنّه اتخذ شكل صراع هويات سياسية، وسيطرة على منطقتين يفترض أن تشكّلا سوية أرضًا للدولة الفلسطينيّة

(البعض يسمّيهما شقَّي الوطن، وأنا لا أسميهما سوية وطنًا، لأنّ الوطن هو فلسطين كلّها، وليس الضفة الغربية وقطاع غزة).

لم تنشأ دولة فلسطينيّة. ولم تتحقق حتى مراحل الانتقال. وتوسّع الاستيطان وتمدّد. وواصل الإسرائيليون عملية تهويد القدس بمثابرة "يُحسَدون عليها"، حتى أصبح من الصعب التعرف على المدينة. ووصل التفاوض إلى طريق مسدود لأسباب كنّا نحن، نقّاد اتفاقيات أوسلو، نكتب عنها قبل سنوات:

1. لا يوجد أساس متفق عليه للمفاوضات. وخلافًا للحوار بين الأصدقاء حيث الشراكة معطى أصلًا، لا تصل المفاوضات بين أعداء إلى أيّ نتيجة إذا جرت دون أساس متفق عليه. وبهذا المعنى يجب أن يسبق المفاوضات الاتفاق الضمني بين أعداء، ولا سيما إذا كانت موازين القوى بينهما مختلّة، أي أنّ الحل يسبق المفاوضات، وتدور المفاوضات حول تنفيذه في الواقع. وهذا ما لم يكن قائمًا؛ ففيما عدا المرحلة الانتقالية بقي كلّ شيء مفتوحًا.

2. في غياب قاعدة مشتركة، وأساسٍ متفقٍ عليه للتفاوض، جرى الارتكان إلى الولايات المتحدة لكي تجبر إسرائيل على وقف الاستيطان وقبول حلّ الدولتين، وثبت أنّ الولايات المتحدة غير راغبة في ذلك أو غير قادرة عليه، أو مركّب من الأمرين معًا. فتُرك الفلسطينيون فريسة موازين القوى بين المحتل والواقع تحت الاحتلال. وما الانفجارات الشعبية بعد كامب ديفيد، وبعد أزمة المفاوضات وسحب الولايات المتحدة يدها منها، إلّا تمردًا على واقع الاستفراد الإسرائيلي بالفلسطينيين.

3. قبلت السلطة الفلسطينيّة أن تأخذ على نفسها التزامات الدولة وواجباتها دون أن تكون دولة؛ بحيث تحارب "الإرهاب"، ليس في دولة ذات سيادة، بل عند شعب واقع تحت الاحتلال. وهذه مهمة مستحيلة. ولذلك تبدو بعدها السلطة كمن لم يلتزم الشروط. أمّا إذا التزمت هذه الشروط ونالت الرضى، فلا تكافئها إسرائيل على ذلك بتنازلات سياسية تحفظ ماء وجهها أمام شعبها، بل يشجع غيابُ الحالة النضالية، ونفسيةُ الاستكانة والواقعية الاحتلالَ على التمادي في بناء المستوطنات وممارسات الاحتلال المعروفة.

4. أدّت المفاوضات إلى تهميش ما تبقّى من تضامنٍ عربي ودولي من قبل القيادة التي أصبحت ترى في التضامن النضالي مع فلسطين الذي تقوم به القوى الديمقراطية في العالم أجمع، مزايدة على الفلسطينيين الذين اختاروا طريق التفاوض. ومن هنا، لم تنضمّ السلطة إلى مطالب مقاطعة إسرائيل. واكتفت بدعم فكرة مقاطعة

منتجات المستوطنات. أصبح المطلوب من أصدقاء الشعب الفلسطيني انتظار نتائج مفاوضات ثنائية بين طرفين. وصارت قوى التضامن تجد في التضامن مع غزة المحاصرة ساحة لها.

وفي مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية، نجحت محاولات تطبيع الحياة في غيتوات الفلسطينيين في الضفة الغربية بالتغطية على حقيقة أنّه فيما عدا أنّ الناس أصبحوا يقترضون من البنوك ليشتروا سيارات وشققًا سكنية، لم يتغير واقع الاحتلال، ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود. وقد وصلت إلى طريق مسدود مع القيادة الفلسطينيّة التي عدّت التفاوض خيارًا إستراتيجيًا وخطَّأت القيادة السابقة بصورة مضمرة وسافرة، لأنّها لم تراهن على المفاوضات إستراتيجيًا، بل تكتيكيًا فقط، وتخلّت عنها من حين إلى آخر. جرى هذا في ظل الانفصال النفسي عن غزة المحاصرة في ثنائية "نحن" و"هم" جديدة تداخلت فيها فتح وحماس، وضفة وغزة، وإسلامي وغير إسلامي.

مع فشل المفاوضات وتوسّع الاستيطان وإعلان الولايات المتحدة أنّها لا تؤثّر في إسرائيل، وهو في الواقع ما تعلنه إدارة أوباما في سلوكها الذي لا يرسم أيّ حدود لإسرائيل، وصل المشروع الوطني الفلسطيني منذ عام 1982، ألا وهو مشروع الدولة، إلى مأزق حقيقي.

وماذا جرى لخيار المقاومة المسلحة في المقابل؟ لقد تحوّل إلى خيار يُخاض خارج إطار منظمة التحرير، وخارج العملية السياسية، بحيث لا يستخدم للتأثير فيها، ولا علاقة تفاعلية بينه وبين الخيار السياسي. تمسّك هذا الخيار بالثوابت الفلسطينيّة، وطرح أهدافًا ميثاقية الطابع لم تتحوّل إلى برنامج سياسي. ولكنّه حين انتقل إلى لغة البرامج السياسية تحدّث عن دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. أمّا المقاومة نفسها فأدّت إلى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة من طرف واحد من دون اتفاق سلام، وبإدارة الظهر لسلطة رام الله والتفاوض معها. كانت تلك فكرة شارون للتخلّص من غزة من دون أن يدفع أيّ ثمن تفاوضي في الضفة الغربية مثلًا.

وبعده، تحوّلت المقاومة إلى موضوع صراع داخلي في غزة. وحين انتصر داخليًا، فرضت عليه إسرائيل ومصر الحصار، فتحوّل إلى حالة دفاع عن النفس. وكما في حالة لبنان، بعد الانسحاب من طرف واحد عام 2000، أصبحت الحرب هي الردّ على عمليات المقاومة ضد إسرائيل. ولهذا تحوّلت إلى إستراتيجية دفاعية عن مناطق السلطة الفلسطينيّة المحاصرة في قطاع غزة. هو ردع لإسرائيل عن الهجوم، ودفاع عن القطاع في حالة الهجوم. وهو دفاع يزداد إتقانًا بعد كلّ عدوان.

3. ملاحظات حول مستقبل المشروع

حين تحدّثنا عن مشروع وطني، لم نقصد الحلول المطروحة في كلّ مرحلة، ولا قرارات مجلس الأمن، بل قصدنا تلك المؤسسات والأدوات التي أجمعت عليها الحركة الوطنية الفلسطينيّة. لقد تلخّصت في بناء شعب ومؤسساته بصيغة حركة تحرر وطني خلف شعار التحرير والعودة. ثم أصبح مشروع دولة بما في ذلك أدوات هذا المشروع.

ومع مأزق مشروع الدولة، ومأزق المقاومة، يطرح السؤال: ما هو المشروع الذي يمكن أن تنخرط فيه قوى الشعب الفلسطيني الأساسية حاليًا؟

يطرح هذا السؤال في حالة انقسام فلسطيني بين فتح وحماس، وبين الضفة وغزة. وقد جرى إقصاء الشتات الفلسطيني تمامًا من أيّ مشاركة في مشروع شعبه الوطني. ومؤخرًا، تعرّض الشتات الفلسطيني في سورية إلى نكبة غير خاصة بالفلسطينيين، جزءًا من نكبات سورية التي لم تعد تحصى. ووصل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان إلى حالة انسداد سياسي يضاف إلى أوضاعهم المعيشية المزرية. وانشغلت الشعوب العربية بحلّ مسألة الاستبداد في بلدانها. وتوقّعنا أن تستفيد القضية الفلسطينيّة بصورة كاملة من وجود دول عربية ديمقراطية ورأي عام عربي فاعل. ولكنّ الثورة العربية تعثّرت وتورطت في مواجهة دموية مع ثورة مضادة تتجلى في قوى النظام القديم من جهة، وحركات دينية متطرفة غير ملتزمة قضايا الشعوب الثائرة ضد الاستبداد اقتحمت المشهد، من جهة أخرى.

وعبّر رئيس الولايات المتحدة عن يأسه ممّا يسمّى "عملية السلام"، بتجاهله ذكر القضية الفلسطينيّة في خطابه الأخير في الأمم المتحدة؛ وذلك في مقابل حكومة مستوطنين في إسرائيل، وقادة عرب منشغلين بالحفاظ على أنظمتهم، ومنخرطين في مواجهة تهديدات داخلية وإقليمية، يحجّون إلى البيت الأبيض ولا يذكرون موضوع فلسطين خلال زياراتهم. ولا يهمّهم سوى استمرار عملية السلام لكي يبعد عنهم إزعاج هذه القضية، ولو إلى حين.

في هذه الحالة المتردّية، نشأت نقائض لعوامل الضعف:

1. ينضج إجماع دولي غير مسبوق على عدالة قضية فلسطين، على الرغم من تهميشها على الأجندات الدولية التي تقررها الدول العظمى.

2. يتواصل الشباب الفلسطيني بوسائل مختلفة عابرة لأماكن وجود هذا الشعب بين غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وفلسطينيي أراضي عام 48 والشتات. وقد وصل هذا التواصل درجات غير مسبوقة. ولكنّه تواصلٌ غيرُ موجّه منساب خارج أطر حركة وطنية ومؤسساتها، ولم يصل إلى درجة بناء الأطر والمؤسسات العابرة للحدود بنفسه بعد. وهي كما يبدو لي مهمة لا بد منها.

3. تبيّن أنّ خيار المقاطعة يؤثّر في إسرائيل، ويمكن تسويقه على مستوى الرأي العام الديمقراطي في عالمنا.

4. أثبت انفجار الغضب الفلسطيني مؤخرًا أنّ جيل ما بعد أوسلو الفلسطيني لم يصبح جيلًا متقبّلًا أوضاع ما بعد أوسلو، وما زال يحلم بزوال الاحتلال، ويعدّ الشعب الفلسطيني شعبًا واحدًا، ولم تنطفئ فيه جذوة النضال. وبمنظور تاريخي، ما زالت الاستمرارية التاريخية للقضية الفلسطينيّة العادلة تتجلى في أنّ كلّ جيل فلسطيني يبدع وسائل نضاله، وانتفاضته، إذا شئتم. ولا يقبل أيّ جيل فلسطيني أن يمر في هذا العالم مثل سحابة جافّة، دون أن يروي هذه الأرض، ودون أن يترك بصمته في رفض الاحتلال على أرض فلسطين.

وأعرف بشكل مباشر، عدم ارتياح البعض لبعض الأساليب المتّبعة. ولكن الشعب الواقع تحت الاحتلال ليس شركة تأمين للمحتل، وصوت نقد الأساليب لا يسمع في غمرة فرح الفلسطينيين والعرب واندهاشهم من أنّ ثمة شبابًا فلسطينيًا مستعدًا للنضال، في هذه الأوضاع الإقليمية التي تغطّي فيها دموية القمع العربي على القمع الإسرائيلي. ويؤكد ذلك أنّ قضية فلسطين لا تقاس بعدد القتلى والجرحى وصنوف القمع التي تمارس، فهي أولًا وقبل كلّ شيء قضية وطن سلب في عملية سطو مسلح استعمارية. وتنبع مركزيتها من أنّها متلاحمة مع ما عُدّ المسألة العربية، ومع المسألة اليهودية عالميًا. والتحدي هو في تحويل هذه المركزية إلى عامل قوة، بعد أن كانت عامل تعقيد وضعف.

والحالة النضالية في فلسطين (وسمّوها ما شئتم، هبّة، أو انتفاضة، أو أيّ تسمية أخرى تنصفها)، تزعج إسرائيل مجتمعًا واقتصادًا، وتؤثّر فيها. ولا يجوز أن يستمر الاستيطان وتهويد القدس من دون حالة نضالية في مواجهته.

وتاريخيًا، لم يوضع حدٌ للاستيطان الإسرائيلي إلّا خلال سنوات الانتفاضات. ولكنّه عاد وانتشر كالفطر بعد كلّ انتفاضة. ومن هنا، فإنّ أسئلة مثل "ماذا بعد الانتفاضة؟ وما هي مطالبها؟"، هي أسئلة جوهرية لا يجوز أن تتكفئ وتشعر بالحرج أمام المزايدات. ويجب أن تلحّ على جواب لدى القيادات القادرة على تأطير سياسي لهذه الحالة النضالية في الداخل والخارج. يجب أن تمثّلها أطر لا تخشى أن تقول إنّها معها وتدعمها، ولا تتدخل

فقط لتنتقد إسرائيل على إطلاق النار على من تدّعي أنّه جاء للطعن... ثمة حاجة إلى إطار يمثّل هذه الحالة النضالية، وهذا يعني دعمها والحديث باسمها ووضع مطالب لها، وتطويرها أيضًا.

نشبت هذه الحالة النضاليّة الأخيرة على خلفيّة تحويل القدس العربيّة إلى غيتو عربي في مدينة يهوديّة، ووصول التمادي الإسرائيلي حدَّ محاولة إحداث تقسيم زمني للأقصى في غفلة من العرب والعالم، واستمرار تنفيذ خطة استيطان مكثّفة تهدف إلى ضمّ ما سمّي في عملية أوسلو المنطقة (ج) إلى إسرائيل، في الواقع والفعل. وقد تطرّقت لهذا كلّه في محاضرتي بالعنوان ذاته في 7 كانون الأوّل / ديسمبر 2013 أي قبل عامين.

ولم تشكّل مغادرة المفاوضات مؤقتًا إلى المنظمات الدوليّة فارقًا كبيرًا، وإن استجمعت السلطة شجاعتها لمخالفة منطق المفاوضات الثنائيّة. فقد بقيت إسرائيل مطمئنة إلى استمرار التنسيق الأمني، وهذا الأهمّ بالنسبة إليها. ويبدو لي أنّ لحظة الحسم بين مواصلة العمل السياسي تحت سقف السلطة الفلسطينيّة، وتجاوز هذا السقف، تقترب. وما زال بوسع السلطة التعايش مع الانتفاضة الحالية دون إجراء هذا الحسم، لأنّها تقوم على ما يمكن عدّه أمام العالم أعمالًا فردية ناجمة عن إحباط ويأس، وأنّها ليست عملًا منظّمًا من قبل القيادة الفلسطينيّة. ففي لحظة إعلان القيادة الفلسطينيّة ذاتها عن تنظيم العمل النضالي المعادي للاحتلال، تنتهي امتيازات السلطة هذه تحت الاحتلال، ونعود إلى حالة ياسر عرفات في ظل الحصار. ويبدو لي أنّ السلطة تميل عمومًا إلى التهدئة.

فقوام سياستها الحالية هو ما استنتجَته من تجربة الانتفاضة الثانية من عبرٍ ومغازٍ. ولكن إذا بقيت الانتفاضة الحاليّة على حالها، وأُنهكت من دون تحقيق مطالب عينية محددة، وبعودة رسميّةٍ فلسطينيّة إلى شكلٍ من أشكال التفاوض، نكون قد عدنا إلى اللعبة السياسية ذاتها، لكن بأوراقٍ أقلّ. وهذا لا يجوز.

يصعب تصوّر انتفاضة شاملة ضدّ الاحتلال من دون موقفٍ واضحٍ من القيادات الفلسطينيّة، بدءًا من وقف التنسيق الأمني، وانتهاءً بالمواجهة مع الاحتلال. ونحن نعلم أنّ هذا يعني خيارًا جديدًا تمامًا مختلفًا عن خيار المفاوضات. لقد جرّبت السلطة كلّ تكتيكات التفاوض الممكنة. ووصلت إلى ما وصلت إليه حين تمسكت بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران. وأعلنت أنّها غير قادرة على التزام الاتفاقات مع إسرائيل، وذلك من دون أن تعلن نهاية هذه الاتفاقيات، أو تتوقف عن ممارسة التزامها بها، بدءًا من التنسيق الأمني.

عند هذه النقطة، خرج الشباب إلى الشارع، في حين رابطت السلطة في موقفٍ غائم. إذ لا يصدّق أحد التهديد الفلسطيني الذي يلوّح باحتمال عدم التزام الاتفاقيات مع إسرائيل، فحتى هذا لم يُصغْ بلغةٍ تصعيدية، بل بلغة

مناشدة العالم أن يفعل شيئًا قبل أن تضطر السلطة إلى عدم الالتزام، ومع تكرار التزام طريق المفاوضات والحل السياسي، قبل كلّ كلمة يمكن أن يُشتَمّ منها رائحة تهديد، وبعدها.

قلنا إذًا، إنّ تصعيد الحالة النضاليّة في الداخل وتحويلها إلى مواجهة شاملة مع الاحتلال يتطلّبان في نهاية الأمر قرارًا واضحًا من القيادة الفلسطينيّة. وهي إذا قررت ذلك، سوف تحتاج إلى إطارٍ جامع للفصائل الفلسطينيّة.

ومن دون مثل هذا القرار، وفي الوضع الراهن، لم يعد أحد يصدّق أنّ ثمّة احتمالًا لمصالحةٍ فلسطينيّة؛ فقد اتضح لأيّ فلسطيني متوسط أنّ المصالحة بين سلطتين في كيان سياسي واحد غير ممكنة. ولكلٍ منهما عراقيلها الداخلية ومخاوفها. إنّ المصالحة الفلسطينيّة في الوضع الراهن غير واردة برأيي، ويمكن تصوّرها فقط إذا سبقها التخلّي عن فكرة السلطة وواقعها لمصلحة مقاومة الاحتلال وفتح مسألة الحلول من جديد لمفاوضات جديدة على أسس واضحة تمامًا، بعد أن تكون إسرائيل والولايات المتحدة قد استنتجتا حتمية إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني. أمّا المراوحة في طريق المفاوضات حاليًا، فلا تعني سوى وجود سلطة تحت الاحتلال. وأصبحت السلطة سلطتين. ووجود سلطتين يعني عدم إمكانية المصالحة بينهما.

ومع ابتعاد حلم الدولة الفلسطينيّة، خرج الشباب الفلسطيني لمقاومة البديل الحقيقي الذي تمارسه إسرائيل، وهو ليس الحوارات حول الدولة الواحدة، بل سياسة الضمّ بتهويد القدس، وتوسيع الاستيطان في أجزاء كبيرة من الضفّة الغربيّة، وترسيخ حالة كيانٍ منفصل في غزّة، وتحويل السلطة الفلسطينيّة إلى "بنتوستان" يتألف من جزر منعزلة، وهو ما توقعناه، بُعيَد توقيع اتفاقيات أوسلو والقاهرة، وباستخدام هذه المفردات عينها.

لقد احتل جهاز الأمن الفلسطيني مكان الفصائل الفلسطينيّة المسلّحة، بوصفه عمودًا فقريًا للمشروع الوطني الفلسطيني، وتغيّرت عقيدته في السنوات الأخيرة من عدّ إسرائيل هي العدوّ إلى عدّ "الإرهاب" هو العدوّ. وأثبتت التجربة أنّه قابلٌ للدخول في صدام مع أيّ تخطيط لمواجهة إسرائيل، وحتى مع المتظاهرين الفلسطينيّين ضدّ الاحتلال. فمنطق وجود السلطة الفلسطينيّة الحالي وبنيتها يقودان بالضرورة إلى ذلك، وتعزّز ديناميكيات الانقسام الفلسطيني القائم هذا المنطق. ولذلك، فإنّ احتمال التصعيد الجدّي ممكنٌ فقط مع مغادرة اتفاقيات أوسلو بإعلان نهايتها. وتجاوز سقف السلطة الحالي والاستفادة في الوقت ذاته من تجربة حصار ياسر عرفات، وتجربة حركة حماس أيضًا التي تجد نفسها الآن في حالة حصارٍ بعد أن أصبحت المقاومة وسيلة للدفاع عن النفس، وذلك بتجنّب كلّ ما يمكن أن يؤدي إلى حالة الحصار هذه. فحالة الحصار تنقل الفلسطينيين من النضال لتحقيق حقوقهم إلى الدفاع عمّا هو قائم.

ثمّة جبهات صراع أساسية مع إسرائيل والصهيونية في هذه المرحلة: 1. الصراع ضد الاحتلال والتوسّع الاستيطاني في الضفة الغربية بما فيها القدس. 2. الصراع ضد محاصرة قطاع غزة، وتحويله إلى معسكر اعتقال كبير، ومحاولات فصله عن الضفة الغربية. 3. الصراع ضد السياسة العنصرية في إسرائيل ذاتها والصدام معها على محورين: المواطنة المتساوية نقيضًا للصهيونية، والحقوق الجماعية للمواطنين العرب داخل الأراضي التي احتلت عام 1948، وتزداد أهمية هذا الصراع باستمرار، فهو يجابه الصهيونية على ساحة اعتقدت أنّها تحتكرها بوصفها دولة تقدّم نفسها دولة ديمقراطية، كما يؤكّد الاستمرارية العربية على أرض فلسطين التاريخية. 4. الصراع على المستوى العالمي مع إسرائيل بوصفها دولة فصل عنصري استيطاني.

تتكامل جبهات الصراع هذه، ويدار الصراعان الأخيران كلٌّ بمنطقه وديناميكيته الخاصة.

4. عوامل مساعدة

ندرك جميعًا الحالة الصعبة التي يمر بها الشتات الفلسطيني، في سورية ولبنان على وجه الخصوص. هؤلاء الذين عادت بهم الظروف إلى مرحلة ما بعد عام 1948 مباشرة، أي ما قبل تنظيم حركة التحرر الوطني الفلسطيني. وتلحّ الحاجة إلى تنظيم تضامن حقيقي معهم، بحيث لا يتجاهل آلام الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها، والتي تقاسموا معها السعة وأيام الضيق، وأقصد تحديدًا حالة سورية، حيث عاش الفلسطينيون مع الشعب السوري في الحلو والمرّ.

لقد اجتاحت المشرق العربي حربٌ أهلية نتيجة لردّ النظام العربي القديم بالقوة والعنف على مطالب التغيير والإصلاح التي رفعتها الشعوب، وتسلّل منظمات متطرفة غير ملتزمة قضايا ثورات الشعوب من باب ضعف الدولة. ولم تؤدّ هذه الحرب الأهلية المشرقية إلى تحسين صورة إسرائيل عالميًّا، بل حصل العكس. فالرأي العام العالمي ضاق ذرعًا بديمومة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العابرة للحقب التاريخية في زمن الحرب الباردة وبعدها، وبوجود التضامن العربي وفي غيابه، وقبل الثورات العربيّة وبعدها. وكأنّ كلّ شيء يتغير إلّا تعنّت إسرائيل.

لقد أصبح العالم أقلّ استعدادًا لتقبّل القمع والاحتلال الإسرائيليَين، وأكثر تفهمًا للشعب الفلسطيني. ومن الضروري عدم تفويت الفرصة لتوسيع نطاق شبكة أصدقاء الشعب الفلسطيني والتضامن مع القدس وغزّة، ومع نضال

الشعب الفلسطيني ضدّ الاستيطان في الضفة الغربية، ومع الفلسطينيين في المخيمات، ولا سيّما في سورية ولبنان. وسوف يكون على الشباب الفلسطيني في الشتات، الذين أوجّه لهم الآن الحديث مباشرة، الانخراط في هذه الحملات ولا سيّما حملة المقاطعة ضدّ إسرائيل. وفي ظل الانقسام، يتطلع الشعب الفلسطيني إلى أيّ جهد يوحّده، حتى لو كان جهدًا رياضيًا أو غنائيًا، ولا شك لديّ في أنّ الشباب الفلسطيني قادر على الاضطلاع بالمهمة خلف حدود الانقسام الفلسطيني.

وقد علّمتنا التجربة الفلسطينيّة وتجربة الثورات العربيّة أنّ مواجهة إسرائيل على المستوى العالمي، والتي تعتاش فيه على فكرتَي "الديمقراطيّة الوحيدة في الشرق الأوسط"، و"احتكار دور الضحيّة"، تتطلّب بلورة خطاب ديمقراطي.

يتعذر خوض نضالٍ ديمقراطي، أمام الرأي العام العالمي، يطالب بمقاطعة إسرائيل بوصفها نظامَ "أبرتهايد" استيطانيًا احتلاليًا من دون خطابٍ فلسطيني ديمقراطي. ولا يمكن فعل ذلك بخطابٍ يعدّ أنظمة الاستبداد العربي أنظمة تقدّمية، ويعدّ الشعوب المطالبة بالحرّية والكرامة في أوطانها شعوبًا رجعية، ويتعامل مع حكومة روسيا صديقة اليمين الأوروبي المتطرف واليمين الإسرائيلي كأنّها "الاتحاد السوفييتي صديق الشعوب".

لكي تكون لنا صدقيّة في النضال ضدّ زيف الادعاءات الإسرائيليّة حول ديمقراطيتها، علينا أن نكون نحن ديمقراطيين ومتفهمين نضال الشعوب الأخرى من أجل الديمقراطية. لا يمكن لفلسطينيٍّ أن يظهر أمام الرأي العام العالمي مدافعًا عن حقوق الشعب الفلسطيني في الوقت الذي يتجاهل فيه حقوق الشعوب الأخرى، أو يناصبها العداء ولو كان ذلك على مستوى الخطاب فقط، فهذا يضرُّ بقضيته. كما لا يمكن مواجهة الاستخدام الإسرائيلي الدين والنصوص الدينية في الاستيطان وتهويد القدس واجتذاب هوس التعصب الديني كافّة إلى بلادنا للاستيطان فيها، اعتقادًا منهم أنّهم يحيون ماضيًا مجيدًا على أراضٍ خاربة وخاوية، أقول لا يمكن مواجهة هذا بخطابٍ ديني مقابل. قد يصلح هذا لتحشيد التضامن مع الأقصى، لكنّه لا يصلح لكشف زيف الادّعاءات الديمقراطية الإسرائيليّة في الغرب، وفضح اللبّ الديني الأصولي تحت القشرة الديمقراطية الإسرائيليّة.

هذه بعض الدروس الناجمة عن تعقيد قضية فلسطين وعالميتها الناجمة عن تشابكها مع المسألة اليهودية، وما أسمّيه بالمسألة العربية، الأمر الذي وضع في وجه الشعب الفلسطيني عقباتٍ وتحديات لم توضع في طريق شعب يناضل للتحرر الوطني والاستقلال. فلم يطلب من أيّ شعب آخر تلبية مثل هذه الشروط لكي يمارس

السيادة على أرضه. والتفكير أعلاه هو من نوع الاجتهادات المطلوبة لتحويل مركزية فلسطين هذه من نقطة ضعف إلى عنصر قوة.

محددات إعادة صوغ المشروع الوطني الفلسطيني

أنيس فوزي قاسم

ملخص

تناقش هذه الورقة الآليات التي وظفتها إسرائيل لإجهاض حل الدولتين، أي الحل الذي يعني أن يكون هناك دولة فلسطينية قائمة، مستقلة، ذات سيادة، متصلة جغرافيًّا، قابلة للحياة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش في سلام وأمان إلى جانب إسرائيل. وعلى الرغم من أن حل الدولتين يقوم على أساس حدود حزيران/ يونيو 1967، وهو ما لا يعطي الفلسطينيين أكثر من 22% فقط من مساحة فلسطين التاريخية الكلية، فإن إسرائيل ترفض حتى القبول بهذه القسمة الضيزى. وبناءً على ذلك؛ تخلص هذه الورقة إلى أن إسرائيل قوّضت أي إمكان لقيام دولة فلسطينيّة بعيدًا من منطق "المعازل" و"الكانتونات" للسكان الفلسطينيين، على ما يقرب من 40% من مساحة الضفة الغربية، مع الإصرار، كذلك، على أن القدس الشرقية لن تكون جزءًا من الدولة الفلسطينية. وسلاحَا إسرائيل الأمضى، في إجهاض فكرة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة، هما: الاستيطان، وتهويد القدس الشرقية. وقد تزايدت الدعوات، استنادًا إلى اقتناع العديدين باستحالة قيام دولة فلسطينية اليوم، والفصل بين إسرائيل وفلسطين، من جرّاء الاستيطان في الضفة الغربية والقدس؛ إلى تركيز النضال الفلسطيني على قيام "دولة ديمقراطية" أو "ثنائية القومية" بين اليهود والفلسطينيين، غير أن هذه الدعوات نفسها تحمل مساومات على حقوق الفلسطينيين الثابتة والتاريخية.

تدعو الورقة إلى ضرورة البحث عن إجماع وطني فلسطيني على "مشروع وطني" ضمن حدودٍ دنيا، يأخذ في الاعتبار أن الصراع مع المشروع الصهيوني صراع طويلتمثّل المواجهات وسلسلةُ عمليات المقاومة الفردية التي

بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، في فلسطين، اختبارًا مهمًّا لأدوات العمل السياسي الفلسطيني وآلياته وأُطُرِه[1]، وذلك في سياقين أساسيين: الأول، سياق عالمي، يتعلق بطبيعة المرحلة التاريخية، وتحديدًا عصر العولمة وما يعرف بعصر "ما بعد الحداثة" الذي برزت فيه معطيات جديدة عالميًا؛ توجِّه تحرُّكَ العملِ الشعبي والسياسي، وأنماطٌ جديدة للقيادة والتنظيم. والثاني، السياق الفلسطيني الذاتي، من حيث طبيعةُ القوى السياسية الفلسطينية وأداؤها. وتحاول هذه الورقة مقاربة الحالة الانتفاضية الراهنة في هذين السياقين.

[1] مازالت هذه التطورات والأحداث تحتاج إلى أن توثَّق بطريقة تحليلية عميقة؛ من حيث قياس مدى اتساع المشاركة الشعبية فيها، وطبيعة أحداثها وحقيقتها، وتوزعها الجغرافي.

كان المشروع الوطني الفلسطيني واضحًا لا غموض فيه، وانعقدت راية الإجماع الوطني الفلسطيني على أرضية الميثاق القومي الفلسطيني الذي أفرز منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تم تعديل الميثاق وأصبح يعرف باسم الميثاق الوطني الفلسطيني. وتشكلت أجهزة المنظمة المختلفة ووضعت أنظمتها وأنشئ الصندوق القومي الفلسطيني الذي تولى رئاسته رموز فلسطينية حظيت بالثقة والصدقية، وأنشئ لها مركز الأبحاث الفلسطيني الذي كان يزود صاحب القرار بالمعلومات التي تساعده على صوغ قراراته، وأنشئ مركز للتخطيط تولاه أكثر الشخصيات الأكاديمية علمًا والتزامًا.

وخلال عامين من نشوء المنظمة، تمّ توارث رئاستها بانضباط وانتظام، إذ انتقلت الرئاسة من المرحوم أحمد الشقيري إلى المرحوم يحيى حمودة. وحين دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة على إثر عدوان 1967، وإعادة ترتيب المجلس الوطني الفلسطيني ودخول فصائل المقاومة المسلحة إلى المجلس، تمّ انتخاب المرحوم ياسر عرفات رئيسًا للمنظمة من دون اضطراب أو تحدٍّ لإجراءات الانتقال والتوارث، وهذا مؤشر إيجابي على ترسيخ الإجراءات واحترامها.

وظلت المنظمة هي المظلة التي يقف تحتها جميع من آمن والتزم الأهداف المحددة في ميثاقها، لأنّ ذلك الميثاق هو العقد الاجتماعي للفلسطينيين، ولا شك في أنّ الغالبية العظمى من الفلسطينيين قبلت بالمنظمة ممثلًا لها، ولم يشذّ أيّ فصيل أو مجموعة أفراد وازنة عن هذا التمثيل. وانتظمت الاتحادات الطلابية والمهنية والنسوية كافة تحت لوائها، ما خلق انطباعًا عربيًا ودوليًا على أنّ المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ونجحت المنظمة في الاستفادة من هذا الإجماع على وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، لا سيما قد قدمت أفواجًا من الشهداء والجرحى والأسرى، وقامت برعاية أطفالهم وعائلاتهم، وأنشأت مراكز طبية في المخيمات الفلسطينية وتولت مهمة الدفاع عن الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم، وأحيانًا تولت قطاع التعليم في بعض المناطق إضافة إلى نشاط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). ومع ذلك، فلا بدّ من الإقرار أنّ المنظمة على الرغم من نشاطها على مستوى المخيمات الفلسطينية على نحو خاص، فإنها لم تحدث التغيير

المطلوب من حركة تحرر لإحداث نهضة فلسطينية وإعادة بناء الإنسان الفلسطيني المثقل بتركات عديدة مرت عليه.

ثمّ انتقلت المنظمة إلى مرحلة متقدمة من النضال السياسي والديبلوماسي، فقد قبلت بصفة مراقب في الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 3237 الصادر بتاريخ 1974/11/25، وبهذه الصفة منحتها المنظمة الدولية الوضع ذاته في جميع الهيئات المنبثقة عنها، كما منحتها حق الاشتراك في المؤتمرات الدولية كافة التي تعقد تحت إشرافها مثل مؤتمر المياه ومؤتمر السكان ومؤتمر الغذاء الدولي. وقبل ذلك، أعلنت الجمعية العامة أنّ منظمة التحرير هي ممثل الشعب الفلسطيني، وفي 1975/12/4 دعيت منظمة التحرير للاشتراك في مناقشات مجلس الأمن الدولي آنئذٍ الخاصة بالاعتداءات الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ومن اللافت للنظر أنّ الدعوة وجهت إلى المنظمة على أساس المادة (37) من إجراءات المجلس، وهي المادة المخصصة لدعوة "الدول" وليس لأفراد أو منظمات.

وفي العام 1976، قبلت منظمة التحرير عضوًا في جامعة الدول العربية، وتبع ذلك انضمامها للعديد من المنظمات العربية مثل صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية والعديد من الاتفاقيات العربية المشتركة، واتفاقية الرياض لتنفيذ الأحكام القضائية. وأصبح لمنظمة التحرير بعثات ديبلوماسية في أكثر من مئة دولة في مختلف القارات، وحظيت هذه البعثات بامتيازات ديبلوماسية كاملة وأحيانًا ببعض الامتيازات.

وحين تصدت الولايات المتحدة في العام 1988 لبعثة منظمة التحرير في نيويورك طالبة إغلاقها بزعم أنها بعثة تمثل منظمة إرهابية، اعترضت الأمم المتحدة على تصرف الولايات المتحدة وذهبت إلى محكمة العدل الدولية واستدرجت فتوى قانونية من المحكمة الدولية تؤيد موقف الأمم المتحدة بما أنّ بعثة منظمة التحرير معتمدة لدى المنظمة الدولية، وبحسب اتفاقية المقر بين هيئة الأمم والولايات المتحدة يحق للأولى دعوة من تراه ملائمًا.

انفردت منظمة التحرير الفلسطينية بين جميع حركات التحرر الوطني في العالم بهذا الوضع الذي كان قريبًا من وضع دولة كاملة العناصر، وتمتعت بهذا الوضع بما أنها كانت تتبنى قضية عادلة حازت تعاطف قطاعات واسعة واحترامها في الأوساط العالمية الرسمية والشعبية على حدٍّ سواء. وبفضل المنظمة اعتيدت القضية الفلسطينية إلى المسرح الدولي بصفتها قضية ساخنة استحوذت على الاهتمام العالمي. ومن المهم ملاحظة أنّ جميع هذه الانجازات قد تمّ احرازها بينما كان ميثاق المنظمة يعلن أنّ هدفها هو تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ولم يسبق أن اعترضت أي جهة رسمية أو غير رسمية على ما ورد في الميثاق من نصوص.

هذا الزخم الذي قادته منظمة التحرير بنجاح عبر ثلاثة عقود تقريبًا (على الرغم ومن وجود البرنامج المرحلي في العام 1974)، بدأ يفقد صدقيته بالتدريج مع بداية مسلسل التنازلات الذي دشنه قادة منظمة التحرير بداية من اجتماع المجلس الوطني في القاهرة في العام 1974. في ذلك الاجتماع تمّ الإعلان عن البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير ذي النقاط العشر، والذي انطوى، عمليًا، على تنازل المنظمة عن هدف التحرير إلى القبول بقيام سلطة فلسطينية على أي أرض يتم الجلاء عنها. وبدأ المرحوم ياسر عرفات يهيئ جماهيره لما هو آت، فأعلن في باريس أثناء زيارته الرسمية لفرنسا بتاريخ 1989/5/2 أنّ الميثاق الوطني أصبح "كادوك"، مستخدمًا التعبير الفرنسي الذي يعني أنّ الميثاق قد عفا عليه الزمن. وأرسل قادة المنظمة رسائل عبر سفراء المنظمة المنتشرين في أوروبا بأن منظمة التحرير على استعداد للتنازلات، والحديث مع القادة الإسرائيليين الرسميين وشبه الرسميين، والتواصل مع الوسطاء الذين نشطوا لحض منظمة التحرير على التنازل، وإبداء المرونة، وأن تتحلى بـ "الواقعية".

وقبل ذلك بقليل، جاء إعلان الجزائر في العام 1988، والذي سمي "إعلان الاستقلال" وذلك ترطيبًا وتمريرًا للتنازلات الخطيرة التي أعلنها قادة المنظمة في المؤتمر من حيث قبولهم قرار التقسيم رقم (181) وقبولهم القرار (242). وكان هذا الإعلان، عمليًا، دس السمّ في العسل. وبما أنه لم تتم الاستجابة لذلك التنازل، فقد بدأ القادة يبحثون عن تنازل أكثر إغراء للإسرائيليين، وقد أجاد الإسرائيليون لعبة الابتزاز.

جاءت الفرصة مواتية لقادة المنظمة حين بدأت مفاوضات مدريد – واشنطن، لكي يتهافتوا على تقديم تنازلات للإسرائيليين، ذلك أنّ القادة كانوا يعيشون حالة رعب من أن يتحول الوفد المفاوض برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي

إلى "قيادة بديلة" قياسًا على ما حصل مع سعد زغلول وحزب الوفد. وفي أثناء مفاوضات واشنطن فتح قادة المنظمة قنوات اتصال مع الإسرائيليين عبر الوسطاء النرويجيين. وقبل التعرض لمحتوى وثيقة الاعتراف المتبادل وإعلان المبادئ واتفاق أوسلو I وأوسلو II وآثارها، يجب استرجاع ما سجله السيد اوري سافير في كتابه "المسيرة"، إذ دوّن وقائع الجلسات السرية التي عقدت مع الوفد الفلسطيني برئاسة الأخ أحمد قريع ومعه هو بصفته مدير مكتب شمعون بيريس. وقد أصابت سافير شكوك من جديّة الوفد المفاوض الذي كشف أوراقه التفاوضية مبكرًا، على خلاف التكتيك المتبع عادة في المفاوضات. وقد عبّر سافير عن شكوكه لرئيسه شمعون بيريس الذي بعث مستشاره القانوني، المحامي المجرب يوئيل زينجر، سرًا إلى أوسلو لفحص نيات الوفد الفلسطيني، وبعد اجتماعات دامت ثلاثين ساعة، عاد زينجر إلى بيريس وقال له: "شمعون، إذا لم نتوصل إلى اتفاق مع هؤلاء الناس، سنكون بهائم". ولأي مراقب أو باحث أن يستنتج من هذا القول كيف جرت المفاوضات، إذ من الواضح أنّ المفاوض الفلسطيني ذهب إلى أوسلو رافعًا الراية البيضاء. ولا عجب أن أحسنت إسرائيل عملية الابتزاز حتى الثمالة.

وقبل الدخول في فصول وثائق أوسلو، يجب استرجاع أهم ما ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني[2] الذي انعقد لواء الإجماع الفلسطيني عليه. ورد في الميثاق أنّ تحرير فلسطين هو "واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي" و"لتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين" (المادة 15)، ثم يعلن الميثاق "تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه" (المادة 19)، ويقرر بطلان "كل من تصريح بلفور وصك الانتداب" (المادة 20)، وأنّ الشعب الفلسطيني "يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرًا كاملًا ..." (المادة 21).

وحين وصل القادة الفلسطينيون إلى نفق أوسلو، قاموا، أولًا، بتبادل ما يسمى بـ "رسائل الاعتراف"، والتي تعهدت فيها منظمة التحرير بما يلي:

- حق إسرائيل في العيش بأمن وسلام.
- أن تقبل منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن 242 و338.

[2] "الميثاق الوطني الفلسطيني (1968)"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شوهد في 2016/9/20، في: http://bit.ly/1gaBG3t

- تلتزم المنظمة المسار السلمي والحل السلمي للمشاكل القائمة بين الطرفين وأنّ جميع المسائل المتعلقة بمفاوضات الحل النهائي تحل بطريق المفاوضات.
- أن تنبذ المنظمة العنف والإرهاب.
- سوف تتحمل المنظمة مسؤولية عناصرها وموظفيها جميعهم ضمانًا لعدم خرق الالتزامات الواردة في الاتفاق.
- أنّ المنظمة سوف تعدّل ميثاقها الوطني انسجامًا مع الالتزامات الواردة أعلاه.

بنظرة سريعة، يتضح أنّ ما ورد في رسالة الاعتراف يتناقض تناقضًا مباشرًا مع مواد أساسية في الميثاق الوطني. فالاعتراف بإسرائيل يطهر "الغزوة الصهيونية والإمبريالية" ويدعم وجودها بدلًا من تصفيتها، وتمّ تبرئة بلفور وعصبة الأمم والأمم المتحدة مما اقترفوه من إجحاف بحقوق الفلسطينيين، وأنّ الشعب الفلسطيني قبل بالحلول البديلة لتحرير فلسطين. وحين قدّم اسحق رابين رسالة الاعتراف مع مشروع إعلان المبادئ إلى الكنيست، اختتم خطابه بقوله: "إنّ هذا انتصار للصهيونية".

ثم وقّعت منظمة التحرير إعلان المبادئ واتفاقية غزه – أريحا ثم اتفاقية واشنطن، ولم يرد في أي من هذه الوثائق، بما في ذلك الاتفاقيات الموقّعة بعد ذلك، أي التزام إسرائيلي بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة أو تعهد باحترام اتفاقيات جنيف وتطبيقها أو أنها مسؤولة بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال، وليس هناك من اعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة، وغير ذلك من الحقوق الأساسية للفلسطينيين. أمّا المسائل الأساسية الأخرى الواقعة في صلب النزاع مثل حق عودة اللاجئين والقدس والمستوطنات، فقد اتفق الطرفان على تأجيل بحثها لمفاوضات الوضع النهائي، مما يعني قبول الطرفين بأنها مواضيع متنازع عليها، وأنّ الحق الفلسطيني فيها مسألة تحتاج إلى نقاش.

وما زلنا نعيش مرحلة أوسلو، ونشاهد أنه تم تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة مستوطنات إسرائيلية، وتمت مصادرة المياه الفلسطينية وأُلحق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وأنه لا صلاحية للفلسطينيين على حدودهم الدولية أو المعابر الدولية. وتمّ تجريف القدس إلى درجة أن وصل المستوطنون إلى أقدس مقدسات المسلمين والمسيحيين، وهكذا يبدو أنّ إقامة دولة فلسطينية، كما بشر به القادة الفلسطينيون،

أصبح أمرًا مستحيلًا، أو يكاد. ولا بدّ من إضافة بندٍ مهم، وهو أنّ أحد آثار الدخول في أوسلو هو أنها قتلت المناعة التي كانت تسيطر على الحكومات العربية في مقاطعتها القوية لكل نشاط أو إنتاج إسرائيلي.

ومن هنا لا بدّ من تسجيل ملاحظتين قد يكون من المهم أن نتمعن فيهما بدقة وانتباه. الأولى تتعلق بمقارنة اتفاقات أوسلو مع المواثيق الثلاثة التي أعلن الميثاق الوطني بطلانها، وهي تصريح بلفور وصك الانتداب والتوصية بتقسيم فلسطين. هذه المواثيق الثلاثة كانت، على ظلمها وقباحتها وانتهاكاتها، أكثر رحمة وحرصًا على الفلسطينيين وفلسطين من أي من اتفاقات أوسلو. ذلك أنّ تصريح بلفور ورد فيه نص صريح وقاطع من أنّ لا شيء في قيام وطن قومي لليهود في فلسطين سوف يؤثّر في الحقوق المدنية والدينية للجاليات غير اليهودية (أي العرب الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين). ثم جاء صك الانتداب وأكد التزام دولة الانتداب المحافظة على الوحدة الجغرافية لفلسطين، وأنه لا يجوز لدولة الانتداب تأجير الإقليم الفلسطيني أو تجزئته. وأورد صك الانتداب نصوصًا واضحة على حماية القدس والمقدسات الإسلامية على نحو خاص. يضاف إلى ذلك أنّ الانتداب بصفته "عهدة مقدسة"، يجب أن ينتهي إلى حق تقرير مصير الشعب الواقع تحت الانتداب، وأكدت هذا المبدأ محكمة العدل الدولية في أربع قضايا رئيسة عرضت عليها بما فيها قضية الجدار العازل. وإذا وصلنا إلى التوصية بتقسيم فلسطين، فإنّ التوصية اقترحت منح الفلسطينيين "دولة"، ولو على أقل من نصف التراب الفلسطيني، وضمنت لهم حقوقًا متساوية مع اليهود في الدولة اليهودية.

وبالمقارنة، لم يرد في أي من اتفاقات أوسلو نص يحمي الحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين، عدا الحقوق السياسية. وإذ التزمت دولة الانتداب بعدم تجزئة الإقليم الفلسطيني، قبل القادة الفلسطينيون في اتفاق أوسلو بتجزئة المجزأ إلى مناطق "أ"، و"ب"، و"ج". وإذ نص صك الانتداب على حماية المقدسات الإسلامية، فقد وافق القادة الفلسطينيون على تقسيم الحرم الإبراهيمي في الخليل، ونشاهد الآن تكرارًا للتجربة في القدس. وإذ طرحت التوصية بالتقسيم في العام 1947 "دولة عربية"، فإنّ مثل هذا النص لم يرد في أي من اتفاقيات أوسلو.

أمّا الملاحظة الثانية التي تستحق الدراسة والتمعن فيها، فهي أنه حين ناقشت حكومة الحرب البريطانية صك إعلان بلفور، لم يشترك الفلسطينيون أو العرب في تلك المناقشات، ومع ذلك جاء النص واضحًا على حماية الحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين. كما لم يشترك الفلسطينيون في صوغ صك الانتداب، ولم يكن للعرب وجود

ملموس في تلك الفترة. ومع ذلك جاء صك الانتداب ببعض الحمايات للفلسطينيين ومقدساتهم. أمّا التوصية بالتقسيم فقد جاءت في وقت كان الاشتراك الفلسطيني والعربي اشتراكًا مرعوبًا ومترددًا، ولم يحمل وجودهم أي وزن. ومع ذلك جاءت التوصية بـ "دولة" للفلسطينيين ولو على أقل من نصف أرضهم.

أمّا حين جاءت أوسلو، فقد تولى الفلسطينيون الأمر بأنفسهم وهم الذي فاوضوا وأخذوا زمام الأمور بأيديهم، ومع ذلك سجلوا فشلًا ذريعًا في عدم الحصول على أي حق، ولو كان متواضعًا، لشعبهم. كان الآخرون أكثر حرصًا، ولو نسبيًا، على الفلسطينيين وفلسطين مما كان عليه القادة الفلسطينيون، وهذا أمر مثير للاستهجان والتساؤل والإحباط.

ومن هنا نصل، بعد هذا الاستعراض، إلى التساؤل: أين نحن ذاهبون؟ وكيف نعيد صوغ المشروع الوطني الفلسطيني؟

قبل الحديث عن صوغ المشروع الوطني الفلسطيني، يجب أن ينطلق الفلسطينيون من أساسيات لا يحيد عنها قائد أو فصيل أو مجتهد مهما علا مركزه. وهذه الأساسيات هي: أنّ الصهيونية حركة استعمارية استيطانية خطرة على الوجود البشري، ولا يكمن خطرها فقط في نظام الأبارتهايد الذي تقوم عليه، بل إنها غير قابلة للتفاوض والتنازل والمصالحة أيضًا. ومن اللافت للنظر أنّ الرأسمالية تغيرت عبر مسيرتها، والماركسية أصابها التغيير في النظرية والتطبيق، والمسيحية تفرعت إلى اجتهادات وطوائف، والإسلام ما زال يعيش حالة تفكيك وإعادة تركيب. أمّا الصهيونية، والتي مضى عليها أكثر من مئة عام، فلم يطرأ عليها أي تغيّر أو اختلاف في الاجتهاد. ظلت ثابتة لا يطالها التغيير. والمستشرقون الفلسطينيون الذين ظنوا بحسن نية أو سذاجة أنهم يتعاملون مع حركة عادية قابلة للمفاوضة والمصالحة أخفقوا في ملاحظة أنّ أي مجاملة للمصالحة والمسالمة مع الفلسطينيين تاريخيًا قد باءت بالفشل، وذلك بداية من أحاد هاعام (مؤسس الصهيونية الثقافية) إلى يهودا ماجنز (أول رئيس للجامعة العبرية) إلى ناحوم جولدمان (رئيس المنظمة الصهيونية العالمية) وآخرين، والذين، بسبب مساعيهم، تمّ نبذهم.

إنّ الاتصالات العربية مع القادة الصهاينة والإسرائيليين جميعها، بما فيها المبادرة العربية الصادرة عن قمة بيروت في العام 2002، لم تجد طريقها إلى أصحاب القرار، بل لا بدّ أن نذكر أنّ إعلان المبادئ الذي هو صناعة إسرائيلية كاملة لم تستطع إسرائيل أن تلتزمه، أو تتعايش معه.

أمّا ثاني الأساسيات فهو القناعة بأنّ البحث عن حل الدولتين أصبح مدعاة للرثاء، ذلك أنّه يقف على حدود المستحيل، بعد أنّ مزق جدار الفصل العنصري الوحدة الجغرافية لما يسمى بـ "الضفة الغربية"، وجاءت المستوطنات تقطع أوصالها تقطيعًا يحول دون أي تواصل جغرافي. إنّ وجود 650000 مستوطن، في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، يؤكد عدم جدوى البحث في هذا البديل، لا سيما أنّ الجيش الإسرائيلي يقوم على حمايتهم وتسليحهم، وأصبحوا قوة لا يستهان بها إلى درجة أنهم أصبحوا – بحسب تعبير أكاديميين إسرائيليين – "أسياد البلاد". إنّ السلوك الإسرائيلي في بناء الجدار وإنشاء معظمه على الأراضي المحتلة، وبناء المستوطنات فيها، وجلب مئات الآلاف من المستوطنين، يدلل بما لا يقبل الشك على أنّ إسرائيل لا تعترف بأي حدود منذ التوصية بتقسيم فلسطين في 1947، إلى احتلالها في 1949 حوالى 22% من أراضي الدولة الفلسطينية المقترحة، إلى حدود الرابع من حزيران 1967. وإذا كان هذا السلوك الإسرائيلي واضحًا ووقر ذلك في ذهن القادة الفلسطينيين إلى حدّ القناعة، فلماذا التمسك بحل الدولتين وترداد مقولة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران، وقد شطبت إسرائيل الحدود كل الحدود؟

سوف نواجه اعتراضًا على ذلك، ولا سيما من العالم الغربي، ذلك أنّ الصهيونية فرع من فروع الإمبريالية العالمية. وإذا كان هذا العالم الغربي حريصًا على حل الدولتين، فقد كان عليه وقف المعونات الموجهة إلى إسرائيل وتجفيف المستوطنات وفرض الحل لخلق مناخ ملائم للدولتين، وهذا في ظني لن يحدث.

أمّا ثالث هذه الأسس فهو الاعتصام بمبدأ أنّ قضية فلسطين هي قضية عربية، وليس من مبرر لإعادة تأكيد ذلك أو شرحه. ولولا الاحتضان العربي، الرسمي على هزاله، والشعبي على زخمه وثباته، لما تمكن الفلسطينيون من الثبات على موقفهم وتمسكهم بحقوقهم بلا كلل أو خوف طوال هذه العقود. ويجب استعادة أفواج المقاتلين العرب الذين التحقوا بالثورة الفلسطينية منذ بداياتها حتى دخول عصر التنازلات.

أمّا رابع الأسس، وربما أهمها، فهو بناء القوى الذاتية للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن حضوره لا سيما في ذلك قطاع المرأة. ويجب التوقف عن استجداء المعونة والمساعدة، والعمل بدلًا من ذلك على بناء القوى الذاتية والمؤسسات الفلسطينية لإعادة تأهيل الفلسطيني الذي حوصر وضلّ الطريق عبر المساومات والمشاريع التي لا تنتهي. ولا يكفي الحديث عن الثوابت الوطنية من دون خلق أو إعادة خلق إنسان فلسطيني، يكون قادرًا على حماية هذه الثوابت وجعلها عقيدة وطنية.

وإذا استقرت قناعة النخب الفلسطينية على ذلك، فإنّ الخطوة الأولى لإعادة النظر في المشروع الوطني الفلسطيني يجب أن تكون التخلص من جميع اتفاقات أوسلو وتصفية تركتها، والخروج من هذا المسار مهما كلف الثمن. لقد أغلقت هذه الاتفاقات الأفق أمام تطور النضال الفلسطيني وتحولت أجهزة منظمة التحرير، بسبب هذه الاتفاقات، إلى مجرد أجهزة أمنية في خدمة الأمن الإسرائيلي، وتحولت كوادرها إلى متقاعدين يذهبون في آخر الشهر إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي، والتي هي الحكومة الفلسطينية، لاقتضاء رواتبهم.

ولا بدّ بعد ذلك، أو مترافقًا معه، من فتح النقاش المعمق والمجرب حول البدائل المتاحة لطرح حل لهذا النزاع الدموي. أيكمن الحل في العودة إلى الميثاق الوطني وإعادة طرح التحرير الكامل من النهر إلى البحر، أم إعادة طرح الدولة الديمقراطية العلمانية، أم حل الدولة الواحدة بقوميتين؟ إنّ هذا يقتضي إعادة النظر في برنامج 1974 وإعلان الجزائر. ومن الواضح أنّ لكل بديل سلبياته وإيجابياته.

إنّ تحديد البديل سوف يحدد أدوات النضال لإنجاز ذلك، ويحدد مسار المواجهة السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والعقائدية والمسلحة. إنّ القبول بالبديل الذي يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية مثلًا، يقتضي تكثيف الحرب العقائدية وفضح الممارسات والتشريعات الصهيونية والمناداة بتفكيك مؤسسة الأبارتهايد القائمة حاليًا على أربعة وخمسين قانونًا تطبق ليس في إسرائيل فقط بل في الأراضي المحتلة أيضًا. أمّا طرح بديل التحرير الكامل من النهر إلى البحر فإنّه يقتضي، إضافة إلى أدوات النضال الأخرى، التركيز على حرب تحرير وطنية.

إنّ إعادة صوغ ميثاق وطني جديد يقتضي رسم ثوابت لأي مفاوضات سياسية تجري سواء مع العدو الرئيس أو الوسطاء ذوي النيات الحسنة والسيئة على حدٍّ سواء. إنّ تجربة مفاوضات أوسلو يجب أن تكون ماثلة في ذهن الفلسطينيين على الدوام. إنّ الخلية السرية التي قادت المفاوضات لم تكن مؤهلة لقيادة مثل هذه المفاوضات ولمسألة مثل المسألة الفلسطينية في غاية التعقيد، وقد طغى على سلوك هذه الخلية "السذاجة" و"حسن النية". وهي خلية قادمة من "خارج الأراضي المحتلة"، ولذلك كانت هموم هذه الخلية تختلف اختلافًا جوهريًا عن هموم فلسطينيي الداخل. وللتدليل على ذلك، كانت هموم المرحوم الدكتور حيدر عبد الشافي والعناصر الرئيسة في وفده تركز على وقف الاستيطان، بينما كانت هموم الخلية السرية اقتناص اعتراف إسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني. إنّ أي مفاوضات لا تجري من دون تمثيل من مناطق الشتات الفلسطيني كافة، ولا سيما من الداخل والمخيمات، سوف تصاب بالعوار.

وختامًا، فإنّ إعادة تأسيس عقد اجتماعي جديد يحتاج إلى عملية تثقيف وتنوير وانتقاد ذاتي لكل ما جرى سواء في داخل فلسطين أو خارجها. ولا بدّ من فتح نقاش واسع تشترك فيه الأطياف كافة للوصول إلى قواسم مشتركة، وأرى أنّ النقاش سوف يتركز على الاتفاق على البديل أكثر من أي بند آخر.

وربما كان من الملائم أن نؤكد أنّ إعادة صوغ المشروع الجديد يجب ألّا يمنع الفلسطينيين من التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لن يعاد بناؤها إلاّ بعد أن يتمّ الاتفاق على المشروع الجديد.

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبل الصهيونية

نديم روحانا

مقدمة

تقدّم هذه الورقة خمسة ادعاءات/ مقولات في المشروع الوطني الفلسطيني والصهيونية ماضيًا ومستقبلًا، وتدّعي أنه صار من غير المجدي، وربما من غير الممكن، أن يُعرَّف مشروعٌ وطنيٌّ فلسطينيٌّ جديدٌ، بمعزل عن تصورٍ فلسطينيٍّ متكامل عن مستقبل الصهيونية في فلسطين. وتدّعي، أيضًا، أن معالم المشروع الجديد، أيًّا كانت، يُفترض أنْ ستحدّد موقفًا من مستقبل الصهيونية، وأنه من المهم أن يكون هذا الموقف واضحًا لا غموض فيه. وهذه الادّعاءات هي:

أولًا: يدور الادعاء الأول حول التغيّر السياسي الفلسطيني في رؤية الصهيونية، أو، بنحوٍ أدقّ، التغيّر في الافتراضات السياسيّة حول الصهيونية، كما يمكن استنتاجها من المشاريع السياسية الوطنية الرسمية.

تاريخيًا؛ رأت الحركة الوطنية الفلسطينية، ورأى الشعب الفلسطيني في مجمله، الصهيونيةَ حركةً كولونياليةً استيطانيّةً، تهدف إلى استلاب الوطن الفلسطيني من أصحابه الأصليين، وإقامة دولة لشعب آخر من المستوطنين القادمين من أوروبا أساسًا، ومن أماكن أخرى في العالم. وعلى أرض الواقع طبّقت الحركة الصهيونية، قبل قيام دولة إسرائيل وبعده، سياسات كولونيالية استيطانية على الجزء من فلسطين الذي أقيمت عليه إسرائيل، ثُم على كامل الوطن الفلسطيني لاحقًا. واعتمدت الإستراتيجية الإسرائيلية، تلقائيًّا، على سياسات

تُميّز الاستعمار الاستيطاني؛ مثل الاستيلاء على الأرض، وطمس هويّة الوطن وتاريخه وسكانّه الأصليين، والتحكّم فيهم بأساليب مختلفة؛ قانونيّة، ودستوريّة، وسياسيّة، وغيرها.

تعاملت الحركة الوطنية الفلسطينية، بعامّة، مع المشروع الصهيوني وإسرائيل، حتى منتصف السبعينيّات، سياسيًّا وفكريًّا وثقافيًّا، بوصفه مشروعًا كولونياليًّا استيطانيًّا. غير أن السبعينيّات من القرن الماضي شهدت تحوّلًا مثيرًا للاهتمام؛ إذ بينما استمر الحقل الثقافي الفلسطيني ممثِّلًا للوعي الشعبي، بقي يعامل الصهيونية بوصفها مشروعًا استيطانيًّا لا يستحق أن ينال الاعتراف بشرعيته من سكان الوطن الأصليِّين. حدث تحوّلٌ في الحقل السياسي يخص هذا الأمر؛ فمنذ طُرح برنامج "النقاط العشر" وأُقِرّ سنة 1974، ومنذ القبول الفلسطيني المبطّن أولًا، ثم القبول العلني في نهاية الثمانينيّات بحلّ الدولتين، شهد الحقل السياسي، من القيادات والنخب، تحوّلًا براديغميًّا عميقَ الأثر، صار به الصراع، بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين الصهيونية، صراعًا بين حركتين قوميَّتين. ولئن لم يكن الانتقال البراديغميّ حادًّا وصريحًا، فإنه تم انحسار براديغم الصراع الكولونيالي، وأخذ الصراع القومي يحلّ محلّه بالتدريج.

وكما انحسر براديغم الصراع الكولونيالي في الحقل السياسي؛ انحسر، أيضًا، في الحقل الأكاديمي والفكري. ونلاحظ، مثلًا، قلة الأبحاث الأكاديمية الفلسطينية والعالمية في تلك الفترة التي حلّلت الصراع من منظور كولونيالي استيطاني.

ويحسن التنبيه إلى أن الحقل الثقافي والوعي الشعبي لم يوافقا الحقل السياسي في هذا التغيير. وقد وصل البراديغم الذي يعتمد الصراع بين حركتين قوميتين إلى طريق مسدود؛ لأن الحلول التي يقود إليها هذا البراديغم لا تلائم الصراع الكولونيالي الاستيطاني.

ثانيًا: يقود الاختلاف البراديغميّ إلى مسارات سياسية مختلفة؛ فإذا كان براديغم الصراع القومي يقود، بطبيعة الحال، إلى حلول تعتمد تقسيم الأرض المتصارع عليها، فإن المفاوضات على تقسيم الوطن، تصبح، حينئذٍ، أداةً مركزيّةً من أدوات حلّ الصراع. وتأتي كل حركة من الحركتين القوميتين المتنازعتين على الأرض ذاتها بمطالبها المشروعة، وتجري المفاوضات حول حدود التقسيم، والترتيبات الحدودية والأمنية، وطبيعة العلاقات

المستقبلية، والتعاون، ومسائل اللاجئين، ومعالجة مصادر مشتركة ... إلخ.

في الواقع، أتى القرار المعروف بـ "قرار التقسيم"، في هيئة الأمم المتحدة سنة 1947، من رحم هذه المنظومة التي رأت في الصهيونية حركةً قوميّةً، تبحث عن تحقيق مصيرها في وطن لها، وتعبّر عن ذاتها في دولة.

من المهم أن نشدّد هنا على أن منظومة الصراع القومي تقود بالضرورة إلى ما سُمّي، في الخطاب السياسي وأدبيّاته، بحلّ الوسط التاريخي (Historial Compromise).

إن حل الوسط التاريخي، بحسب هذه المنظومة، هو في الواقع حلٌّ وسطٌ بين الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، وبين الصهيونية؛ أي أن حلّ الدولتين الذي كان من المفروض أن تقود إليه هذه المنظومة، هو دولة فلسطينية بكل القيود والتحديات، ودولة صهيونية في أيديولوجيتها. وبينما كان الجانب الفلسطيني يعلم ذلك لكن يتجنّب أن يناقش مسألة هوية الدولتين، طالب الجانب الإسرائيلي بذلك صراحةً. وقد أدّى الفلسطينيون، في إسرائيل، دور "المخرب" في هذا الموضوع، عندما طلبوا من السلطة الفلسطينية، جهارًا، عدم قبول هذا المطلب.

يترتب على منظومة الصراع الكولونيالي الاستيطاني برنامجٌ سياسيٌّ، يختلف تمامًا عن برنامج تقسيم الوطن بين أصحابه الأصليين والمجموعة المستوطِنة، ويترتب عليه تبنّي أسسٍ نفسيةٍ سياسيةٍ، تختلف، جوهريًا، عن أسس منظومة الصراع القوميّ الذي وصل إلى مرحلة التفاوض.

إذا رأينا أن جوهر الصراع هو بين حركة كولونيالية استيطانية؛ قامت بسلب وطن من سكّانه الأصليين، وبين حركة تحرر، فيترتب، إذًا، على برنامج العمل السياسي تطوير مشروع وطني يعتمد على تحرير الإنسان الفلسطيني من قيد الاستعمار الاستيطاني؛ بإنهائه وإنهاء الامتيازات التي يتمتع بها الكولونياليون، وتطوير برنامج عمل تحرريّ، يقوم في جوهره على التحرر الإنساني والاجتماعي والسياسي بإنهاء النظام الكولونيالي. وكذلك تطوير تصور واضح المعالم عن مستقبل المجموعة الكولونيالية بعد انتهاء نظامها، وتحوّلِه إلى نظام ديمقراطي يجمع بين أصحاب الوطن الأصليين وبين من أخذوه عنوة، في إطار يعرّفه إنهاءُ الامتيازات الكولونيالية، والمساواةُ التامة، والنظامُ الديمقراطي الحقيقي في دولة مواطنة ديمقراطية، وتوزيعٌ جديدٌ للمصادر المادية والمعنوية، مثل علاقات القوة، والمؤسسات السياسية والدستورية. ومن الواضح أن هذه الرؤية تعُدُّ حقّ

اللاجئين الفلسطينيين في العودة شرطًا أساسيًّا، كما تعُدّ الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل جزءًا عضويًّا من الشعب الفلسطيني، ومشروعه الوطني، ومستقبله السياسي.

في الوقت ذاته، يترتب على رؤية الصراع الكولونيالي عنصرٌ آخر، يصعب جدًّا على المستعمَر التعاملُ معه، وبخاصةٍ إذا كنّا نتحدث عن حركة استيطانية حديثة ومستمرّة كالحركة الصهيونية؛ ففي اعتقادي لن يتسنّى لمشروع تحرر وطني فلسطينيّ النجاح من دون تقديم تصور إنساني واضح عن المجموعة الكولونيالية، يضمن حقوقها بوصفها مجموعة قوميّة في الوطن الجديد.

وقد يسأل البعض: كيف يختلف هذا التصور إذا عدنا للقول إن المجموعة اليهودية في فلسطين هي مجموعة قوميّة، ويُطلب من المستعمَر تقديم تصور إنساني عن مستقبلها؟ لذلك يجدر التشديد أن التصوّر الذي نتحدث عنه هنا هو عن مجموعة قوميّة؛ بعد التخلّص من النظام الكولونيالي، أي من الصهيونية، ومن الامتيازات التي تمنحها للمستوطِن على حساب أصحاب الأرض الأصليين، لكنّ براديغم الصراع القوميّ يرى أن الحركة الصهيونية حركةٌ قوميّةٌ ولا يتعامل مع طبيعتها الجوهرية التي هي الطبيعة الكولونيالية الاستيطانيّة.

في اعتقادنا، يُعَدُّ تقديم تصوُّر إنساني واضح عن المجموعة الكولونيالية شرطًا من شروط نجاح المشروع الوطني الفلسطيني؛ لأسباب عديدة نذكر منها اثنين مهمّين؛ الأول، هو أن المشروع الوطني الفلسطيني الجديد يجب أن يعتمد أُسُسًا أخلاقيةً واضحةً؛ لأن الجانب الأخلاقي، في نهاية الأمر، يزوّد المشروع الوطني بالمناعة الأخلاقية التي يحتاج إليها كل مشروع تحرّري، وبخاصة في أجواء الصراع المستديم، والمقاومة المستمرة التي يتطلّبها نجاح المشروع. الثاني، متعلق بالأوّل لأسباب أداتيّة؛ ذاك أن مشروعًا أخلاقيًا يستطيع استقطاب أفراد وجماعات وقوى سياسية مناهضة للصهيونية في الطرف اليهودي؛ لكي تشارك في إنجاح المشروع الوطني الفلسطيني الجديد الذي يقدّم هذا التصوّر.

على المشروع الوطني الفلسطيني الجديد، بطبيعة الحال، أن يحدّد – في ما يتعلق بمستقبل اليهود في فلسطين – أهداف الصراع مع الصهيونية بوصفها حركةً كولونياليةً استيطانيةً. نعتقد أن المشروع الوطني الفلسطيني الجديد يجب أن يأخذ منحى مشروعٍ تحرّريٍّ، يؤدي إلى الانتصار على الصهيونية، وليس إلى "حلّ الوسط

التاريخي" الذي يضمن الاعتراف المتبادل بين دولة فلسطين والدولة الصهيونية. بيد أن هذا الحلّ الذي يعتمد التقسيم لم يعد ممكنًا في ظروف علاقات القوة القائمة، ويبدو أنْ لم يكن هذا الحلّ ممكنًا في أي لحظة؛ لأسباب يتعلق معظمها بالمطالب الإسرائيلية بالاعتراف بشرعية مشروع الصهيونية الاستيطاني في فلسطين. لذلك، بحسب منطق هذه الورقة، يجب أن يُعرّف الانتصار على الصهيونية.

ثالثًا: هنالك نقاش ظاهرٌ وآخر مستترٌ عن الصهيونية بوصفها مشروعًا كولونياليًا استيطانيًّا، هل انتصرت أو فشلت؟ إن هذا النقاش النظري مهمٌّ في إطار التصوّر المستقبلي عن المشروع الوطني الفلسطيني. يقسم البعض، في دراسات الكولونيالية الاستيطانية، المشاريع الاستيطانية إلى قطبين: الأول، هو قطب المشاريع المنتصرة، ويشمل هذا القطب المشاريع الاستيطانية في أستراليا وأميركا وكندا وبعض دول أميركا اللاتينية. أما القطب الثاني فهو قطب المشاريع الاستيطانية المنهزمة، في جنوب أفريقيا والجزائر مثلًا.

أين يقع المشروع الصهيوني من هذين القطبين؟ هناك إجابات مختلفة، كأن يقال، مثلًا، إنه ناجح داخل حدود الـ 1948، لكنه متعثر في الأراضي المحتلة عام 1967. وتُقدَّم مؤشراتٌ سياسيّة، وعسكرية، واقتصادية، كدلائلَ على نجاح المشروع. من تلك المؤشرات، مثلًا، فائض القوّة العسكريّة، والعلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، وعدد الدول التي تعترف بإسرائيل، والمؤشرات الاقتصادية والتكنولوجية، وغيرها.

ليس هناك من يعتقد أن المشروع الصهيوني قد هُزم، ولكن من المهم ملاحظة ازدياد آراء، في داخل إسرائيل ذاتها، تشكّك في نجاح المشروع المستقبلي، بل في استمراريّته؛ إذ إن نجاحه، بحسب بعض الآراء الإسرائيلية، يعني استمرار إسرائيل دولةً يهوديةً في الأساس، أو يهوديةً ديمقراطيةً، كما يراها بعض الإسرائيليين.

وفي ظنّنا أن المشروع الصهيوني لا يقع في واحد من هذين القطبين، بل هو يقع بين هذين القطبين؛ فمن غير الصحيح أن يُعدَّ المشروعُ الصهيونيُّ مشروعًا منتصرًا على الرغم من أن بعض قادته يتصرفون على هذا الأساس، ويتحدثون لغة المنتصرين، وعلى الرغم من أن بعض القيادات الفلسطينية تتصرف على أساس هذه الفرضية. لم يحظَ المشروع الصهيوني بشرعية من أصحاب الوطن الأصليين، ولا حتى من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل نفسها. فهم، بحفاظهم على الرواية الفلسطينية، واقتناعهم العميق بعدالة القضية

الفلسطينية، لم يُضفوا شرعيتهم على المشروع الصهيوني، بدليل معارضتهم الشديدة ليهودية دولة إسرائيل، وبدليل موقفهم الحازم الذي حث قيادة السلطة الفلسطينية على الامتناع عن الاعتراف بإسرائيل بوصفها دولةً يهوديةً. كذلك لم تحظَ الدولة التي يمثلها المشروع الصهيوني بشرعية الشعوب العربية، على الرغم من العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبعض الحكومات العربية. وإضافة إلى ذلك يزداد التساؤل، في أوساط دولية عديدة، وبخاصة بين المثقفين والأكاديميين والشباب، عن المشروع الإسرائيلي وطبيعته، في وقتٍ أخذ فيه الدور الإمبراطوري للولايات المتحدة يتراجع.

يشبه وضع إسرائيل، من ناحية نجاحاتها بوصفها دولةً، وهزيمتها من ناحية الحصول على الشرعية من الشعب الأصلي وشعوب المنطقة وكثير من شعوب العالم الثالث، وضعَ جنوب أفريقيا قبل نهاية نظام الأبارتهيد؛ إذ كانت دولة جنوب أفريقيا قويّةً عسكريًّا، وناجحةً اقتصاديًّا.

يشبهُ العمق الأفريقي والعالم الثالث، كذلك، الوضعَ الفلسطيني بعمقه العربي والعالم – ثالثي. كان هناك أثر عميق للمقاطعة الدولية في فترة الأبارتهيد الأخيرة؛ إذ إنها أضعفت الاقتصاد، ومن المؤكد أنها أثارت سؤال الشرعية دوليًّا، غير أن التشابه مع وضع جنوب أفريقيا إبّان فترة الأبارتهيد لا يشمل التضامن الدولي، ولا الموقف الدولي من الأبارتهيد مقارنةً بموقفه من الصهيونية.

لقد فشلنا، فلسطينيًّا وعربيًّا، في هزيمة المشروع الصهيوني، وفشلنا، أيضًا، في عرض المشروع الصهيوني، كما هو، مشروعًا كولونياليًّا استيطانيًّا استعلائيًّا، تُعَدُّ المواقف الكولونيالية فيه تجاه الشعب الأصلي، من دونية وقولبة ووصم بالإرهاب، جزءًا مركزيًّا من منظومته الفكرية والتبريرية. كما يشكل العنف، تاريخيًا وحاضرًا، جزءًا مركزيًّا من المشروع بوصفه مشروعًا مستمرًّا. ومن مهمّات المشروع الوطني الفلسطيني الجديد التركيز على الصهيونية، والعمل على دراسة جوانبها الكولونيالية الاستيطانية وكشفها، وفضح طبيعة العنف المستشرية فيها وفي النُّظُم التبريرية التي تستعملها. لذلك؛ إن إحدى المهمات الفلسطينية، بمؤازرة القوى العربية والعالمية التقدمية، هي تأطير الصهيونية في مكانها الصحيح، سياسيًّا وفكريًّا وأكاديميًّا، أي في الإطار الكولونيالي الاستيطاني.

رابعًا: الصهيونية ليست الأبارتهيد، ولا يجب أن نشبّهها بنظام الأبارتهيد. الصهيونية نظام هو، في عمقه وتبعاته على أصحاب الأرض الأصليين، أسوأ من الأبارتهيد، ويجب أن يسمى باسمه الحقيقي. نحن نقترح الاسم البسيط "النظام الصهيوني"، ونقترح تسمية دولة إسرائيل بـ "الدولة الصهيونية"، تمامًا كما أن "نظام الأبارتهيد" كان هو الاسم الذي أطلقه الجنوب – أفريقي الأبيض نفسه، وليس الجنوب – أفريقي الأسود، على نظام الفصل العنصري.

لكن لماذا نقول إن الصهيونية أسوأ من نظام الفصل العنصري؟ لعدة أسباب؛ يجتمع جُلُّها في الصفات الخاصة بالصهيونية، نذكر منها اثنتين:

1. أن الصهيونية، إضافةً إلى جوهرها بوصفها حركةً كولونياليةً استيطانيةً، هي حركة قومية، وليست حركة تحرر قومي؛ إذ إنها لم تقع تحت أي احتلال بوصفها جماعة قومية في مساحة معرّفة، بل إنها طوّرت وعيًا قوميًّا يبحث عن وطن ليستلبه، وعيًا قوميًّا يهوديًّا تمركز أخيرًا، بعد اقتراحه أوطانًا مختلفة ليستوطنها، في فلسطين التي كانت هي هدف الاستلاب.
   - وما يزيد الصهيونية خطرًا، وهو ما يهمنا في هذا الخصوص، أن الصهيونية لم تكن لتحقق مبتغى حركة قومية، بقيام دولة قومية، من دون كونها حركة كولونيالية استيطانية استلابية. إن الجمع بين الكولونيالية والجانب القومي لا يقلل من خطر الصهيونية، بل، على العكس، يزيد من خطَرها، وبخاصّة إذا أضفنا إلى ذلك أن الصهيونية هي حركة تعتمد على الاستثنائية القومية، أي أن الدولة التي ابتغت الحركة الصهيونية إقامتها هي دولة لليهود فقط، مع ما يترتب على ذلك من سياسات صهيونية.
2. أما الصفة الثانية فهي أن في الصهيونية مركّبًا دينيًّا، ظاهرًا وكامنًا؛ فالصهيونية في الواقع تمثّل، إضافة إلى جوهرها الكولونيالي، حركةً يمتزج فيها الديني بالقومي، بحيث إنها تشدد على القوميّة اليهوديّة مع كونها، في الوقت ذاته، مذهبًا دينيًّا، وهي القومية الوحيدة المعترف بها في إسرائيل. فإسرائيل الرسمية لا تعترف بالقومية الإسرائيلية، بحسب قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا، ولا تعترف، من باب أولى، بالقومية العربية فيها.

- ولمزج الدين بالقومية نتائج شديدة الخطر؛ إذ إن المركب الديني يستحضر إلى هذا الصراع مركبات تتعدى كونه صراعًا كولونياليًّا، ويزوِّد الجانب الديني أُسسًا تبريرية دينية للعنف النابع من المشروع الكولونيالي. وعندما يُبرَّر العنف دينيًّا فإن حدوده تتسع بحسب اتساع دائرة التفسيرات الدينية. وقد لاحظنا عددًا من التفسيرات التي تعتمد على التعاليم اليهودية باستعمال العنف الشديد. وكما في أديان أخرى فإن في الدين اليهودي مجالًا واسعًا للتفسيرات التي تحث على العنف. وعندما يدخل المبرر الديني فهو يأخذ مكان الأخلاق التي تحتاج إلى تبريرات قابلة للنقاش. إن هذا المزيج الديني بالقومي يمتزج، أيضًا، بعنصر ثالث، بالكولونيالية الاستيطانية ذاتها؛ إذ إنه يعطي تبريرًا دينيًا كان ظاهرًا منذ بدء الصهيونية، يشرعن أفعالها وممارساتها حتى داخل القوى العلمانية، على أساس أن الله وعد اليهود بأرض إسرائيل. لذلك؛ إن "عودتهم" إليها، بعد طول غياب، هي تحقُّق وعد إلهي. والخطر العميق في هذا المرّكب هو أن هذا المزج يغدو تبريرًا قابلًا للتصديق أيضًا؛ بسبب العلاقة الثقافية الدينية بين فلسطين والديانة اليهودية. بناءً عليه؛ إن جذور التصديق الأعمى للمقولة الزاعمة أن الصهيونية كذَبت كِذْبةً وصدّقها اليهودُ الصهاينةُ، تتبدّى في هذا الامتزاج. أضف إلى ذلك أن التبريرات الدينية، بطبيعة الحال، لا تعتمد المنطق كما يعرفه الإنسان العادي.

خامسًا: هناك بعض التساؤلات مثل: ماذا توجب هذه المقولات بخصوص ما نتوخاه في المشروع الوطني الفلسطيني المستقبلي؟ إذا كنا على اقتناع بأن المشروع الصهيوني هو مشروع كولونيالي استيطاني، يستهدف الوطن الفلسطيني كله أو جزءًا منه، وبأنه مشروع استعلائي اقتلاعي، لن يقبل الشعب الفلسطيني بشرعيته، ولا يستطيع العالم العربي، بشعوبه المختلفة، الاعتراف بشرعية استلابه لفلسطين؛ فلماذا، إذًا، لا نعرّف أهداف المشروع الوطني الجديد بوصفه مشروع تحرر وطني، يبني الإنسان الفلسطيني، والمجتمع الفلسطيني، ويحرره من الكولونيالية؟ إذا كان الأمر كذلك فهل نستطيع، فعلًا، أن نصوغ مشروعًا تحرريًّا للشعب الفلسطيني من الكولونيالية الاستيطانية، من دون أن نطوّر، أولًا، تصوّرًا جديدًا عن العلاقة بين الشعب المتحرر من الكولونيالية الاستيطانية بوصفه ضحيّةً لها، وبين من سيتحرر من الصهيونية إذا كان بالإمكان هزيمتها؟

ما يترتب على قبول هذه المنظومة لفهم الصراع هو التزام مشروع تحرري طويل المدى، يعرّف أهدافه طويلة المدى، وإستراتيجياته لدعم صمود الشعب الفلسطيني، وبناء وعيه الجديد، ومؤسساته السياسية الوطنية المتّسقة مع هذا الوعي. مشروع يعمل على تحديد أهداف التحرر الوطني الذي يركّز على تحرر الإنسان الفلسطيني من الكولونيالية، بهزيمة النظام الصهيوني، كما تمّت هزيمة نظام الأبارتهيد. ويستدعي ذلك مشروعًا يعتمد القيم الإنسانية والديمقراطية، ويقبل الآخر تحت سقف الديمقراطية، ويكون نقيضًا للصهيونية التي تعتمد الاستثناء والعنف والاستعلاء. ويتطلب ذلك التخلصَ، نهائيًّا، من التفكير الفلسطيني في النموذج الجزائري المنتصر، وتبنّي نموذجٍ منتصِرٍ آخر، هو النموذج الجنوب أفريقي؛ لملاءمته للواقع الفلسطيني وواقع الصراع مع الصهيونية.

لكنّ ذلك يتطلب نقاشًا فلسطينيًّا وعربيًّا وعالميًّا مستفيضًا؛ من أجل قبول بعض مركبات هذا التصوّر، ودحض مركبات أخرى، والعمل على صَوْغ مشروع يشترك الشعب الفلسطيني في نقاشه.

النضال الشعبي الفلسطيني بين مأزقين: "ما بعد الحداثة" والعامل الذاتي

أحمد جميل عزم

ملخص

تمثِّل المواجهات وسلسلةُ عمليات المقاومة الفردية التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، في فلسطين، اختبارًا مهمًّا لأدوات العمل السياسي الفلسطيني وآلياته وأُطُرِه[3]، وذلك في سياقين أساسيين: الأول، سياق عالمي، يتعلق بطبيعة المرحلة التاريخية، وتحديدًا عصر العولمة وما يعرف بعصر "ما بعد الحداثة" الذي برزت فيه معطيات جديدة عالميًا؛ توجِّه تحرُّكَ العملِ الشعبي والسياسي، وأنماطٌ جديدة للقيادة والتنظيم. والثاني، السياق الفلسطيني الذاتي، من حيث طبيعةُ القوى السياسية الفلسطينية وأداؤها. وتحاول هذه الورقة مقاربة الحالة الانتفاضية الراهنة في هذين السياقين.

[3] مازالت هذه التطورات والأحداث تحتاج إلى أن توثَّق بطريقة تحليلية عميقة؛ من حيث قياس مدى اتساع المشاركة الشعبية فيها، وطبيعة أحداثها وحقيقتها، وتوزعها الجغرافي.

ما بعد الحداثة

شهد القرن العشرون، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصًا مع نهايات الحرب الباردة، موجةً فكريةً عُرِفت باسم "ما بعد الحداثة". كانت السماتُ الأهمُّ في هذه الموجة؛ تقلُّصَ دور الأيديولوجيا والعملِ الحزبي والفصائلي، وانتقادَ التصورات التي تؤمن بوجود قواعد عليا للسلوك الإنساني؛ تفسّره وتسيّره.

لم تكن هذه الموجة، بطبيعة الحال، تكوينيّةً (constitutive)، تريد أن تشكّل العالم، والعقلَ الإنساني، على نحو معين، ولكنها كانت تدّعي أنها تفسيرية تشخيصية (explanatory)، أي أنها تقول إنه لا يوجد قواعد تحكم العالم، ويجب الاعتراف بذلك، وإنه ليس صحيحًا أن العالم يتقدم إلى الأمام ويتغير. ولكنْ في واقع الأمر، وإلى حدٍّ بعيد، تصلح أفكارُ هذه الموجة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، لوصف أنماطٍ من العمل السياسي والتنظيمي، اجتاحت العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وظهرت في الدول العربية، وخصوصًا في سياق ما عرف باسم الثورات العربية والربيع العربي، وفي السياق الفلسطيني في الوقت نفسه تقريبًا.

لعل الفكرة المحورية في فكر ما بعد الحداثة، هي رَفْضُ مفكرين ومنظّرين وجودَ قوانين جمعيّة يمكن أن تجمع العالم في اتجاه محدّد، ويترتّب على هذا رفضُ الأيديولوجيا، ورفضُ الأحزاب الأيديولوجية والرؤى المؤدلجة، وتحديدًا الأيديولوجيات التي تطرح رؤىً توحيديةً عالميًّا وإقليميًّا، مثل الماركسية. وهم، ضمنًا على الأقل، لا يوافقون على رؤىً توحيدية كالعروبة؛ إذ يرفض هذا التيار الروايات الكبرى (Grand Narratives)، ويؤدي إلى التركيز على البعد المحلي في العمل السياسي والاجتماعي غير المؤطر بأفكار جمعوية[4].

عندما يصل الأمر إلى المقاومة، بحسب ما بعد الحداثة، تبرز أفكار ميشيل فوكو؛ فهو يرى أنّ القوة مفهوم لا يتجسد في الدولة وحسب، بل هو موزّع اجتماعيًّا، ولذلك يجب أن تكون المقاومة لامركزية (decentered)[5].

---

[4] انظر تعريف ما بعد الحداثة في:

Iaian McLean, *Concise Dictionary of Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1996), pp. 394-395.

[5] Ibid.

جاءت العولمة وأدواتها لتعزز هذا النمط "التفكيكي"، وبكلمات أكثر دقة، لتجسّده؛ فظهور ذلك الفكر كان أقرب إلى التحريض ضد الأيديولوجيا، وضد الرؤى الشموليّة للإنسان والعالم ولفكرة وجود قوانين تحكم الحياة البشرية، ولكنّ ظهورَه كان في زمن المدّ الأيديولوجي، عقب الحرب العالمية الثانية، أي في زمن الاستقطاب الأيديولوجي عالميًا، وزمن تبنّي حركات تحرر، وأحزاب، ودولٍ متزايدة، رؤىً فلسفيةً وأيديولوجيةً لعملها ونشاطها، ولكن مع دخولنا المرحلة المسماة بـ "العولمة"، وبفضل أدوات الاتصال والتكنولوجيا؛ بدا أن نبوءات ما بعد الحداثة تتحقق.

في الواقع، كانت منتجات العولمة أو أدواتها المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال والتواصل المتطورة تُنشأ وتُصنّع منذ السبعينيات، ثم انتشرت على نحوٍ واسعٍ في التسعينيات؛ لتفرض أنماطًا جديدةً في التنظيم السياسي والاجتماعي.

غيّرت هذه الشبكات كثيرًا من توزيع القوة، وطريقة سيرها من النمط العمودي إلى الأفقي. فالنمط التقليدي للسلطة (القوة) هو أنها تأتي من قيادة في الأعلى، توجِّه عناصر القوّة، وتتعامل معها ومع أتباعها وجماعتها بنوع من المركزية، أي أنها تشكّل هي مركز الفعل، وتعتمد، في العادة، على شرعيّة دينيّة، أو حتى تاريخيّة أسطوريّة، وقد تتمركز حول العرق والإثنية أو الأيديولوجيا. وحتى في المجتمعات التي فيها توزيع للقوة (الديمقراطية مثلًا)، هناك، عادةً، نوعٌ من اتجاهات القوة وعلاقاتها، على نمطٍ لا يخلو من مركزية لقيادة أو قيادات متراتبة، ولكنّ التحولات التكنولوجية غيّرت هذا النمط[6].

وبدءًا من التسعينيات، زادت التكنولوجيا القدرة على الحوار والنقاش والتغذية الراجعة؛ فالقيادة التي ترسل تعليماتها مع رسول على ظهر فرس، أو تصدرها حتى في صحيفة، لم تكن تصلها تغذية راجعة سريعة، كما أن توجهاتها وتعليماتها كانت رئيسة ومركزية في الحراك الجماهيري والاجتماعي[7]. أمّا الآن فيمكن التعليق، سريعًا، على أي قرار، والاشتراك في صنعه، ويمكن، كذلك، إنتاج أفكار، ومبادرات، وحِراكات مستقلة، بفضل الإعلام الاجتماعي الذي حل محلّ وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية التي تتحكم فيها نخب سياسية واجتماعية.

---

[6] Manuel Castells, *Communication Power* (Oxford: Oxford University Press, 2011), pp. 20–22.

[7] Ibid.

وهكذا تكوّنت شبكات من البشر، يتواصل بعضها مع بعض؛ نتيجة عوامل مثل الاهتمامات المشتركة، وطبيعة العمل أو الدراسة (مثلًا، شبكات الطلاب، والإعلاميين، ورجال الأعمال ... إلخ)، تعيش هذه الشبكات عالمًا فيه درجة عالية من التناقض أو التعارض بين مستويين، الأول عالمي (معولَم)؛ إذ تتيح الوسائل الجديدة تخطي الحدود، وإقامة شبكات على أساس الاهتمام والمصالح والتوجهات، ولكنّها تتيح، أيضًا، إمكان الإغراق في المحلية، والقيام بتكوين جماعات على أساس هويات فرعية، وإحيائها واستخدامها، وهو ما أوجد ظاهرة قد تسمى "العَوْمحلية".

لا يوجد في هذه الشبكات بنية تنظيمية حقيقية، أو هيكليات عمل، بل تعتمد على المبادرات والتفاعلات السريعة والآنيّة، ولكن الأكيد أنّ وحدات العمل التقليدية الوسيطة بين المحلّي والعالمي، وخصوصًا الدولة والحزب والفصيل والأيديولوجيا، لم تعد أساسيةً ومهمةً، لا في دورها بوصفها وسيطًا، ولا بوصفها قائدًا وموجِّهًا جامعًا للجماعات والشعوب.

السياق العربي والفلسطيني

قبل سنوات قليلة، ظهر أنّ فكر ما بعد الحداثة ينتصر في الدول العربية، ويتضافر مع فكرة "مجتمع الشبكات"، ويحقق، كذلك، انتصارًا متجسدًا في الربيع العربي وثوراته؛ إذ تتحرك الجماهير وتنتصر من دون أيديولوجيا جامعة، سوى أفكار الحرية والكرامة، ومن دون قيادة، أو حزب، وبالاعتماد على ما أسماه عالمُ الاجتماع السياسي الأميركي، الإسبانيُّ الأصل، مانويل كاستيليس؛ "مجتمعَ الشبكات". وقد وجدت تجارب الثورات العربية صداها الفلسطيني، في محاولات لاستنساخ التجربة، والحراك من دون أيديولوجيا وقيادة مركزية، وإنتاج ما يسمى "الحراكات الشبابية"، وساهم في هذا الاتجاه، التراجعُ الكبيرُ، بالفعل، في عمل الفصائل الفلسطينية؛ بسبب تحولها إلى أُطُر بيروقراطية حاكمة، كما حدث في حالة حركة فتح، وبدرجة أقل قليلًا حركة حماس، أو لأنّ الفصائل فشلت في تجديد أطروحاتها الفكرية والبرامجية، وتفعيل بِناها التنظيمية، وهذا ما حصل، بنحوٍ خاص، في حال اليسار الفلسطيني.

سرعان ما انضمت الحِراكات الفلسطينية إلى الحِراكات العربية، في إعلان تراجعها، وعجزها عن تقديم بديل من القوى المنظمة، مع استمرارها – أي القوى المنظمة (القيادة الرسمية والفصائل) – في مأزقها.

انفجرت "الهبّة" الشعبية في فلسطين، مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015، كأنها، للوهلة الأولى على الأقل، تجسيد لعصر ما بعد الحداثة؛ فلا فصائل، ولا أيديولوجيا، ولا قيادة مركزية، وإذًا، لا مطالب واضحةٌ معبَّرٌ عنها في برنامج، ولا ممثّلَ يتحدث باسم الشباب الغاضب. وكانت، كذلك، تجسيدًا لحالة العجز الفصائلي. بل فوق ذلك، يمكن القول إنّ الهبّة، في جزء منها، انتفاضة شرائح فلسطينية ضد مجتمع الشبكات الذي تشكل في السنوات الأخيرة فلسطينيًّا.

لكن بِنية الهبّة الحالية تضمنت أزمةً في ذاتها، وهي أزمة تطرح صعوبة استمرار النضال الشعبي وفق الحالة الهلامية الراهنة التي لا وجود فيها لبِنىً وأطر مرجعية جامعة ومسانِدة للعمل الشعبي.

لقد دخل المجتمع الفلسطيني عصر "ما بعد الحداثة"، ومظاهر ذلك تراجعُ الأيديولوجيا، وتراجعُ الفصيل، وتراجعُ دور القيادة ومكانتِها فكرةً وممارسةً، وانتشار شبكات ما سمي بالمجتمع المدني التي تعيش تناقضات (المحلّي–العالمي)؛ إذ تنغلق على نفسها، وتقرر من هم أعضاؤها، وتشكّل جُزُرًا داخل المجتمع، وفي الوقت ذاته تتشارك وتتواصل مع أمثالها في العالَم.

ولهذا التحول أسباب متعددة، يمكن تلخيص أهمها في:

- مشروع الدولة: فعلى الرغم من أن فكرة الدولة فكرة حداثية تعتمد مركزية السلطة والقيادة، فإن طرح هذا المشروع مع وجود الاحتلال الإسرائيلي، وتعثر تجسيد هذا المشروع في نهاية المفاوضات التي كانت متوقعة مع عام 1999؛ أوجد خللًا رئيسًا في العمل الفلسطيني؛ ففي إطار حركات التحرر الوطني، وخصوصًا في مثل الحالة الفلسطينية التي فيها تشتت جغرافي كبير للفلسطينيين، تعتمد شرعية القيادة وقوتها كثيرًا، على "الطوعية"، أي على قرار ذاتي من الأفراد والجماعات، وليس على مقومات – غير موجودة – للدولة. وفي الأثناء، تحولت الفصائل إما إلى أحزاب حاكمة مثل "فتح" (1994–2006)، و"حماس" في غزة (2007– حتى الآن)، و"فتح" في الضفة الغربية (2007– حتى الآن). وبناءً عليه؛ إذا كانت الدولة وأدواتها وقوّتها في العالم، عمومًا، تضعُف لصالح الشبكات الاجتماعية المحلية – المعولمة أو "العَوْمحلية"، فإنّ مشروع الدولة الفلسطينية ساهم كثيرًا في جرِّ الفلسطينيين إلى

حالة ما بعد الحداثة؛ لأنّ هذا المشروع دمّر الفصائل الفلسطينية، واستبدل بفكرها التحرري والأيديولوجي، وبِناها وأدواتها الثورية، وسردياتها التاريخية، فكرةَ الدولة، والسلطة المتزايدة في الضَّعف بفعل الاحتلال، وأدّى إلى انفضاض المؤيّدين الذين لم يعودوا يرون قيادةً ثوريةً جامعةً.

- الاهتمام العالمي: إذا كان مجتمع الشبكات يتجه، عادةً، إلى تجاوز حدود الدولة، ومدّ الخيوط والاندماج، ودمج عناصر عابرة للحدود (من مثل الطوائف والتنظيمات التي تجد في الإنترنت وسيلة للاندماج عبر الحدود)، والانعزال عن المحيط المحلي والدولة، فقد ساهم اهتمام العالم بفلسطين وبتسوية قضيتها، في تعميق حالة المحلية المتشظية المعولمة. وهذا ما عبّر عنه، على سبيل المثال، الباحث عبد الرحمن التميمي، في بحث بعنوان "المقاومة الشعبية بين الترييف والتدويل". يشير هذا العنوان إلى أنّ مُعظم المقاومة الشعبية الفلسطينية ولجانِها تتحرك في مناطق الريف المحاذي لجدار الفصل العنصري، وتفيد من دعم متضامنين دوليين، كثيرًا ما يزورون، ويشاركون في الاحتجاجات، ويوجهون الدعوات إلى الناشطين المحليّين الفلسطينيّين؛ لزيارة البلدان الغربية التي جاء منها أولئك المتضامنون؛ للتحدث هناك إلى الناس، مع القليل جدًا من ارتباط شبكات المقاومة الشعبية محليًّا بعضها ببعض، أو بباقي المجتمع، أو كما يقول التميمي إنّ "الشرعية المجتمعية يعتريها كثير من الغموض"[8].
- أضف إلى عملية الترييف، واللجان الضيقة التي تتبنى المقاومة الشعبية غير المتماسكة بإستراتيجية عمل واضحة (وهذه كلها من مظاهر مجتمع الشبكات وإفرازات ما بعد الحداثة)، ظاهرةً أخرى في السياق الفلسطيني، بعد اتفاقيات أوسلو، منتصف التسعينيات؛ هي الجمعيات غير الحكومية NGOs التي استُبدِلت بالجمعيات الأهلية التي كانت تعمل في فلسطين سابقًا، والتي كانت، في الماضي، ترتبط بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفصائلها، وبِنى محلية اجتماعية وسياسية. كان استقلال هذه الجمعيات، سياسيًا وتنظيميًا وفكريًّا، عن الفصائل والتنظيمات، وحتى ابتعادها، نسبيًّا، عن السياسة والتسييس المباشرَيْن على الأقل، مدخلًا رئيسًا للحصول على دعم المانحين الغربيين، وأصبحت هذه الجمعيات

[8] عبد الرحمن التميمي، "المقاومة الشعبية بين الترييف والتدويل"، في: **إستراتيجيات المقاومة: المؤتمر السنوي الثالث** (رام الله: مسارات، 2014)، ص 159.

جزءًا من المشهد الفلسطيني، وكانت سببًا إضافيًا في ضعف مركزية العمل الفلسطيني، وإضعاف الفصائل والأيديولوجيا.

- الشتات الفلسطيني: ساعد عدم وجود الفلسطينيين في محيط جغرافي واحد في حالة التشظي والتشتت السياسيَّيْن والاجتماعيَّيْن، وتكوين شبكات مختلفة، وتنظيمات اجتماعية وسياسية، محلية، مع علاقاتها وارتباطاتها العابرة للحدود (باللاجئين أنفسهم، أو بقوى دولية مختلفة).
- إضافة إلى العاملين السالفين، الفلسطينيَّيْن الذاتيَّيْن إلى حدٍّ بعيد؛ لا يمكن تجاهل العوامل الإقليمية والدولية التي ساهمت في ظواهر ما بعد الحداثة الفلسطينية، ومن ذلك تراجع الأيديولوجيا عالميًّا، وخصوصًا بعد انتهاء الحرب الباردة، وتكرّس الدولة القُطرية العربية، ذات الأولويات والأجندات المحلية، وذات الخطاب الوطني الخاص، مع هامشٍ أقلَّ للخطاب القومي العربي.
- لقد حاول الشباب الفلسطيني أن يلجأ – في ظل حالة الانهيار الفصائلي، والانقسام السياسي، وتعثر مشروعات السلطة أو الدولة – إلى سُبُل لأنماطٍ ما بعد حداثيّة في التنظيم والعمل (من دون أن يعي، على الأرجح، البعدَ الفلسفيّ لذلك)، أهمُّها لجانُ المقاومة الشعبية، وما سُمي بالحِراكات الشبابية التي تتّخذ شكل تجمعات، ونشاط شبابيّ تقوم به مجموعات في جامعات أو مدن مختلفة، فضلًا عن دور الجمعيات غير الحكومية.
- جاءت الهبّة الفلسطينيّة الحاليّة، في ظل ما قد يبدو تسليمًا بأنّ المقاومة الشعبية (وتحديدًا نشاط مناهضة الجدار والاستيطان) بلغَت سقفها، فلم يحتضنها المجتمع، أو الفصائل، كما يوضح بحث التميمي سالف الذكر.
- جاءت الهبّة بعد أن صار هناك ما قد يبدو رأيًا عامًّا فلسطينيًّا متوجّسًا من فكرة الجمعيات الفلسطينية غير الحكومية، وما يتعلق بها من أدوارٍ وارتباطات وبرامج وأجندات، وصارت موضوعًا للهجوم والانتقاد الدائمَيْن، وعلى سبيل المثال، كتب خليل نخلة الذي عمل طويلًا في جمعيات غير حكومية فلسطينية، كتابًا لقي رواجًا بعنوان **فلسطين: وطن للبيع**، نشرته مؤسسة أجنبية يسارية عاملة في فلسطين، هي روزا لوكسمبورغ الألمانية، كتبه بعد تجربته الذاتية الطويلة في مؤسسات دولية مانحة، وجمعيات فلسطينية غير حكومية، وقال إنّ كتابه يتناول "بشكل أساسي، دور التحالف الثلاثي غير الرسمي المشكل من: 1. النخبة السياسية

الرأسمالية الفلسطينية، 2. المنظمات الفلسطينية التنموية غير الحكومية، 3. وكالات المساعدات العابرة للحدود الوطنية، في إعاقة ما أسميه 'التنمية التحررية المرتكزة على الناس'، وعرقلتها بل وتقويض دعائمها"[9]. والأمر ذاته عبّر عنه بانجمين بارت، الصحافي في صحيفة **لوموند**، في كتابه **حلم رام الله: رحلة في قلب السراب الفلسطيني**، بحديثه عن "نخبة معولمة"، تتكون من مديري منظمات غير حكومية، مشرفين على مشروع تنمية، مستشارين سياسيين في منظمة دولية، أو أساتذة في جامعة بيرزيت، يتقاضون معاش مستشار في القطاع الخاص[10]. مثل هذه الأفكار والانطباعات تعكس، في الواقع، نظرة الشارع الفلسطيني إلى حدٍّ بعيد.

- إن الحراكات الشبابية التي ظهرت مع الربيع العربي، وثورات مصر وتونس، وتحثّ على إنهاء الانقسام، وتدعو إلى تظاهرات وخيام احتجاج ضد الانقسام السياسي، وتتضامن مع الأسرى، إلى غير ذلك من القضايا، هي، كذلك، بلغت سقفها. ويتبنى الباحث جميل هلال، على سبيل المثال، رؤية نقدية لفكرة التعامل مع الشباب كمكوّن منفصل اجتماعيًّا، ويقول: "إن هناك خلفيات غير بريئة وراء خطاب 'الشباب'"، أي خلف "إبراز الشباب كفئة متميزة عن باقي الفئات في المجتمع"[11]. والواقع أنّ هلال يشير، بطريقة ما، إلى فكرة التعامل مع الشباب كشبكة منفصلة من شبكات ما بعد الحداثة، ويشير إلى أثر عامل العولمة ووسائل الاتصال الاجتماعي في ظهور الحراكات الشبابية المتعددة، وتميزهم بهذا من القوى السياسية المنظمة (القديمة)، ويقول ناقدًا: "صحيح أنّ العالم يتغير، والبيئة التي ينشأ فيها الجيل الجديد تختلف عن بيئة آبائهم في بعض سمات ومكونات المجتمع المحلي والدولي، لكن ذلك لا يعني قيام قطيعة بين الأجيال، وغياب التواصل الثقافي والفكري والاجتماعي والاقتصادي"[12]. وقد جاءت تعليقات هلال في تقديمه لكتاب من تأليف جماعي لعدد من الناشطين الشبان، الذين وثّقوا تجربة العمل الشبابي، مثلما وثّقوا "نشوب خلافات بين المجموعات الشبابية"، ووثّقوا الاتهامات المتبادلة، والصراع

---

[9] خليل نخلة، **فلسطين وطن للبيع**، ترجمة عباب مراد (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011)، ص 20.

[10] بانجمين بارت، **حلم رام الله: رحلة في قلب السراب الفلسطيني**، ترجمة سنا خوري (د.م: جروس بروس ناشرون، 2013)، ص 143.

[11] **الحراكات الشبابية الفلسطينية: رؤية نقدية استشرافية**، إشراف وتقديم جميل هلال (رام الله: مسارات، 2013)، ص 11.

[12] المرجع نفسه، ص 16.

مع الفصائل، ويشيرون إلى "إخفاق الربيع الفلسطيني"، ويخلص الكتاب إلى القول: "اختفت المجموعات الشبابية جميعها بعد فترة من الزمن لم تتجاوز السنة"[13].

- أمام هذه الأوضاع جميعها جاءت الهبّة الفلسطينية الأخيرة، لشبان يقومون بعمليات فردية، تقوم على الطعن، وجماهير تتضامن مع الشهداء، لكنّ البنية الاجتماعية والسياسية داخل قصبات المدن، وتحديدًا في المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، تعيش، إلى حدٍّ بعيد، حياة عادية، وتبدو القوى السياسية والفصائلية والقيادة الرسمية مرتبكة، إلى حدٍّ بعيد، في تعاطيها مع الموقف.
- في هذه الهبّة عدد من المؤشرات والدلالات؛ أوّلُها، أن بِنَى ما بعد اتفاقيات أوسلو، وخصوصًا مؤسسات السلطة والفصائل المتحولة في شكلها وبِناها، لم تعد تسيطر على حركة الشارع (من دون أن يعني هذا أنها لن تحاول لجم الحراكات الراهنة أو احتواءَها)، ثانيها، أنّ أشكال العمل القائم على الشبكات الاجتماعية، خصوصًا الشبابية، والمجتمع المدني المعولم أيضًا، تفقد مكانها.
- في الوقت ذاته، إنّ الحراكات الحالية حراكات من دون أيديولوجيا، ومن دون قيادة مركزية، أو برامج جامعة، ولكن هذا الأمر ليس غائبًا عن أذهان المراقبين، ويتضح لمراقب الكتابات الصحافية وحوارات الإعلام، مدى التساؤل عن الحاجة إلى بِنى شعبية جامعة، ومرجعيات تعزّز حراك الشبان المنتفضين.
- لقد وصل حراك الشباب العربي في مصر، ودول أخرى، إلى طريق مسدودة؛ وهو ما فتح العيون على أهمية إعادة التفكير في فكرة الحراك غير المؤطر وغير المنظم، والذي يستغني عن القيادة والتنظيم. والآن يتضح، فلسطينيًا، مأزق غياب هذه المرجعيات، ومن هنا فإن السؤال الذي يطرح نفسه: هل ستستمر هذه الحالة؟
- عالميًّا، هناك انتقادات لفكر ما بعد الحداثة، ولانتقاده الحاجة إلى الأطر الفكرية والتنظيمية الجامعة والموجِّهة، وهناك اقتناع متزايد أيضًا بمحدودية دور الشبكات، والمدى الذي يمكن أن تبلغه في النشاط

[13] المرجع نفسه، 24-25.

والإنجاز[14]. ويقول مانويل كاستيليس إنّ الشبكات "بعد نقطة معينة من الحجم، والتعقيد، والحركة، تصبح أقل فاعلية من البِنى العمودية للقيادة والسيطرة"[15].

- هذا الواقع يفتح الباب لالتحاق فئات مثقفة وشابة، بالمنتفضين في الشارع الفلسطيني؛ لتكوين بنى نضالية منظمة جامعة ووحدوية، تدعم الحالة الميدانية، وتتجاوز حالات الترهل والفشل في مشروع الدولة الفلسطينية، وفي البنى الاجتماعية المغرقة في صغرها ومحليّتها، والمعولمة في الوقت ذاته.
- ستكون المرحلة المقبلة مهمّة للإجابة عن سؤال: هل ستتشكل هذه البِنى الرافضة لمنظومات ما بعد الحداثة سالفة الذكر، والتي ربما لا تتفق، بطبيعة الحال، مع الهياكل والأطر والأفكار التي حكمت مرحلة الحداثة، في القرنين التاسع عشر والعشرين؟

[14] هيثم إبراهيم، "أفق فلسفي جديد يتجاوز 'ما بعد الحداثة'"، **مجلة آفاق المستقبل** (أبو ظبي)، العدد 7 (أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر 2010)، ص 116-117.

[15] Castells, p. 22.

المراجع

1. العربية

إبراهيم، هيثم. "أفق فلسفي جديد يتجاوز "ما بعد الحداثة"". **مجلة آفاق المستقبل** (أبو ظبي). العدد 7 (أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر 2010).

بارت، بانجمين. **حلم رام الله: رحلة في قلب السراب الفلسطيني**. ترجمة سنا خوري. د.م: جروس بروس ناشرون، 2013.

التميمي، عبد الرحمن. "المقاومة الشعبية بين التريف والتدويل"، في: **إستراتيجيات المقاومة: المؤتمر السنوي الثالث**. رام الله: مسارات، 2014.

الحراكات الشبابية الفلسطينية، رؤية نقدية استشرافية. إشراف وتقديم جميل هلال. رام الله: مسارات، 2013.

نخلة، خليل. **فلسطين وطن للبيع**. ترجمة عباب مراد. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011.

2. الأجنبية

Castells, Manuel. *Communication Power.* Oxford: Oxford University Press, 2011.

McLean, Iaian. *Concise Dictionary of Politics.* Oxford: Oxford University Press, 1996

معنى حلّ الدولتين في ظلّ تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية

أسامة أبو ارشيد

مقدمة

تمثّل صيغة حل الدولتين للصراع العربي – الإسرائيلي، الأساس الثابت لدى بعض الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية، فضلًا عن معظم الأطراف الإقليمية والدولية المهتمة بملف هذا الصراع. وحل الدولتين هو خيار "الضرورة" بالنسبة إلى الطرفين؛ الفلسطيني الرسمي، وبعض المكونات الإسرائيلية. أما الطرف الفلسطيني الرسمي فإن حل الدولتين يحافظ على ما تبقى من فلسطين التاريخية التي احتُلت على دفعتين، عام 1948، ثم عام 1967، وينقذ ما يمكن إنقاذه مما تبقى من فلسطين المحتلة عام 1967. أما بعض المكونات الإسرائيلية فإن قيام "دولة" أو كيان فلسطيني منفصل عنها، يُعَدُّ الخيار الأفضل للحفاظ على يهودية الدولة العبرية في ظل هواجسها الديموغرافية. غير أن إسرائيل، وانطلاقًا من طبيعة المشروع الصهيوني الإحلالي في الأرض، والإلغائي للسكان الأصليين وتاريخهم، لم تتمكن بعدُ من موازنة هواجسها الديموغرافية و"تقائها" اليهودي بنهمها الدائم إلى الأرض والمصادر والثروات التي تحويها. وهو الأمر الذي لا يهدد بتقويض إمكان قيام دولة فلسطينية فحسب، من جراء التوسع الاستيطاني الرهيب في الضفة الغربية وشرقي القدس، بل إنه يهدد، مع ذلك، بتحول معادلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، على الأرض والتاريخ، إلى صيغة "دولة ديمقراطية" لكل مواطنيها، ما بين البحر والنهر، في كل فلسطين التاريخية، أو إلى صيغة أشبه بـ "دولة ثنائية القومية"، عربية ويهودية، حتى لو قامت على أساس فصل عنصري شبيه بالأبارتهيد، وهو القائم عمليًّا اليوم.

أما من زاوية المقاربة الفلسطينية، فإن حل الدولة الواحدة مع اليهود، بغض النظر عن صيغته، لا يقل خطرًا ومساومة عن حل الدولتين؛ ذلك أن كلتيهما تنتقصان من الرواية والحقوق التاريخية والدينية الفلسطينية، فضلًا عن إلغاء الذاكرة الفلسطينية، في ما يتعلق بالجرائم الإسرائيلية – الاستعمارية الغربية التي ارتكبت بحق فلسطين والشعب الفلسطيني، على مدى عقود طويلة.

مفهوم حل الدولتين وتشكّلُه فلسطينيًّا

يُقصَد بحل الدولتين، تقنيًّا، قيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش في أمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل التي يفترض أن يقتصر نطاقها الجغرافي على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. وبحسب هذه القسمة، نظريًّا، ستحتفظ إسرائيل بما يقرب من 78% من أرض فلسطين التاريخية، في حين تقوم الدولة الفلسطينية على الـ 22% المتبقية. وقد جاء، بلا شك، تطور موقف القبول الرسمي الفلسطيني بفكرة حل الدولتين، بديلًا من "إستراتيجية التحرير الشامل"، تعبيرًا جوهريًّا، عن اختلال ميزان القوى على الأرض مع إسرائيل، وهو المعيار ذاته الذي ينسحب على تقويض إسرائيل صيغةَ حل الدولتين، كما سنبين لاحقًا.

تستند معادلة التقسيم هذه إلى القرار الأممي رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، والذي جاء في أعقاب العدوان الإسرائيلي في حزيران/ يونيو 1967، واحتلال إسرائيل ما تبقّى من أرض فلسطين التاريخية، وتحديدًا الضفة الغربية، بما في ذلك شرقيّ القدس، وقطاع غزة، فضلًا عن أراضٍ أخرى من الأردن ومصر وسورية. وعلى الرغم من أن القرار ينص على "انسحاب القوات الإسرائيلية من 'الأراضي' (بحسب النص الفرنسي)/ 'أراضٍ' (بحسب النص الإنكليزي) التي احتلتها في النزاع الأخير"، فإنه لا يدعو صراحةً إلى قيام دولة فلسطينية، بقدر ما يجعل منها مسألة لاجئين "تحتاج إلى تسوية عاجلة". بل نصّ القرار، في ما هو أبعد من ذلك، على إنهاء حالة الحرب، والاعتراف ضمنًا بإسرائيل، وأسّس

صيغة "الأرض مقابل السلام"[16]. وعمليًّا، عكَسَ هذا القرار موازين القوى حينها، بين إسرائيل المنتصرة والدول العربية المهزومة في الحرب؛ ما دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى رفض القرار في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1968، على أساس "أنه يقضي على أي أمل في قيام سلام وأمن في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط"[17].

غير أن اصطدام الفصائل الفلسطينية المسلحة بالنظام الأردني عام 1970، وإخراجها لاحقًا من الأردن، ثم إخراجها من لبنان عام 1982، عقّد الأوضاع أمام منظمة التحرير، وَحَدَّ من طموحاتها في التحرير الشامل لفلسطين. أضف إلى ذلك الضعف والانقسام العربيّيْن، وخصوصًا بعد خروج مصر من دائرة الصراع، بتوقيع الرئيس الراحل أنور السادات اتفاقيةَ كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1978. أمام هذه التحديات، وافتقاد العمق العربي، وجدت قيادة المنظمة نفسها تتقاد في طريق البحث عن "بدائل واقعية" من إستراتيجية التحرير الشامل. وقد بدأ المنحنى التنازلي في الخطاب الفلسطيني، انطلاقًا من برنامج النقاط العشر الذي تبنته المنظمة عام 1974 (البرنامج المرحلي)، ونص على "تحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة عل كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"[18]، وصولًا إلى سعي المنظمة لاستثمار الانتفاضة الفلسطينية الأولى سياسيًّا، وقبولها بحل "الدولتين" رسميًّا، في مقررات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر العاصمة خلال 11–15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أساس قرار الأُمم المتحدة 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، وقرار 338 الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 1973[19] الذي دعا إلى وقف إطلاق النار بين مصر وسورية وإسرائيل،

---

[16] للاطلاع على القرار بصيغته الأصلية بنصَّيْه الإنكليزي والفرنسي، انظر: موقع الأمم المتحدة، شوهد في 2016/8/10، في:
https://goo.gl/4q1LKQ

[17] Mitchell G. Bard, *The Complete Idiot's Guide to Middle East Conflict* (Indianapolis, IN: Alpha Books, 1999), p. 234.

[18] "البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر من المجلس الوطني في دورة انعقاده الثانية عشرة 1–1974/6/8"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، شوهد في 2016/8/10، في:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4897

[19] "وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني: **المجلس الوطني الفلسطيني 'الدورة 19'" الجزائر 15 نوفمبر 1988م**"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، شوهد في 2016/8/10، في: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4938

وتنفيذ قرار 242. ومنذ ذلك الحين، أصبح حل الدولتين، أو صيغة "الأرض مقابل السلام"، هو الموقف الفلسطيني الثابت، وعلى أساسه دخلت منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني الرسمي والوحيد، مفاوضات مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، برعاية أميركية – سوفياتية.

من "مدريد" إلى "أوسلو"

وكما كان القراران 242 و338 انعكاسًا لموازين القوى على الأرض، فإن المشاركة العربية – الفلسطينية في مؤتمر مدريد جاءت، أيضًا، انعكاسًا لموازين القوى على الأرض؛ ذلك أنها جاءت بعد نكسة عربية أخرى تمثلت بهزيمة العراق وتدميره عام 1991 بعد غزوه الكويت، مصاحبةً لانكفاء الاتحاد السوفياتي، وتفككه كليًّا، في أواخر العام ذاته، فضلًا عن تضاعف الخلافات العربية البينية على الموقف من احتلال الكويت، والحرب العالمية على العراق بقيادة أميركية.

ضمن سياق استمرار الاختلال في ميزان القوى العربي – الفلسطيني مع إسرائيل، والانحياز الأميركي المطلق إليها، جاء اتفاق أوسلو الموقّع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر 1993.

يمثّل اتفاق أوسلو علامة فارقة في تيهِ بوصلة "المشروع الوطني الفلسطيني"؛ ذلك أنه لا ينص صراحة، كما قرارَيْ 242 و338، على قيام الدولة الفلسطينية؛ ففي بنده الأول، وتحت عنوان "هدف المفاوضات"، جاء أن "هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية. المجلس المنتخب للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراريْ مجلس الأمن 242 و338"[20].

أما البند الخامس والذي يعالج "الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي"، فينص على التالي:

"1- ستبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

2- ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

3- من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة.

4- يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية"[21].

انسداد الأفق

لا حاجة هنا إلى التذكير بأن فترة السنين "الخمس الانتقالية" لم تنته البتّة، فضلًا عن أن الدولة الفلسطينية لم تزل، وإلى اليوم، غير قائمةٍ على أرض الواقع، على الرغم من أنه اعتُرِف بها كـ "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. ذاك أن إسرائيل مازالت ترفض إلى اليوم قيام هذه الدولة، على الرغم من كل الضغط الأميركي، وخصوصًا ضغط إدارة الرئيس باراك أوباما عليها، وعلى الرغم من كل التنازلات الفلسطينية والعربية التي قُدِّمت لها.

[20] "نص اتفاق أوسلو"، مركز يافا للدراسات والأبحاث – القاهرة، 2010/2/3، شوهد في 2016/8/1، في:
http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=1015

[21] المرجع نفسه.

فقد عرضت مبادرة السلام العربية لعام 2002، مثلًا، على إسرائيل سلامًا شاملًا مع الدول العربية، مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، ودعت إلى "حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194"[22]، ومع ذلك، رفضتها إسرائيل، على الرغم من أنها تعفيها، عمليًّا، من عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين المحتلة عام 1948. ولا قيمة حقيقية هنا للزعم بأن اليمين الإسرائيلي هو الذي يرفض قيام الدولة الفلسطينية واقعًا؛ إذ إن حزب العمل بقيادة كل من شمعون بيريز وإيهود باراك لم يقبل بها، وكذلك فعل إيهود أولمرت وتسيفي ليفني من حزب كاديما "الوسطي"، وهو ما يفعله اليوم حزب الليكود "اليميني" برئاسة بنيامين نتنياهو.

إجهاض إمكان قيام دولة فلسطينية

على الرغم من أن حل الدولتين يُسَوَّق دائمًا أنه الخيار العملي الوحيد والمقبول، على المستويات الرسمية، فلسطينيًّا وإسرائيليًّا وعربيًّا ودوليًّا، فإنه، عمليًّا، قد دخل مرحلة استحالة التحقق على الأسس التي يتحدث عنها الفلسطينيون.

لقد نسفت إسرائيل، على أرض الواقع، كل إمكان لتنفيذ حل الدولتين على الأرض، بما يقتضيه من قيام دولة فلسطينية مستقلة، متصلة جغرافيًّا، وذات سيادة، وقابلة للحياة على أساس حدود عام 1967، تكون عاصمتها شرقي القدس المحتلة. وهي – أي إسرائيل – مستمرة في مسعاها لفرض واقع "دولة كانتونات" فلسطينية أو "معازل" في الضفة الغربية، من دون القدس. كما ترفض السير باتجاه حل قضايا اللاجئين، والمستوطنات، والحدود، والسيادة، والمصادر الطبيعية، وإصرارها على ضرورة إقرار الفلسطينيين بيهوديتها منذ عام 2002، وهو الأمر الذي يرفضه الفلسطينيون، على أساس أنه يضر بحقوق العرب الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر،

[22] للاطلاع على بنود المبادرة العربية للسلام عام 2002، انظر: "بنود مبادرة السلام العربية"، الجزيرة نت، 2004/10/3، شوهد في 10/ 8/ 2016، في: https://goo.gl/itIGnh

وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ويلغي الرواية الفلسطينية[23]. دفع كل ذلك أوباما إلى أن يُقر في شهر آذار/ مارس 2015 بأن "احتمالات 'نجاح حل الدولتين' ضئيلة جدًّا"[24]، في حين كان وزير خارجيته، جون كيري، قد حذّر في عام 2013 من أن الوقت ينفد أمام حل الدولتين بسبب السياسات الإسرائيلية. ونبه كيري إلى أن انهيار أفق حل الدولتين سيفتح الباب أمام مطالب فلسطينية بحل الدولة الواحدة، بحيث ستوضع إسرائيل أمام خيارين؛ إما أن تكون دولة ديمقراطية أو دولة يهودية، ولن يكون بمقدورها حينئذ أن تكون كليهما معًا[25]. ومع ذلك فإن إسرائيل ما زالت إلى الآن ترفض القبول بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة فعلًا على حدود عام 1967.

ولكن كيف قتلت إسرائيل، واقعيًا وعمليًّا، فرص قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة على 22% فقط من أرض فلسطين التاريخية؟

لقد فعلت ذلك عبر آليتين رئيستين، تتمثلان بـ:

- تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية وفرض وقائع جديدة على الأرض.
- عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، وتقويض احتمالات تحولها إلى عاصمة مرتقبة للدولة الفلسطينية العتيدة.

واستفادت إسرائيل في ذلك من ضعف الراعي الأميركي، أو انحيازه إليها، وضعف الموقف الفلسطيني وتشتته، وتبدد عمقه العربي، ورأي عام إسرائيلي غير متحمس جدًا لفكرة الدولتين[26]، وفي ما يأتي شرح هاتين الآليّتين:

---

[23] "'Jewish state' recognition adds new Israeli-Palestinian trip wire," *Reuters*, 5/3/2014, accessed on 10/8/2016, at: https://goo.gl/c4eWsp

[24] Karen DeYoung, "Obama: Remarks dim prospects for Palestinian state," *The Washington Post*, 24/3/2015, accessed on 10/8/2016, at: https://goo.gl/AzFNwn

[25] HON. John Kerry, Secretary of State, "Special Address by Secretary of State John Kerry before AJC Global Forum 2013, June 3, 2013," AJC – Global Jewish Advocacy, 6/3/2013, accessed on 10/8/2016, at: https://goo.gl/rc43z5

[26] Gil Hoffman, "Poll finds nearly half Israelis feel two-state solution is dead," *The Jerusalem Post*, 14/10/2015, accessed on 10/8/2016, at: https://goo.gl/lVC2bd

1. الاستيطان

تشكل المستوطناتُ الإسرائيليةُ وسكانها من المستوطنين اليهود السلاحَ الإسرائيلي الأمضى في إجهاض أي بارقة أمل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة، ذات سيادة، وقابلة للحياة. ففي الضفة الغربية ما لا يقل عن 149 مستوطنة معترفًا بها، وأكثر من 100 بؤرة استيطانية عشوائية أخرى غير معترف بها من طرف حكومة الاحتلال الإسرائيلي. هذا إلى 15 مستوطنة أخرى في القدس الشرقية. ويبلغ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية اليوم، من دون حساب القاطنين في شرقي القدس، أكثر من 380 ألف مستوطن[27].

وتعُدُّ إسرائيل ما مساحته قرابة الـ 61% من أراضي الضفة الغربية الواقعة تحت سيطرتها إلى اليوم (مناطق ج الخاضعة لسيطرة إسرائيل المطلقة أمنيًا وإداريًّا[28]) نطاقًا حيويًّا طبيعيًّا تابعًا للمستوطنات. وضمن هذه الـ 61% تقع منطقة غور الأردن الممتدة على قرابة 1.6 مليون دونم، وتشكل 28.8% من مساحة الضفة الغربية. وقد عُرِّفَتْ قرابة 88% من الأراضي في منطقة غور الأردن ضمن الاتفاقية المرحلية بأنها منطقة (ج)، أي أن قرابة 42% من مجمل الأراضي الخاصّة بهذه المنطقة في الضفة[29]. وتصر إسرائيل على أن غور الأردن، الخصب، وخزان المياه الفلسطينية، سيكون خارج أي حل مستقبلي، لمزاعم أمنية وعسكرية.

وبحسب الرؤية الإسرائيلية المفروضة واقعًا، فإن 10% من مناطق (ج) مخصصة كـ "مناطق بلدية" تابعة للمستوطنات، في حين تضع 34% من مساحة الضفة الغربية تحت سلطة "مجالس الأقاليم". أضف إلى ذلك أن جدار الفصل العنصري الذي شرعت إسرائيل في بنائه عام 2002، قد صادر أكثر من 9.5% من الضفة الغربية وضمها إلى الدولة العبرية[30]. هذا من دون أن ننسى أن إسرائيل صادرت مئات الكيلومترات في الضفة

---

[27] "Israeli settler group boasts rapid growth in West Bank," *The Washington Post*, 16/9/2014, accessed on 10/8/2016, at: https://goo.gl/sDXDmy

[28] "مناطق "ج" بفلسطين"، الجزيرة نت، 30/4/2014، شوهد في 2016/8/10، في http://goo.gl/l15zog

[29] "خلفية عن غور الأردن"، بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2013/9/9، شوهد في 10/ 8/ 2016، في: http://www.btselem.org/arabic/jordan_valley

[30] Lara Friedman, "Settlements Not an Obstacle to Peace? Get Serious," *The Huffington Post*, 11/1/2012, accessed on 10/8/2016, at: https://goo.gl/b78QrO

الغربية؛ لبناء شوارع التفافية، تربط المستوطنات بعضها ببعض، مع إقامة نقاط أمنية فيها. وتُعَدُّ مناطق (ج) تحت السيادة الإسرائيلية هي الكتلة الوحيدة المتصلة جغرافيًّا في الضفة الغربية.

ولا يمكن تبرئة المفاوض الفلسطيني من استشراء الاستيطان في الضفة الغربية. فعلى رغم أن "اتفاقية طابا" الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل عام 1959 نصّت على أنْ لا "يقوم أي طرف بالبدء أو بأخذ أي خطوة يمكن أن تغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم"[31]، غير أن الواقع غير ذلك؛ إذ استغلت إسرائيل المفاوضات كستار لبلع الضفة الغربية وتهويدها، وتهشيم أي إمكان لقيام الدولة الفلسطينية، يستوي في ذلك كل الأحزاب الإسرائيلية التي تناوبت على الحكم، يساريةً أو يمينيّةً أو وسطية. من الأمثلة على ذلك الاستغلال الإسرائيلي للمفاوضات، أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية كان قرابة 110 آلاف مستوطن بعد توقيع اتفاق أوسلو أواخر عام 1993[32]، غير أن هذا الرقم تضاعف أربع مرات تقريبًا، وهذا، مرة أخرى، من دون حساب المستوطنين في القدس الشرقية.

الأدهى من ذلك؛ أن الولايات المتحدة، الراعي الرسمي لمحادثات السلام بين الطرفين، ترى أن الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية ستكون جزءًا من إسرائيل في أي تسوية نهائية، وذلك بناءً على التزام الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش الابن، لرئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل، أرئيل شارون، ما يعرف بـ "وعد بوش" عام 2004[33]. أما الثالثة، فهي قبول الطرف الفلسطيني بمبدأ تبادل محدود للأراضي مع إسرائيل؛ لتمكينها من ضم الكتل الاستيطانية الكبرى إليها، وهو ما نفذته إسرائيل عمليًّا، من دون تعويض الفلسطينيين بأراضٍ مماثلة من حيث المساحة والقيمة.

---

[31] "اتفاقية طابا"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، شوهد في 2016/8/10، في:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4891

[32] "The Two State Solution is Still Alive 20 Years After Oslo," Peace Now, 17/10/2013, accessed on 10/8/2016, at: http://peacenow.org.il/eng/OsloSummary

[33] The White House, Office of the Press Secretary, "Letter From President Bush to Prime Minister Sharon," April 14, 2004, accessed on 10/8/2016, at: https://goo.gl/9ML8BA

وهكذا، وفي ظل وجود قرابة 600 ألف مستوطن إسرائيلي، في الضفة الغربية وشرقي القدس، وفي ضوء تقطيع المستوطنات الضفةَ الغربيةَ أشلاءً؛ لا يمكن تصور قيام دولة بعيدًا من منطق "الكانتونات" و"المعازل" للسكان الفلسطينيين، في مساحة متقطعة تمثل أقل من 40% من المساحة الكلية للضفة الغربية. فالمستوطنات تحولت عمليًّا إلى مدن، والمستوطنون تحولوا إلى مقيمين دائمين يملكون الأرض ومصادرها، وخصوصًا من المياه، وهم أصحاب تأثير لا يُنكر في المعادلات الداخلية الإسرائيلية. يتمّ كل ذلك في ظل عجز أو تواطؤ أميركي، واستسلام فلسطيني رسمي.

2. تهويد القدس الشرقية

يمثل مستقبل شرقي القدس المحتلة، في مفاوضات الحل النهائي، أحد أعقد ملفات الصراع مع إسرائيل. فالفلسطينيون يرون المدينة المقدّسة عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة، في حين تصر إسرائيل على عدم الانسحاب منها، وعلى أنها ستبقى متحدة بشطرها الغربي الأكبر الذي تم احتلاله عام 1948.

تضم مدينة القدس الشرقية المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتحديدًا الحرم القدسي الشريف الذي يسميه اليهود "جبل الهيكل"، وكنيسة القيامة. ومنذ احتلال المدينة في حزيران/ يونيو 1967، بدأت السلطات الإسرائيلية بالعمل على إحكام سيطرتها عليها؛ وصولًا إلى توحيدها مع الشطر الغربي بموجب "قانون القدس" الصادر عام 1980، والذي أعلن القدس "عاصمة إسرائيل"[34]. وليست القدس الشرقية اليوم، هي المدينة ذاتها حين اغتصبتها إسرائيل من يد الأردن عام 1967؛ فقد قامت إسرائيل منذ الاحتلال بتوسعة حدود المنطقة من 7 كلم مربعة فقط إلى 71 كلم مربعًا. وقد جاءت الـ 64 كلم مربعًا الإضافية على حساب 28 قرية فلسطينية في الضفة الغربية[35].

---

[34] The Israeli Knesset, "Basic Law: Jerusalem, Capital of Israel," accessed on, at: https://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic10_eng.htm

[35] **نادية سعد الدين**، "التفكجي: الاحتلال يستولي على 87% من مساحة القدس"، جريدة **الغد** الأردنية، 2015/4/23، شوهد في 10/ 8/ 2016، في: http://goo.gl/hhj3Ec

وفي عام 2010 قامت الدولة العبرية بإصدار قانون ينص على أن أي انسحاب من القدس الشرقية يتطلب استفتاءً شعبيًّا أو موافقة ثلثي أعضاء الكنيست[36]. ومنذ احتلال القدس، لم تتوقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن تهويد المدينة بكل الوسائل الممكنة. فقامت بإسقاط إقامة الآلاف من أهلها الفلسطينيين بذرائع شتى، وهدمت الآلاف من منازل الفلسطينيين، وَعَقَّدَت إجراءات منح رخص بناء جديدة لهم، وأهملت شؤون الفلسطينيين الحياتية والتعليمية والصحية والاقتصادية فيها لحملهم على مغادرتها من تلقاء أنفسهم[37]، فضلًا عن اعتداءاتها المدروسة على حرم القدس الشريف لتهويده، وهو السبب الرئيس في انطلاق "هبّة القدس" الأخيرة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2015.

غير أن أخطر الأساليب التي اتبعتها السلطات العبرية لإحكام سيطرتها على شرقي القدس، ثم قتل أي إمكان لقيام عاصمة فلسطينية فيها، تمثلت بتكثيف الاستيطان اليهودي وتغيير المعادلة الديموغرافية فيها. فحاليًّا، يوجد في القدس الشرقية قريب من 15 مستوطنة يهودية[38]، في حين يتراوح عدد المستوطنين اليهود فيها ما بين 200 ألف إلى 300 ألف[39]. أما عدد الفلسطينيين في شرقي المدينة فيبلغ، حاليًّا، قريبًا من 310 آلاف شخص[40]، وهو ما يعني أن نسبة اليهود إلى الفلسطينيين في المدينة تكاد تكون متكافئة.

بل هناك ما هو أبعد من ذلك، فبحسب خليل التفكجي، مدير عام دائرة الخرائط والمساحة في بيت الشرق في القدس المحتلة؛ استولى لاحتلال الإسرائيلي على 87% من مساحة شرقي القدس، ولم يبق للفلسطينيين فيها

---

[36] Roni Sofer, "Referendum Bill Passes Knesset Vote," Y Netnews.com, 22/11/2010, accessed on 10/8/2016, at: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3988447,00.html

[37] Amnon Ramon & Lior Lehrs, "Explosive Reality and Proposals for De-escalation," Jerusalem Institute for Israel Studies, accessed on 10/8/2016, at: https://goo.gl/7qYw3w

[38] Agene France-Presse, "The Palestinians of east Jerusalem," reliefweb, 17/5/2015, accessed on 10/8/2016, at: https://goo.gl/zLrbjr

[39] Ibid.; Jodi Ruduren & Jeremy Ashkenas, "Netanyahu and the Settlements," *The New York Times*, 12/3/2015, accessed on 10/8/2016m at: http://goo.gl/WYlBE6

[40] "The Palestinians of east Jerusalem."

سوى 13% من الـ 71 كلم مربعًا، المساحة الكلية الحالية للمدينة. ويوضح التفكجي كيف طردت إسرائيل 175 ألف مقدسي خارج المدينة عبر جدار الفصل العنصري[41].

وإذا ما أخذنا كل الحقائق المُرّة السابقة في الاعتبار، فسيكون من الواضح لماذا يبدو أن ثمة استحالة في تحقيق طموح الفلسطينيين في أن تكون شرقي القدس، بكليتها، عاصمة دولة فلسطين المرجوة. ولا يبدو الراعي الأميركي للسلام مهتمًا فعلًا بالهواجس الفلسطينية؛ إذ يخشى الفلسطينيون أن تكون إدارة أوباما غير جادّة في موضوع كون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وأن تكون أطروحاتها في هذا السياق إنما تحمل تراجعًا عن ما كان الرئيس الأميركي الأسبق، بيل كلينتون، قد اقترحه عام 2000، في ما يعرف بـ "محددات كلينتون"، والتي تنص على وضع الأحياء العربية في القدس الشرقية تحت السيادة الفلسطينية، في حين تبقى الأحياء اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية[42]. وبالفعل، قد يعني الغموض الأميركي في هذه المسألة إلى هذه الساعة، الاعتراف بعاصمة فلسطينية على أطراف القدس الشرقية.

غير أن الكارثة الكبرى في هذا السياق هي ما كشفت عنه وثائق التفاوض السرية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والتي نشرتها قناة الجزيرة عام 2010؛ إذ تظهر أن السلطة تنازلت عن مطالبها بإزالة كل المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية، باستثناء مستوطنة جبل أبو غنيم أو "هارحوما" بحسب التسمية الإسرائيلية، وأبدت استعدادها لتقديم تنازلات غير مسبوقة في الحرم الشريف وحيَّيْ الأرمن والشيخ جراح. أما الأكثر كارثية، فإن الطرفين الإسرائيلي والأميركي، وبحسب الوثائق السرية لمحاضر الجلسات الفلسطينية – الإسرائيلية، والفلسطينية – الأميركية؛ قد أبديا رفضًا لكل التنازلات الفلسطينية المقدمة[43]. فلا عجب، إذًا، أن إسرائيل تتمسك بالسيطرة على شرقي القدس، فهي عمليًّا قد فرضت حقائق على الأرض لا يمكن التغاضي عنها، كما أن

---

[41] "التفكجي: الاحتلال يستولي على 87% من مساحة القدس".

[42] "Aides: 3 bad options for Abbas when he meets Obama," U.S News, 16/3/2014, accessed on 18/10/2016, at: https://goo.gl/o66LN8

[43] "وثائق تكشف تنازلات السلطة بالقدس"، الجزيرة نت، 2011/1/24، شوهد في 2016/8/10، في: http://goo.gl/muXSRh

المفاوض الفلسطيني أثبت انعدامًا للكفاءة، وميوعةً في المواقف التي هي، في الأصل، ثوابت لا يمكن التنازل عنها، كما يعلن صباح مساء.

خاتمة

بناءً على المعطيات السابقة؛ يبدو إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة، متصلة جغرافيًّا، ذات سيادة، وقابلة للحياة، على أساس حدود عام 1967، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، أمرًا بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلًا. فقد قوضت السياسات الإسرائيلية المدروسة أي إمكان لقيام الدولة الفلسطينية ضمن تلك المواصفات، بل إن ثمة إقرارًا أميركيًّا وإسرائيليًّا وفلسطينيًّا بذلك؛ إذ أقرّت "محددات كلينتون"[44] ومن بعدِها "وعد بوش"، وأطروحات إدارة أوباما، بمبدأ الاعتراف بـ "الحقائق الجديدة على الأرض"، بما في ذلك المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فضلًا عن "يهودية" الدولة العبرية، ورفض مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم المحتلة عام 1948، وذلك مراعاةً لهواجس إسرائيل الديموغرافية. بل إن الطرف الفلسطيني نفسه يقر بهذه "الحقائق الجديدة على الأرض"، وهو ما كشفته وثائق التفاوض الفلسطينية – الإسرائيلية التي نشرتها الجزيرة، فقد أماطت تلك الوثائق اللثام عن قبول فلسطيني ببقاء الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية وشرقي القدس، وعن استعدادٍ فلسطينيٍّ لاقتسام السيطرة على الحرم القدس الشريف، وقبولٍ بمبدأ تبادلية الأرض، بل كشفت عن تلميحٍ بالقبول بـ "يهودية" إسرائيل. كما تتضمن تلك الوثائق تنازلًا فلسطينيًّا صريحًا عن حق عودة اللاجئين، وهو أمر أكّدَتْه، من قبلُ، اتفاقاتُ "أبو مازن – بيلين" عام 1995 (نسبة إلى الرئيس الفلسطيني الحالي، محمود عباس، والمفاوض الإسرائيلي حينئذ، يوسي بيلين)، ووثيقة "نسيبة – أيالون" عام 2002 (نسبة إلى مسؤول ملف القدس في حركة فتح سري نسيبة، وإلى الرئيس الأسبق لجهاز الشاباك الإسرائيلي، عامي أيالون)، ثم "مبادرة جنيف للسلام" عام 2003، والتي وقعها كل من عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عبد ربه، والمفاوض الإسرائيلي

[44] "Clinton Proposal on Israeli–Palestinian Peace," United States Institute of Peace, December 23, 2000, accessed on 10/8/2016, at: https://goo.gl/Yv9XKa

السابق، ومهندس اتفاق أوسلو، إسرائيليًّا، يوسي بيلين. وتقدم "مبادرة السلام العربية" لعام 2002 التنازل ذاته، كما أشرنا سابقًا.

يؤكد كل ما سبق أن حل الدولتين ما هو إلا سراب؛ ذلك أن مواصفات الدولة الفلسطينية واشتراطاتها، على أرض الواقع، غير قائمة أصلًا. وكل المحاولات الفلسطينية لتسويق حل الدولتين اليوم هو من باب تسويق الوهم وخداع الذات.

دفع المعطى السابق العديد من المراقبين وبعض المفكرين الفلسطينيين إلى طرح حل بديل يتمثل بحل "الدولة الديمقراطية العلمانية"، أي دولة لكل مواطنيها من اليهود والفلسطينيين في فلسطين التاريخية، أو "دولة ثنائية القومية" لليهود والفلسطينيين[45]. بل إن من الإسرائيليين أنفسهم من يحذر اليوم من مخاطر تحول إسرائيل إلى "دولة ثنائية القومية" إن استمرت على رفضها قيام دولة فلسطينية مستقلة، لكن من دون القبول بحدود عام 1967[46].

تطرَح فكرة دولة فلسطينية مستقلة، حتى على حدود عام 1967، إشكالات كثيرة، من قبيل أنها تقصي أكثر من نصف الشعب الفلسطيني وتلغيهم، والحديث هنا تحديدًا عن الفلسطينيين في أراضي عام 1948، والحاملين للجنسية الإسرائيلية، والذين يناهز عددهم المليون ونصف المليون، واللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين التاريخية والذين يناهز عددهم الستة ملايين[47]. معنى هذا أن أكثر من نصف الفلسطينيين في العالم والذين

---

[45] على سبيل المثال، انظر: سميح خلف، "فشل حل الدولتين وإلى الدولة الواحدة: رؤية تحليلية"، أمد للإعلام، 12/ 10/ 2015، شوهد في 10/ 8/ 2016، في: http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=93130

انظر كذلك: مصطفى الحسيني، "غروب حل الدولتين"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 19، العدد 76 (خريف 2008)، ص 31، شوهد في 2016/8/10، في: https://goo.gl/gT6QAx

Naima El Moussaoui, "Interview with Sari Nusseibeh: Plea for Radical Pragmatism," Qantara.de, 6/9/2012, accessed on 10/8/2016, at: https://goo.gl/tKNA5n

[46] نضال محمد وتد، "إسرائيل تخشى التغيرات الديموغرافية لصالح الفلسطينيين"، العربي الجديد، 2015/6/7، شوهد في 2016/8/10، في: http://goo.gl/E24Zl4

[47] لمزيد من المعلومات عن التعداد الفلسطيني في فلسطين المحتلة والعالم، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "السيدة عوض، تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2014"، 2014/12/30، شوهد في 2016/8/10، في: http://goo.gl/DdDklQ

يناهز عددهم الاثني عشر مليونًا[48]، سيكون مصيرهم مجهولًا. غير أن صيغة "الدولة الديمقراطية" أو "الدولة الثنائية القومية" لا تقل خطرًا عن حل الدولتين، فهي تسبغ الشرعية على مشروع كولينيالي تخريبي تمزيقي في الجسد العربي، وتتغاضى عن جرائمه التي ارتكبها في حق الشعب الفلسطيني في عقود طويلة، وتسبغ المشروعية على روايتيه الدينية والتاريخية المزيفتين، و"الحقائق" التي أوجدها على الأرض.

ضمن كل المعطيات السابقة، تغدو هناك ضرورة ملحّة، وهي صوغ "مشروع وطني فلسطيني" يمثّل الكل الفلسطيني، بكل تياراته، وفي كل أماكن تواجده، ويتوافق على حدود دنيا مرحلية عملية، في أفق تحقيق حلم التحرير والانعتاق الكلي من الاحتلال الإسرائيلي. فالقضية الفلسطينية قضية شديدة التعقيد بأبعاد محلية وإقليمية ودولية، كما أنها تتضمن أبعادًا إنسانية ودينية وتاريخية وسياسية وقانونية ... إلخ، وهو صراع ممتد، وسيمتد عقودًا أخرى قادمة. وبناء على هذا؛ يغدو من العبث أن يستبد طرف واحد، غير مفوض، بمصير شعب وبحقوقه.

[48] المرجع نفسه.

المراجع

العربية

الأمم المتحدة. **قرار الأمم المتحدة رقم 242**. في: https://goo.gl/4q1LKQ

الحسيني، مصطفى. "غروب حل الدولتين". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. المجلد 19، العدد 76 (خريف 2008).

الأجنبية

G. Bard, Mitchell. *The Complete Idiot's Guide to Middle East Conflict.* Indianapolis, IN: Alpha Books, 1999.

ركوب الموجات الأمنيّة في رسم السياسات الاستعماريّة في القدس: آخر التطورات

منير زكي نسيبة

مقدمة

مع استمرار غياب الحلول السياسية للقضية الفلسطينية، ما فتئ الشعب الفلسطيني ينتفض ثمّ يهدأ، ثمّ ينتفض مرةً تلو أخرى، من دون أن يحقق هدفه المتمثّل بالتحرر وممارسة حقة في تقرير مصيره بنفسه. ليس واضحًا إن كانت الهبّات الوطنية الفلسطينية تحرز تقدمًا في الملفات السياسية، إلا أنّ الثابت أنّ مؤسسات الدولة الإسرائيلية لا تضيّع أيّ فرصة لاستغلال حالات التدهور الأمني في سبيل خدمة أجندتها الاستعمارية؛ من خلال مأسسة أساليب جديدة لتهجير الفلسطينيين قسريًا، وزرع المزيد من المستوطنين المستعمرين.

فبعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى، تخلصت إسرائيل من كثير من مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وسلّمت أمورهم المدنية للسلطة الفلسطينية، في حين تفرغت هي للإسراع في الاستيطان وتهجير الفلسطينيين في القدس ومناطق "ج".

عند اندلاع الانتفاضة الثانية، بنَت إسرائيل جدارًا حول جزء كبير من الضفة الغربية، وفصلت القدس عن محيطها في الضفة الغربية فصلًا شبه كامل، على نحوٍ أصبحت فيه معزولةً عن محيطها الطبيعي. وإضافةً إلى ذلك، سَنّ البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) قانونًا منَع بموجبه الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية أو قطاع

غزة من الانتقال للسكن مع أبناء عائلاتهم في القدس، أو غيرها من المناطق التي تبسط دولة إسرائيل عليها سيادتها. كما ضاعفت سلطة الاحتلال سحب هويات المقدسيين وهدم منازلهم.

ومع الأسابيع الأولى من الهبّة الجديدة التي انطلقت شرارتها في القدس؛ غضبًا على السياسات الإسرائيلية، وعلى استهداف المسجد الأقصى، أعلنت حكومة الاحتلال عن عدد من الإجراءات التعسفية التي تنوي تنفيذها في القدس، منها سحْب إقامات المقدسيين المتهمين بما سمّته "الإرهاب"، إضافةً إلى إقامات عائلاتهم، وهدم ديارهم ومصادرة ممتلكاتهم. وبطبيعة الحال، يدرك من يتتبع السياسات الإسرائيلية، تمام الإدراك، أنّ هذه الإجراءات ليست بإجراءات أمنيّة، على الرغم من أنّ حكومة الاحتلال وصفتها بهذه الصفة، بل هي إجراءات تهجيرية استعمارية ترمي إلى تقليل عدد الفلسطينيين إلى أصغر حدّ، وزيادة عدد اليهود إلى أكبر نسبة ممكنة.

تأتي الانتفاضات والهبات الفلسطينية مثل موج البحر، تتقدم وتتراجع حاملةً معها غضب الفلسطينيين. إلا أنّ إسرائيل بارعة في ركوب الأمواج، فما إن ترتفع إحداها، حتى يُمَأسس المشرع الإسرائيلي إجراءات إستراتيجيةً لا تتراجع مع انحسار الموج، بل تبقى لتسيطر على حياة الفلسطينيين الطبيعية وتمنعهم من العيش في وطنهم بكرامة.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل طرائق استخدام دولة الاحتلال الإسرائيلي لـ "لاعتبارات الأمنيّة"، سواء كان ذلك على نحوٍ مباشر أو غير مباشر، في سبيل تهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، من خلال تحليل تطور سياسة سحب الإقامات. وتُسلّط الضوء على التطورات الجديدة المرتبطة بهبّة تشرين الأول/ أكتوبر 2015 وكيفية تحوّل الهاجس الأمني إلى سبب مباشر لسحب إقامات المقدسيين، ومقارنة ذلك بالنهج القديم الذي استخدم الاعتبارات الأمنيّة استخدامًا غير مباشر.

وتحلّل هذه الورقة، على نحوٍ مقتضب، كيفية استخدام إسرائيل الاعتبارات الأمنيّة لإحراز تقدّم في سياساتها الاستعمارية من خلال تتبع مثال واحد هو: تطور سياسة سحب إقامات المقدسيين، واستخدام المبررات الأمنيّة لذلك.

ركوب الموجات الأمنيّة لتضييق شروط إقامة المقدسيّ في القدس

1.المرحلة الأولى

منذ أن احتلت إسرائيل القسم الشرقي من مدينة القدس عام 1967 وضمته إليها، أحصت السكان الفلسطينيين فيه ومنحتهم صفة "المقيم في إسرائيل"، على أنهم أردنيون وافدون إلى إسرائيل (على الرغم من أنّ إسرائيل هي من وفد إليهم بالقوة). وتختلف وضعية الإقامة عن الجنسية اختلافًا جذريًا. فالإقامة لا تؤهل المقيم لأن يصوّت في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، ويمكن سحبها بسهولة نسبية؛ فهي تعتمد على السلطة التقديرية لوزير الداخلية. في حين تُعدّ الجنسية حقًّا دستوريًّا لا يمكن سحبه بسهولة.

وعلى مرّ العقود، عملت إسرائيل على توسيع الحالات التي تؤدي إلى فقدان المقدسي صفة المقيم، واستغلت أسبابًا وأوضاعًا أمنيّةً مرارًا لتحقيق هذا الهدف. ويجدر بنا أن نلاحظ أنّ بعض أهمّ المراحل التي تطورت فيها القيود على الإقامة كانت متزامنةً مع أحداث أمنيّة، أو مرتبطةً بضحايا كان يمكن ربطهم بالمخاوف الأمنيّة، وهذا الارتباط سهْل بالنسبة إلى الحكومات الإسرائيلية؛ ذلك أنّها تمرر خططها عبر النظام القضائي الإسرائيلي، ولا شكّ في أنّ هذه التطورات التي حصلت لا تزال تؤثّر في حياة المقدسيين حتى يومنا هذا.

أ.مبارك عوض

لقد كان أحد أهمّ الضحايا المفصليين لوضعية الإقامة المقدسية الدكتور مبارك عوض، وهو أكاديمي فلسطيني وناشط سياسي سلمي، كان قد سافر عام 1970 إلى الولايات المتحدة الأميركية للدراسة، فتعرف إلى مواطنة أميركية وتزوجها واستمر في السكن في الولايات المتحدة، واكتسب جنسيتها. وفي عام 1987، جاء إلى القدس وقدّم طلبًا لوزارة الداخلية الإسرائيلية بأن تُجدد بطاقة هويته التي تلفت، فأخبرته وزارة الداخلية بأنّ إقامته الدائمة في القدس أُلغيت، وأنه نتيجةً لذلك لن يحقّ له الحصول على بطاقة هوية جديدة، وذلك لأنه اكتسب الجنسية الأميركية، محققًا أحد الشروط التي يخسر المرء بموجبها إقامته الإسرائيلية.

بناءً على ذلك، توجه الدكتور عوض بالتماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، مدّعيًا أنّ حقّه في المكوث في مدينته يجب ألّا يتأثر بمكوثه في الولايات المتحدة، وأنّ المقدسيين يجب أن يحظوا بوضعية إقامة دستورية غير قابلة للسحب. غير أنّ ممثلي وزارة الداخلية في المحكمة ادعوا غير ذلك. فإضافةً إلى أنهم أصروا على أنّ جميع المقيمين، بمن فيهم المقدسيين، من شأنهم أن يخسروا وضعية الإقامة الدائمة إنْ غابوا أكثر من 7 سنوات عن إسرائيل، أو اكتسبوا إقامةً دائمةً أو جنسيةً في دولة أجنبية، فإنّ سحب إقامة الدكتور عوض لها أهمية إستراتيجية أخرى. فجاء في نص القرار أنّ وزير الداخلية كان قد أمر بطرد الملتمس من إسرائيل بعد انتهاء تصريح دخوله.

وقد كانت الحجة في ذلك أنه طوال فترة إقامة الملتمس في البلاد، وعلى وجه الخصوص في الفترة الأخيرة، من مكوثه غير الشرعي في إسرائيل كما يعتقد وزير الداخلية، عمل الملتمس بصورة مكشوفة، وبصورة مكثفة ضد سيطرة إسرائيل على مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة. لقد خرج الملتمس، كما يعتقد وزير الداخلية، بنداء علني إلى سكان المناطق من أجل القيام بعصيان مدني متمثّل بخرق القانون، وعدم الإذعان لأوامر الحاكم، وعدم التعاون مع السلطة الحاكمة وغيرها من الأمور. وحسب ما يرى الملتمس ضده، فإنّ نشاطات الملتمس تجاوزت ذلك. وفي كلّ الأحوال، تكفي نشاطات الملتمس العلنية – وهي التي لم يتمّ إنكارها من الملتمس وبخاصة النشاطات التي تمّ القيام بها على خلفية ما يحدث في الآونة الأخيرة – لتبرير عدم منح إذن له بالإقامة، واستصدار أمرٍ لإبعاده من إسرائيل[49].

وقد أضاف القاضي في سرده لحقائق القضية أنّ الدكتور عوض كان قد كتب كتابًا عن المقاومة غير العنيفة، وأنه أسّس مركزًا دعا إلى هذا النوع من المقاومة، ثمّ تعرض القرار إلى توصيات شخص يُعرف باسم "يوسي" من جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الشاباك) في "قسم إحباط التآمر والنشاطات المعادية في منطقة القدس والضفة الغربية"، وهو الذي ادعى أنّ وجود مبارك عوض في البلاد يشكّل، في حدّ ذاته، خطرًا على الأمن

[49] "م. ع. ع. 282/88 مبارك عوض ضد رئيس الحكومة"، جامعة القدس المفتوحة، شوهد في 2016/8/18، في:
http://bit.ly/2bzqfZp

العامّ؛ ذلك أنّ أفكار عوض في المقاومة غير العنيفة بدأت تتبلور في الانتفاضة الفلسطينية، ضاربًا أمثلةً من الامتناع عن دفع الضرائب، أو حمل الهويات، أو غيرها من النشاطات[50].

أمّا نتيجة هذه القضية، فقد كانت إجازة محكمة العدل العليا سحب إقامة عوض، وعَدّ أنه خسر إقامته بسبب مكوثه في الولايات المتحدة. وقد توسع القاضي في إعلان أنّ الإقامة الدائمة تنتهي من تلقاء نفسها، من دون الحاجة إلى إصدار قرار صريح بسحبها من جهة وزارة الداخلية، وذلك في حال أنّ المقيم لم يعُد يسكن في المناطق التي تبسط إسرائيل سيادتها عليها. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إنّ القاضي قام باستحداث تعبير جديد استخدمته الحكومة، في ما بعد، استخدامًا اصطلاحيًّا لتضييق وضعية الإقامة على المقدسيين أكثر من قبلُ. فبحسب القاضي باراك، إذا نقل المقيم مركز حياته إلى خارج إسرائيل، فإنه كَمَنِ اقتلع نفسه من إسرائيل وزرع نفسه في بلد آخر.

ب.فتحية الشقاقي

استُخدم التعبير الاصطلاحيّ المذكور في قضية مفصلية أخرى جاءت بعد عدّة سنوات من قضية عوض، وكانت الضحية هذه المرّة امرأة يمكن استخدام الهواجس الأمنيّة ضدها. فهذه القضية التي نوقشت في محكمة العدل العليا خلال الفترة 1994 – 1995؛ أي بعد انتهاء الانتفاضة الأولى، والولوج في فترة عملية السلام التي استغلتها إسرائيل في تغيير الوضع الديمغرافي في القدس، رفعتها السيدة فتحية الشقاقي التي كانت زوجة فتحي الشقاقي، المؤسس والأمين العامّ لحركة الجهاد الإسلامي في ذلك الحين. وتتلخص قضية الشقاقي في أنّ إسرائيل أبعدت فتحي الشقاقي عام 1988 عن الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب ادعاءات أمنيّة، فلحقت به زوجته، فتحية، حاملةً الهوية المقدسية لتقيم معه في سورية حيث أنجبَا أطفالًا. وبعد 6 سنوات من مكوثها في سورية، دخلت القدس وتوجهت بطلب إلى وزارة الداخلية بتجديد بطاقة هويتها وتسجيل أطفالها المولودين في سورية، إلا أنّ وزارة الداخلية رفضت طلبها بدعوى أنها مقيمة في سورية. فادعت أنّ القانون الذي كان ساريًا حينها حدّد ثلاث حالات لفقدان الإقامة، هي السكن 7 سنوات خارج البلاد أو اكتساب الإقامة الدائمة أو الجنسية

[50] المرجع نفسه.

في بلد أجنبي، وأكدت أنْ لا شرطَ ينطبق عليها من هذه الشروط. وعلى الرغم من ذلك، قررت المحكمة رفض طلبها. ففي مطلع القرار، ذكرت المحكمة الهاجس الأمني المتعلق بزوجها فقالت:

عام 1988 طرد زوجها إلى لبنان، بعد أن تمّت إدانته مرتين بالسجن بسبب نشاطه المتآمر ضدّ الدولة. وبعد أن طرد إلى لبنان، انتقل زوج الملتمسة إلى سورية. وعبر السنين، ومنذ طرد زوج الملتمسة حتى اليوم، وهو يترأس رئاسة منظمة "الجهاد الإسلامي"، المسؤولة عن القيام بعمليات خطِرة ضدّ دولة إسرائيل ومواطنيها[51].

وفي هذه الحالة أيضًا، لم يَعْزُ القاضي إلغاء إقامة السيدة فتحية إلى نشاطات زوجها السياسية، بل إلى كونها تقطن مع زوجها في سورية، وقد أنجبت أطفالها في هذا البلد، ومن ثمّ فهي تقيم على نحوٍ دائم فيه. فجاء نص القرار كما يلي:

هكذا هي الأمور في موضوعنا. الملتمسة عاشت أكثر من ست سنوات في سورية. وهناك أقامت بيتها مع زوجها. وولدت أولادها وهناك مكان "مصلحته" الدائم لزوجها. وعلى طول السنوات لم تُظهر الملتمسة أيّ علاقة بإسرائيل، ولم تصل لزيارتها حتى مرةً واحدةً. في ظروف كهذه انتهى تصريح إقامتها الدائم وذلك لأنّ حقيقة الإقامة الدائمة في البلاد لم تعد قائمة (إجراء رقم 88/282 عوض ضد رئيس الحكومة ووزير الداخلية وآخرين. م ب 424، 2، 433). إنّ عَدّ الملتمسة كما لو كانت تستمر على الإقامة الدائمة في البلاد أمرٌ لا يطابق المنطق، وهو إجحاف بالواقع الذي حددته الملتمسة بنفسها؛ لذلك قُرّر رفض الالتماس[52].

وقد فتح قرار فتحية الشقاقي المستند إلى قرار عوض من قبله الباب واسعًا أمام وزارة الداخلية الإسرائيلية لسحب إقامات المقدسيين بناءً على أنّ "مركز حياتهم" ليس في إسرائيل، فأصبح معيار السحب لا يطابق القانون المكتوب، بل يعتمد على مبدأ "مركز الحياة". فمن كان مركز حياته خارج الحدود التي تبسط إسرائيل سيادتها عليها، حتى لو كان في الضفة الغربية أو قطاع غزة، فإنه يُعدّ كَمَنْ ترك القدس وأصبح مستحقًا لإلغاء إقامته. وقد تسارعت عملية سحب الهويات بطريقة جنونية بعد قضية الشقاقي، فبحسب إحصاءات سحب الإقامة

[51] "إجراء رقم 7023/94"، المقتفي، شوهد في 2016/8/18، في: http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/txt/10.htm

[52] المرجع نفسه.

المنشورة في موقع "بتسيلم" الحقوقي، بلغ إجمالي عدد الإقامات المسحوبة الموثّقة 14481 إقامةً، من بينها أكثر من 11 ألف إقامة بعد عام 1995، أي بعد صدور قرار الشقاقي53.

يبدو أنّ اختيار عوض والشقاقي لم يكن مصادفةً محضةً، فمن في المجتمع الإسرائيلي، أو حتى القضاء، مستعدّ للتعاطف مع أكاديمي يدعو إلى مقاطعة إسرائيل في سبيل إنهاء الاحتلال، أو مع زوجة مؤسس حركة جهادية تناهض دولة الاحتلال؟ وهكذا، بعد أن تصدر السابقة القضائية ضد من كانوا من "المشاهير"، يصبح طرد الفلسطيني العادي أمرًا سهلًا. فهذه السوابق تصبح بمنزلة قانونٍ ملزمٍ يسري على الجميع.

2.لمّ الشمل والمدينة الفاضلة

خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتحديدًا عام 2003، سَنّ الكنيست قانونًا وصفه بالموقّت، منع من خلاله لمّ شمل العائلات الفلسطينية في المناطق التي بسطت إسرائيل سيادتها عليها في حال أنّ أحد الزوجين مواطن أو مقيم إسرائيلي، والآخر فلسطيني من الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو سورية، أو لبنان، أو العراق، أو إيران. وقد عزا المشرّع الإسرائيلي هذا القانون إلى أنّه يأتي بسبب دوافع أمنيّة. وأيدت محكمة العدل العليا الإسرائيلية هذا القانون في أكثر من قضية رفعتها جمعيات حقوقية، مدعيةً أنّه غير دستوري. ففي عام 2006، أصدرت محكمة العدل العليا قرارًا في قضية "عدالة ضد وزير الداخلية" رفضت فيه طلب مؤسسة عدالة إلغاء القانون، وعزَت المحكمة قرارها إلى "الاعتبارات الأمنيّة". ففي افتتاحية تمثيله لقرار أغلبية القضاة برفض الالتماس، استهل القاضي حيشن كتابته بتخيل حوار من نسْج الخيال يشمل القاضي باراك في "المدينة الفاضلة"، في حوار مع توماس مور (صاحب كتاب المدينة الفاضلة). وفي هذا الحوار يسأل القاضي حيشن الكاتبَ مور إنْ كان النظام القانوني للمدينة الفاضلة يشبه نظام إسرائيل، فيجيب مور:

أنا آسف، لكن هنالك اختلافات كبيرة بين النظامين القانونيين، وسيمضي وقت طويل قبل أن تصل إسرائيل إلى مستوى المدينة الفاضلة. في هذا الوقت، أنتم تقاتلون من أجل حياتكم، من أجل استمرار دولتكم، من أجل قدرة

[53] "Statistics on Revocation of Residency in East Jerusalem," B'Tselem,27/5/2015, accessed on 18/8/2016, at: http://www.btselem.org/jerusalem/revocation_statistics

الشعب اليهودي على أن تكون له حياة اجتماعية وقومية كسائر الشعوب. إنّ قوانين المدينة الفاضلة لا تلائمكم في الوضع الذي أنتم عليه الآن. هذا الأمر لم يتحقّق بعدُ. اهتموا بأنفسكم، افعلوا أفضل ما يمكنكم، وعيشوا[54].

وهكذا، تتجلى اللغة الأمنيّة والوجودية، مرّةً أخرى، في تبرير سوء النظام القانوني الإسرائيلي. فبحسب القاضي حيشن، لم يحن الوقت بعدُ لتلتزم إسرائيل بالمعايير الحقوقية، لأنّ على الشعب اليهودي أن يضمن حياته القومية.

3.نواب حركة التغيير والإصلاح: الاعتبار الأمني المباشر

في العام نفسه، جاءت وزارة الداخلية الإسرائيلية بسابقة خطِرة جديدة؛ إذ قررت أن تسحب إقامات ثلاثة نواب منتخبين في المجلس التشريعي الفلسطيني، إضافةً إلى إقامة وزير في السلطة الفلسطينية، بدعوى أنهم ينتمون إلى حركة التغيير والإصلاح التي تنتمي إلى حماس. وقد بررت الحكومة الإسرائيلية هذا الإجراء بأنّ انتماء الرجال الأربعة السياسي "انتهك واجب الحدّ الأدنى من الولاء لدولة إسرائيل"[55].

ولا يزال هذا الملف يناقش في محكمة العدل العليا حتى يومنا هذا، ولم تصل المحكمة إلى قرار بشأنه. وفي حال تقرير المحكمة رفض التماس ضحايا سحب الإقامة، فلا شكّ في أنّ هذه السابقة ستشكّل خطرًا كبيرًا على المواطن الفلسطيني في القدس. فماذا يعني "الحدّ الأدنى من الولاء لدولة إسرائيل" الذي تتوقعه الآن الحكومة الإسرائيلية من الشعب الفلسطيني في القدس؟ وما هي طرائق انتهاك هذا "الواجب"؟ لا شكّ في أنّ إقرار هذا الأمر من جهة محكمة العدل العليا من شأنه أن يزيد عدد ضحايا سحب الهويات زيادةً غير مسبوقة.

---

[54] قرار محكمة العدل العليا الصادر في 2006/5/14 بشأن الالتماس رقم 03/ 7052 "**عدالة وآخرون ضد وزير الداخلية وآخرين**".

[55] Israel Ministry of Foreign Affairs, “Removal of Jerusalem residency of four Hamas representatives–Legal background,” 28/6/2010, accessed on 18/8/2016, at: http://bit.ly/2bkqV4f

التطورات بعد هبّة القدس عام 2015

منذ بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2015، اندلعت هبّة فلسطينية شملت أنواعًا مختلفة من مظاهر الغضب. فسارعت دولة الاحتلال إلى اتخاذ عدّة إجراءات عقابية وأمنيّة من شأنها تصعيب ممارسة الحياة اليومية على نحوها الطبيعي في القدس وسائر فلسطين.

وفي 13 تشرين الأول/ أكتوبر، سارعت الحكومة إلى نشر قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الأمني المصغر "الكابينت" الذي يقضي عددًا من الإجراءات؛ منها هدم المنازل ومصادرة الممتلكات وسحب إقامات كلّ من يقوم بهجوم "إرهابي"[56]. ولم يحدّد القرار ماذا يعني بـ "الإرهابي". فهل رمي الحجارة، مثلًا، عمل إرهابي يستوجب سحب الإقامات؟ هل هو التفجير والطعن؟ وهل يعدُّ التعبير عن رأي أو آخر عملًا إرهابيًا أيضًا؟

في 25 تشرين الأول/ أكتوبر، تناقلت وسائل الإعلام أخبارًا تفيد أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يفكر في سحب إقامات جميع المقدسيين الذين يسكنون خلف جدار الفصل العنصري، ويقدر عددهم بنحو 100 ألف مقدسي[57]. وفي هذا الشأن، لا تبدو الآلية التي يمكن بها تنفيذ هذا الاقتراح من جهة الحكومة الإسرائيلية واضحةً، إلا أنّ الإجراء القانوني الممكن الآن هو إخراج المناطق التي تقع خارج الجدار من حدود بلدية القدس الشرقية، وإعادة ترسيم حدود دولة إسرائيل. وليس واضحًا بعدُ إن كانت هذه الحكومة تنوي أن تقوم بمثل هذا العمل، غير أنّ الخطورة الكبيرة متمثّلة بأنّ القدس ستفقد ثلث سكانها الفلسطينيين في حال تطبيق هذه الخطة.

يلاحظ من خلال القرارات والتصريحات الإسرائيلية أنّ الحكومة الحالية ترغب في أن تستغل موجة الغضب الفلسطينية الحالية لتثبيت العامل الأمني، بوصفه سببًا رئيسًا ومباشرًا لسحب إقامات المقدسيين. فبعد أن كانت

---

[56] Israel Ministry of Foreign Affairs, "Security Cabinet approves anti-terror measures," 13/10/2015, accessed on 18/8/2016, at: http://bit.ly/2bJYYYo

[57] أسيل جندي، "حرب 'البطاقات الزرقاء' على المقدسيين خلف الجدار"، الجزيرة. نت، 2015/11/1، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2buOZll

قضية نواب المجلس التشريعي عام 2006 المحاولة الأولى، جاءت الهبّة الجديدة لتمثّل محاولةً جديدةً شديدة الخطورة في حال نجاحها.

خلاصة

لا شك في أنّ التطورين الحديثين هما "تذيرًا شؤم" للفلسطينيين الذين يخشون على وجودهم في القدس وعلى العيش فيها. وكما يخبرنا التاريخ القضائي الذي سردنا غيضًا من فيضه في هذه الورقة، فإنّ الحكومات الإسرائيلية تتمكن مرارًا من تمرير السياسات التي تؤدي في النهاية إلى التهجير القسري للفلسطينيين في القدس. ولا شكّ في أنّ استغلال المبررات الأمنيّة ظلّ أداةً ليّنةً طيّعةً تستطيع استخدامها الحكومات المتعاقبة، من دون حدود.

ولكن، قبل أن تُثبّت السياسات الجديدة، يجب الضغط على الإسرائيليين للرجوع عن هذه السياسات الخطرة، حتى لا تحدث سوابق جديدة تتمكن من خلالها إسرائيل أن تطرد أيّ فلسطيني يرفع صوته في القدس. فإنْ ثُبِّت مفهوم ما تسميه إسرائيل "الإرهاب"، أمسى ذلك سببًا مباشرًا لسحب هويات المقدسيين. وإنْ ثُبِّت مبدأ أن من يعوزه الولاء لإسرائيل لا يستحق الإقامة فيها، فسنجد فجأةً جميع المقدسيين في خطر التهجير القسري لأسباب ما أنزل الله بها من سلطان.

القانون الإسرائيلي آليّةً لإحلال سياسات الاستيطان والتهجير في القدس وتنفيذها

علاء محاجنة

مقدمة

تتبنى إسرائيل سياسةً رسميةً معلنةً مفادها تهويد شرقيّ القدس منذ احتلالها عام 1967، وهي تعمل بمثابرة على تحقيق هذه السياسة، معتمدةً في ذلك فرْض ممارسات وسياسات شاملة متعددة الأوجه والآليات، تسعى من خلالها لتهجير سكانها الفلسطينيين ومحو طابعها الفلسطيني والسيطرة عليها وإحلال هوية يهودية مكانها.

يرتكز مشروع تهويد شرقيّ القدس على ثلاثة محاور رئيسة مكمّلة لبعضها يتمّ استخدامها وفق ما تمليه المستجدات والتطورات على الأرض. فالمحور الأول يشتمل على سياسات استيطانية مباشرة يتمّ تنفيذها بفعل واقع القوة الذي يفرضه الطرف الأقوى من طرفي الصراع، وهي تتجسد في ممارسات قمعية؛ مثل هدم البيوت، ومصادرة ما تبقى من الأراضي الفلسطينية لمصلحة بناء المستوطنات اليهودية وتوسعتها، ومن ثمّ خنق الأحياء الفلسطينية ومنع تطورها الطبيعي. وفي المقابل، نجد أنّ إسرائيل تعمل على تعزيز إدارتها وسيطرتها في شرقيّ القدس، من خلال خلق تبعية سياسية فلسطينية بالحكم الإسرائيلي للمدينة؛ وذلك بدمجها لآليات وتقنيات غير مباشرة، تكون مستترةً أحيانًا، تستهدف أساسًا الأجهزة والخدمات البلدية؛ مثل مجالات التعليم والمواصلات العامة[58]. إضافةً إلى ذلك، تقوم إسرائيل بمحاولة استمالة الفلسطينيين لسيطرتها

[58] للتوسع أكثر، في ما يتعلق بسياسات القوة "الناعمة"، انظر: أورن شلومو، "حوكمة إسرائيل للقدس في فترة ما بعد أوسلو"، **قضايا إسرائيلية**، العدد 58 (2015)، ص 9.

وتقبّل سيادتها عبر محاولات "أسرلة" واحتواء متعددة؛ متمثلة أساسًا باستثمارات مالية في مشاريع تسعى لتحسين الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعانيها المقدسيون؛ نتيجةً للاحتلال وسياسات العزل والإقصاء من سائر الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية [59].

في إطار هذه المحاور تعتمد إسرائيل على آليات وممارسات قانونية ورمزية وجيو–ديموغرافية وأمنيّة متكاملة[60]. ويُعنى هذا البحث بتسليط الضوء على جزء من الآليات والممارسات القانونية التي تعتمدها إسرائيل منذ عام 1967 والتي ترتبط بالصراع على الحيز الجغرافي – المكاني وتغيير الميزان الديموغرافي داخله، ضمن محاولة إخضاع مقاومة الأصليين وصمودهم في وجه مشروع التهويد. ويبرز هذا العرض الدور المركزي للمنظومة القانونية في عملية تهويد شرقيّ القدس، ومحاولة السيطرة على سكانها الأصليين من خلال تشكيل قدس يهودية "موحدة" تحت السيادة الإسرائيلية. ويساعد "تذويت" الدور المحوري للقانون، حتمًا، على تطوير الآليات المناسبة لإدارة الصراع الدائر حول المدينة، وصَوْغ مخطط مقاومة فلسطيني لمواجهته.

القدس: مشروع تهويد قيد التشكيل

في عام 1948، نفّذت إسرائيل في غربي القدس عملية تهويد مكتملة؛ إذ جرى فرض سيطرة وهوية يهودية تامّة بالقوة على هذا الشقّ من المدينة بالقوة، بعد أن كُلّلت بالنجاح مساعي المنظمات الصهيونية المسلحة في طرد الفلسطينيين الأصليين من بيوتهم، وتشريدهم، والاستيلاء على أراضيهم، وتوطين اليهود المهاجرين فيها، في إثر إضفاء الصبغة الشرعية على عملية الاستيلاء، عبر مسوغات قانونية عنصرية وتعسفية

[59] قرار الحكومة الإسرائيلية في 2014/6/29 المتعلّق باستثمار أكثر من 300 مليون شيكل في مجالات الرفاهية والعمل في شرقيّ القدس، بوصف ذلك ردّ فعل على ارتفاع وتيرة العمليات التي تأتي ضمن مقاومة المقدسيين لمشروع التهويد. موقع الحكومة الإسرائيلية، شوهد في 2016/8/31، في: http://bit.ly/2bUInhT

[60] هنيدة غانم، "السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين"، **قضايا إسرائيلية**، العدد 47 (2012)، ص 94–109.

شرعت على نحو خاصّ لهذه الغايات[61]. وفي المقابل، يمكن عَدّ الممارسات والسياسات الإسرائيلية التي تنفذها إسرائيل في شرقيّ القدس، منذ عام 1967، بمنزلة مساعٍ ومحاولات لتهويد هذا الشق من المدينة لم تُحسم بعدُ نتيجتها النهائية. وبناءً على ذلك يمكن تحليل المشروع الاستيطاني في القدس وفق مصطلحات الكولونيالية الاستيطانية "المتشكلة"؛ أي تلك التي مازالت قيد العمل ولم تنتهِ نتائجها على خلاف مشاريع استعمارية ناجزة[62].

تشير المعطيات على أرض الواقع بوضوح، وفي مقدمتها التعداد السكاني للفلسطينيين في شرقيّ القدس، وفشل محاولات أسرلة المقدسيين الذين حافظوا على وطنيتهم وهويتهم السياسية، إلى أنّ إسرائيل لم تنجح في تنفيذ مشروع تهويد مكتمل المعالم في شرقيّ القدس كما سبق أن حدث في الشقّ الغربي للمدينة[63]. وفي الوقت نفسه، تؤكد المؤشرات كلّها استمرار الممارسات والسياسات الاستيطانية وتصعيدها في مواجهة صمود المقدسيين الذين يرفضون الخضوع لمنظومة الاحتلال وفرض السيادة الإسرائيلية عليهم. وعلى الرغم من أنّه لا يمكن تجاهل قسوة هذه الممارسات ووطأتها والسياسات وتأثيراتها السلبية في المجتمع الفلسطيني في القدس، في مجالات ونواحٍ متعددة من الحياة، ولا سيما في أوقات مثل الأوقات التي نعيشها هذه الأيام، فإنّ دينامية المواجهة والتصعيد الإسرائيلي الملحوظين في محاولة حسم الصراع لمصلحته تثبت أنّ النتيجة النهائية لمشروع التهويد مازالت مفتوحةً، وأنّ هناك ما يمكن عمله لتقويضه[64].

وإذا كان هذا التشخيص لحالة للقدس لا يخدم بالضرورة من يرى أنّ نجاح المشروع الفلسطيني يكون فقط بإقامة عاصمة للدولة الفلسطينية في شرقيّ القدس أو في جزء منها، بالنظر إلى أنّ إسرائيل نجحت إلى حدّ كبير في

---

[61] خصوصًا قانون أملاك الغائبين منذ عام 1951، وقانون استملاك الأراضي عام 1952 أيضًا. انظر: "قانون أملاك الغائبين لسنة 1950، **الوقائع الإسرائيلية: كتاب القوانين**، العدد 37. وانظر أيضًا "قانون استملاك الأراضي" الذي أُقرّ من جهة الكنيست الإسرائيلي، في 1953/3/4، في **الوقائع الاسرائيلية: كتاب القوانين**، العدد 122.

[62] غانم، ص 3.

[63] لا يعني هذا بالضرورة أنّ إسرائيل لم تحقق تقدّمًا ونجاحًا بخططها لتهويد المدينة. فهي قد نجحت في السيطرة على الحيز الجغرافي وإعادة هندسة المكان؛ من خلال توطين أكثر من 200 ألف يهودي في مستوطنات أُقيمت في شرقيّ القدس.

[64] هنيدة غانم "تحويل القدس إلى أورشليم: عن سياسات التهويد، المحو، والإحلال والمقاومة"، **سياسات**، العدد 33 (2015)، ص، 30.

مجال السيطرة على الحيز الجغرافي وقامت بإحاطة التجمعات الفلسطينية بمستوطنات ربطتها ببعضها وبالشقّ الغربي للمدينة، من خلال شبكة طرق ومنظومة بنًى تحتية مركبة أدّت إلى قطع التواصل الجغرافي بينها، فإنه تشخيص مؤثّر حتمًا وحيوي وذو أبعاد عملية؛ في إطار الصراع الوجودي الدائر بين مشروع التهويد الاستعماري، ومواجهة المقدسيين الأصليين وصمودهم تجاه هذا المشروع. فهذا الوعي يعزّز، من جهة المقدسيين، احتماليةً وفرصًا لإفشاله.

قوننة مشروع التهويد

من أهمّ مميزات المشروع الاستيطاني في مدينة القدس أنّه يجري تطبيقه داخل حيّز مكتظ بالسكان الأصليين[65]. وتتفق أغلبيّة الإحصائيات أنه يسكن اليوم في شرقيّ القدس ما يزيد على 300 ألف فلسطيني مركزين داخل حدود مدينة القدس التي رسمتها إسرائيل بعد احتلالها للمدينة، في حين كان تعدادهم إبّان الاحتلال عام 1967 نحو 66 ألف فلسطيني. ومنذ البداية، تعاملت إسرائيل مع الواقع الديموغرافي في شرقيّ القدس على أنّه عائق أمام مشروع التهويد. وبسبب اختلاف الأوضاع السياسية الدولية عام 1967 عمّا كانت عليه في عام 1948، ونتيجة تحوّل المشروع الصهيوني في فلسطين بعد تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، ليصبح مشروعًا تقف من وراءه دولة تعرّف نفسها بأنها دولة ديمقراطية، لم يعد ممكنًا تكرار تنفيذ عمليات نقلٍ جماعية للمقدسيين، مثلما قامت بذلك العصابات المسلحة التابعة للمنظمات الصهيونية، خلال النكبة، ضدّ الفلسطينيين في الشقّ الغربي للمدينة. وقد فرضت هذه المتغيرات وغيرها حدودًا على قوة إسرائيل في تكرار عمليات "التطهير العرقي" التي حدثت خلال النكبة.

تسببت هذه الوضعية بخلق حالة خاصة لمدينة القدس غير مسبوقة. ففي حين تمّت إحالة الولاية والقانون الإسرائيلي على شرقيّ القدس مباشرةً بعد ضمّها عام 1967[66]، كانت مميزات السيطرة والحكم الإسرائيلي فيها

---

[65] أقيمت معظم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية – عدا مدينة الخليل – على أراض فلسطينية غير مأهولة تمّت مصادرتها عبر مسوغات قانونية مختلفة، أهمّها تطبيق قانون الأراضي العثماني عام 1858 وتفسيره بطريقة تلائم مصالح إسرائيل الاستيطانية. ومن خلال تفسير إسرائيلي موجه للبند 78 من قانون الأراضي العثماني، تمّ تعريف ما يزيد على 1.5 مليون دونم في الضفة الغربية على أنها "أراض دولة" تستعملها إسرائيل منذ عقدين، بهدف توسعة المستوطنات القائمة وبناء أخرى جديدة عليها.

[66] قانون ترتيبات السلطة والقضاء لسنة 1948، تعديل لسنة 1967، البند 11 (ب) للقانون.

لا تشبه نظام الحكم داخل إسرائيل في حدود عام 1948، وهي في الوقت نفسه تختلف أيضًا عن مميزات السيطرة والحكم العسكري الساريين في الضفة الغربية منذ عام 1967. وعلى أرض الواقع، تدير إسرائيل في شرقيّ القدس نظام احتلال "هجين" يحوي عناصر سيطرة على الطراز الكولونيالي – العسكري، كما هو متبع في مناطق الضفة الغربية، هذا إلى جانب سريان القانون المدني النافذ داخل حدود إسرائيل. وتمكّن هذه الوضعية المميزة للقدس إسرائيلَ من تطبيق نظام احتلال تقوم إدارته من خلال مؤسسات وأجهزة مدنية وبلدية، عوضًا من حُكم عسكري صريح. فلا تخضع إدارة الحياة اليومية وحرية التنقل والحركة والحقوق في القدس لنظام تصاريح عسكري، بل تُدار هذه الجوانب مباشرةً من جهة أذرع الدولة التنفيذية؛ وفي صدارتها بلدية القدس ووزارة الداخلية والمكاتب الحكومية الأخرى. وفي الوقت نفسه، تطبق إسرائيل في شرقيّ القدس مميزات سيطرة كولونيالية مباشرة تتجسد في ممارسات قمعية في نواحٍ متعددة تمّ صوغها من خلال منظومة قانونية متكاملة جرت هندستها لخدمة مشروع التهويد كما توضح ذلك المحاور التالية.

السيطرة على الحيز وإعادة هندسته

بعد احتلال شرقيّ القدس عام 1967، أجرت إسرائيل مباشرةً تغييرات أساسيةً على صعيدين. فقد قامت بإحالة القانون والولاية الإسرائيلية على شرقيّ القدس، من دون سائر أراضي الضفة التي خضعت لحكم عسكري مباشر. وعلى صعيد آخر، قامت إسرائيل بتوسيع حدود شرقيّ القدس من خلال ضمّ نحو 64 كيلومترًا مربعًا إضافية أخرى لحدودها الأصلية التي اقتصرت على 6.4 كيلومترات مربعة، وهي ما كانت تُعرف به القدس الأردنية. وبفعل هذا التوسع، تمددت مساحة شرقيّ المدينة، لتصبح أكثر من 70 كيلومترًا مربعًا[67]. وقد تمّت هذه العملية المتعلّقة بالحدود على حساب أراضي فلسطينية كانت تتبع في الأصل قرًى فلسطينيةً محيطةً في القدس، وقد جرى تهجيرها من سكانها خلال الحرب[68]. هذا إضافةً إلى مساحات أخرى ضمّتها إسرائيل فيها كثافة سكانية

[67] قام الكنيست الإسرائيلي لاحقًا، في عام 1980، بتشريع قانون أساسي بعنوان "القدس العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل".

[68] لضمّ هذا الأراضي استعملت إسرائيل قانون أملاك الغائبين الذي تمّ تشريعه عام 1950، بعد تأسيس إسرائيل بهدف شرعنة السيطرة الفعلية على الأرض، بعد أن جرى تنفيذ عمليات نقلٍ جماعية في حقّ أصحابها وطردهم بالقوة إلى بلدان مجاورة.

منخفضة، نسبيًّا، كانت تتبع مناطق نفوذ مدينة بيت لحم وقرية بيت جالا وبيت ساحور الواقعة جنوبيّ مدينة القدس. ولم تأتِ عمليات هذا الضمّ من منطلقات تخطيطية هندسية مهنية، وإنما بُنيت على عوامل سياسية استيطانية بحتة؛ إذ كان الموجه الأساسي لعملية إعادة ترسيم حدود شرقيّ القدس هو الحصول على أكثر ما يمكن من الأرض، مع أقلّ نسبة من السكان الفلسطينيين[69].

من جهة، مكّنت عملية إعادة ترسيم الحدود المذكورة من عزل شرقيّ القدس وبترها جغرافيًا وسياسيًا عن سائر مناطق الضفة الغربية. ومن جهة أخرى، مهدت هذه العملية الطريق لهندسة الحيز من جديد بما يتوافق مع المشروع الاستيطاني الرامي إلى ربط شقَّي المدينة، من خلال خلق نقاط تماسّ بينهما؛ وذلك ببناء المستوطنات اليهودية تمهيدًا لبناء قدس يهودية "موحّدة".

داخل الحيز الجديد في شرقيّ القدس، وضعت إسرائيل يدها على ما لا يقلّ عن 35% من الأراضي الفلسطينية، مستغلةً مسوغات قانونيةً مجحفةً تمّ تطبيقها على نحوٍ موجّه، وكان أبرزها قانون المصادرات لسنة 1945 وهو موروث من زمن الانتداب الإنكليزي، ويمكّن الدولة من مصادرة أراضٍ للمنفعة العامة التي لُخّصت، وفق التفسير الإسرائيلي، في بناء المستوطنات.

ثمّ إنّ إسرائيل بدأت بتنفيذ مشروعها الاستيطاني في شرقيّ القدس، بعد أن شكلت طواقم خاصة لتعزيز الاستيطان في شرقيّ القدس التي انبثقت منها مجموعات من المهنيين، فوضعت خطةً هيكليةً نموذجيةً للمدينة كان مُوجّهها الأساسي توحيد شطري المدينة، وخلق واقع جديد تكون فيه مدينة يهودية موحّدة وغير قابلة للتقسيم مستقبلًا[70].

بطبيعة الحال، كان معنى ذلك على أرض الواقع تعزيز الوجود اليهودي في شرقيّ القدس، عبر بناء سلسلة من المستوطنات تحيط بالأحياء والتجمعات الفلسطينية، وتوطين اليهود فيها، وربط بعضها ببعضها الآخر. ومع الشقّ الغربي للمدينة، وُضعت خطط عديدة لتحقيق هذا الأمر؛ إذ عرضت الحكومة تسهيلات ضريبيةً وخصصت

[69] لاحقًا، عام 1993، كانت هناك توسعة إضافية للمدينة، تلتها عملية توسعة إضافية عام 2005 مع إقرار المخطط التوجيهي للمدينة وهو معروف باسم "2020".

[70] غانم، "تحويل القدس إلى أورشليم"، ص 36.

ميزانيات أُعدّت لمنح هبات وقروض سهلة ومريحة للاستيطان في شرقيّ القدس[71]. وهكذا ارتفع عدد اليهود الذين كانوا يسكنون شرقيّ القدس من بعض العشرات عام 1967، ليفوق عددهم اليوم أكثر من 200 ألف مستوطن موزعين داخل العديد من المستوطنات التي أُسّست منذ عام 1967[72].

في المقابل، قامت إسرائيل بوقف جميع المخططات الهيكلية الخاصة بتطوير الأحياء والتجمعات الفلسطينية ونموها، ولم تقم بإعداد أخرى بديلة مكانها. ووفق المخطط الهيكلي للمدينة الذي تمّ إقراره عام 2005، وهو يعرف باسم "مخطط 2020"، تمّ تعريف ما لا يقلّ عن 24% من شرقيّ القدس على أنها مناطق خضراء وساحات عامة يُمنع فيها البناء. وقد جرى تحديد نسبة لا تزيد على 13% من شرقيّ القدس بوصفها أراضيَ مُعدّةً للبناء والتطوير، وهي في أغلبها مسكونة فعليًّا حاليًّا. ولئن لم يكن استعمال هذه الوسيلة لتصنيف استعمالات الأراضي كافيًا في خدمة سياسات إسرائيل الاستيطانية تحديدًا، فإنّها وسيلة فرضت قيودًا على المقدسيين – إضافةً إلى قيود عديدة أخرى – بشأن إمكانية استصدار تراخيص بناء في المناطق المحدودة المُعدّة للبناء والتطوير، وهو ما جعل إمكانية الحصول على رخصة بناء تكاد تكون معدومةً[73].

التحكم في الديموغرافيا

طالما كان الصراع الديموغرافي مكملًا للصراع الجغرافي في شرقيّ القدس. فكما أنّ إسرائيل تحاول إطباق سيطرتها الجغرافية على شرقيّ القدس، من خلال سياساتها الاستيطانية الرامية إلى تعزيز الوجود اليهودي فيها،

---

[71] في هذا السياق، أعلنت إسرائيل القدسَ منطقةَ تطوير وأفضلية.

[72] لا يقتصر الوجود اليهودي في شرقيّ القدس على إقامة المستوطنات وتوسيعها. فمنذ عام 2000 على وجه التحديد، تنشط أيضًا حركة استيطانية داخل أحياء وتجمعات فلسطينية؛ مثل الشيخ جراح وسلوان وراس العمود والبلدة القديمة. وتتمّ السيطرة على أراضٍ وبيوت داخل هذه التجمعات بعدّة طرائق، منها اعتراف إسرائيل بحقوق الملكية لليهود في هذه المناطق، وهي تعود إلى ما قبل عام 1948، علاوةً على عمليات تزييف بطرائق قانونية أخرى ملتوية.

[73] صدّقت لجان التخطيط الإسرائيلية في السنوات الأخيرة الفائتة عددًا من المخططات الهيكلية الجديدة المُعدَّة، في أغلبها، للفلسطينيين. وتأتي هذه المخططات ضمن مشروع المخطط الإسرائيلي لمدينة القدس؛ إذ تتركز في مناطق معيّنة بعيدة عن المناطق المستهدفة للتهويد، وهي تأتي أساسًا لتعطي حلًّا للاكتظاظ السكاني المتفاقم في التجمعات الفلسطينية.

فهي تعمل بطريقة حثيثة وممنهجة على تفريغ المدينة من سكانها الأصليين[74]. وتقوم إسرائيل بتهجير الفلسطينيين، سكان المدينة الأصليين، بطرائق مختلفة؛ منها المباشرة، ومنها ما يكون من خلال تضييق العيش عليهم من النواحي السياسية والأمنيّة والاقتصادية والاجتماعية، لإجبارهم على ترك بلدهم ومغادرته، أو إجبارهم على الاستسلام أو الموت. ويعدّ منح الفلسطينيين، وهم سكان المدينة الأصليين، مكانة "مقيم دائم" فيها، وفق قانون تنظيم دخول الغرباء عام 1952، من أبرز الطرائق المباشرة التي استعملتها إسرائيل لتحقيق سياسة التهجير.

بعد احتلال القدس عام 1967، منحت إسرائيل المقدسيين الذين كانوا موجودين في حدود المدينة عند إجراء التعداد السكاني صفة "المقيم الدائم"[75]. وتضمن هذه المكانة بعض الحقوق المدنية المتمثلة، أساسًا، بحرية الحركة والتنقل، والدخول في سوق العمل، والتأمين الصحي، والضمان الاجتماعي الإسرائيلي. وفي المقابل، لا تضمن هذه المكانة حقوقًا سياسيةً متساويةً لحاملها، مقارنةً بالمواطن الإسرائيلي. فمثلًا؛ في حين يستطيع الفلسطينيون في القدس المشاركة في انتخابات البلدية، فإنّهم لا يستطيعون المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي. والأهم من ذلك هو عدم ثبات هذه المكانة وسهولة إلغائها، وهو أمر يعني التهجير المباشر.

في حقيقة الأمر، عكَس منح مكانة الإقامة الدائمة لسكان البلد الأصليين حقيقة تعامل إسرائيل مع سكان البلد الأصليين ونظرتها إليهم، على أساس أنهم غرباء في بلدهم. وبطبيعة الحال، يُضاف إلى ذلك خلْق تضليل كبير في فهم طبيعة الصراع في المدينة بين المقدسيين الأصليين والمستوطنين الوافدين إليها. فعادةً ما تمنح الدول هذه المكانة للمهاجرين الوافدين إليها، على نحوٍ موقّت، إلى حين منحهم حقوق المواطنة الكاملة بعد استيفائهم شروطًا خاصةً يحدّدها القانون.

يعطي القانون وزيرَ الداخلية صلاحياتٍ غير محدّدة، تقريبًا، لإبطال مكانة الإقامة الدائمة؛ بتحقق معايير معينة يتمّ تحديدها وتغييرها تباعًا بحسب السياسة الإسرائيلية. كما يحدّد القانون شروطًا للمحافظة على هذه المكانة

[74] نجد في المخطط التوجيهي "2020"، مثلًا، نسبة السكان الفلسطينيين المحبذة وفق التصورات الإسرائيلية للمدينة مستقبلًا. انظر: مخطط رقم 2000، بلدية القدس.

[75] يجدر التنويه بأنّ كلّ مقدسي لم يكن موجودًا في حدود القدس، عند إجراء التعداد السكاني، لم يُمنح صفة الإقامة الدائمة وبهذا، لم يعد باستطاعته العودة الى بلده والسكن فيها، وهكذا تحوّل هؤلاء إلى لاجئين فعليّين.

ويلقي بعبء إثباتها على المقدسيين، وهو ما يجعل الكلمة الأخيرة بيد إسرائيل لكي تحدّد من خلالها مصير بقائهم في بلدهم. فعلى سبيل المثال، يمكّن القانون الإسرائيلي إمكانية إبطال الإقامة الدائمة في حال غياب المقدسي عن المدينة أكثر من 7 سنوات، أو في حال حصوله على حقّ الإقامة الدائمة أو الجنسية في أيّ بلد آخر. وفي مطلع التسعينيات، استحدثت إسرائيل شروطًا جديدةً للحفاظ على الإقامة الدائمة؛ إذ أصبح المقدسيون مطالبين بإثبات أنّ مركز حياتهم يتمحور في القدس أو داخل إسرائيل. ووفق هذه السياسة يتمّ إبطال إقامة المقدسي في المدينة في حال انتقاله للسكن في مناطق الضفة الغربية. وهكذا أصبح المقدسي في صراع دائم مع السلطات الإسرائيلية لإثبات أحقيته في العيش ببلده، وأُجبر على استعمال قواعد لعبة فرضتها إسرائيل تسعى من خلالها لتهجيره. وتشير التقارير إلى أنّ إسرائيل قامت، منذ عام 1967، بإبطال ما لا يقلّ عن 16 ألف إقامة دائمة، وهو أمر أدّى إلى تهجيرهم من المدينة تهجيرًا قسريًّا[76].

بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، شرعت إسرائيل في إقامة جدار فصلٍ حول مدينة القدس، وهو ما أدّى إلى عزلها جغرافيًا عن سائر مناطق الضفة الغربية. وبقيت إسرائيل مخلصة لنهجها في تحديدها مسار الجدار؛ إذ سعت للحصول على أكثر ما يمكن من الأرض، مع أقلّ نسبة فلسطينيين. وبهذه الطريقة استثنى الجدار خارجه ما يزيد على 100 ألف فلسطيني يحملون الإقامة الدائمة، وهم مركزون في عدّة مناطق؛ مثل الرام وحزما، وكفر عقب، وغيرها. وبعد استكمال إقامة الجدار، أصبح هؤلاء خارج الحدود الفعلية الجديدة لمدينة القدس وصاروا يحتاجون إلى العبور عبر حواجز عسكرية وعمليات تفتيشٍ لدخول مدينتهم.

في هذا السياق، يجدر التنويه بأنّ إسرائيل التزمت، على نحوٍ صريح، خلال المرافعات القانونية أمام المحكمة العليا الإسرائيلية التي ناقشت دستورية إقامة الجدار وقانونية مساره، بأنّ مسار الجدار لن يتسبب مستقبلًا بالمساس بحقّ الإقامة الدائمة للمقدسيين الذين بقوا خارج حدوده، استنادًا إلى تعامل إسرائيل مع هذه المناطق على أنها خارج حدود نفوذها منذ أكثر من عشر سنوات، وإهمالها المطلق لها، وهو إهمال متمثل بعدم تقديم الخدمات البلدية الأساسية. ولكن بناءً على استمرار سياسات إسرائيل التهجيرية، فإنّه لا يمكن الوثوق بمثل هذه

[76] تقرير صادر عن مركز الدفاع عن الفرد "هموكيد"، شوهد في 2016/8/31، في:
http://www.hamoked.org.il/files/2014/1158910.pdf

الالتزامات. ومنذ البداية، كان واضحًا أنّ إسرائيل ستقوم باستغلال وقت سياسي مستقبلي ملائم لكي تتخلص دفعةً واحدةً من ثلث المقدسيين، تقريبًا، وهُم الذين طالما عدّتهم معضلةً في طريق تحقيق مشروعها التهويدي في القدس. وفي هذا السياق يمكن عَدّ إعلان نتنياهو في تعليقه على الهبّة في مدينة القدس، بشأن نيّته بحث إبطال الإقامة الدائمة لكلّ الفلسطينيين خارج الجدار، بدايةً لتنفيذ هذا المخطط.

تشديد القبضة الأمنيّة لقمع المواجهات في القدس

بغضّ النظر عن كون سياسات إسرائيل وممارساتها الاستيطانية علنيةً، فإنّها عادةً ما تقوم باستغلال الهاجس الأمني كفرصة سانحة للتصعيد من حدتها وتسريع وتيرتها، وهو ما تشهده القدس اليوم من تضييق للخناق على حارات القدس الفلسطينية وأحيائها، من خلال تنفيذ خطة أمنيّة محكمة تتمثل بوضع الحواجز العسكرية على مداخلها، لتقييد حرية حركة وتنقل سكانها وتنفيذ الاعتقالات التعسفية ضدّ مئات الشبان المقدسيين، حتى بسبب احتجاجهم على السياسات القمعية تجاههم فقط، ولتقديم العشرات منهم للمحاكمة من خلال لوائح اتهام تشتمل على تُهمٍ واهية، إضافةً إلى الإعدامات الميدانية التي تُنفّذ يوميًّا بعد قيام إسرائيل مؤخرًا بتغيير معايير استعمال السلاح خلال المواجهات[77].

وفي هذا السياق، تُعدّ تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية مؤخرًا، في مجمل ردّه على الهبّة الشعبية الأخيرة في القدس، وهي متعلقة بنيّته بحث إلغاء الإقامة الدائمة للمقدسيين المقيمين خارج جدار الفصل العنصري المحيط في المدينة منذ عام 2003، إثباتًا آخر لنهج استغلال الوضع الأمني لتنفيذ سياسات التهجير القسري. وينطبق هذا النهج أيضًا على محاولات متكررة لفرض تقسم زماني ومكاني في المسجد الأقصى، وقد ارتفعت وتيرتها في السنة الأخيرة على وجه الخصوص؛ إذ تسمح إسرائيل بدخول المستوطنين للصلاة فيه ثلاث مرات يوميًّا يجري خلالها إغلاق المسجد أمام المصلّين إغلاقًا تامًّا، إضافةً إلى الاقتحامات المتكررة من قوات الأمن للمسجد والاعتداء على المقدّسات والمصلّين.

---

[77] "صورة وضع 2015"، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، شوهد في: 2016/8/31، في:
http://www.acri.org.il/he/report2015

وفي ردّة فعل منها على موجات الاحتجاج السياسي والهبّات الشعبية ضدّ الممارسات والسياسات الاستيطانية والتهجيرية في القدس في السنوات الأخيرة، أحدثت إسرائيل تعديلات على قوانينها ولا سيما الجنائية منها والأمنيّة، وسنّت عددًا آخر من التشريعات الجديدة، هذا إضافةً إلى قائمة مقترحات لقوانين طويلة مطروحة على جدول أعمال الكنيست. وتسعى إسرائيل من خلال هذه التعديلات والقوانين لقمع أيّ عمل مقاومة واحتجاج سياسي يقوم به المقدسيون في مواجهة سياساتها العدائية نحوهم، فهي لا تكتفي بتنفيذ مشاريعها الاستيطانية على الأرض، بل ترغب في إخضاعهم لمنظومتها واستسلامهم لسيادتها، أيضًا، لحملهم على الهجرة؛ وذلك بجعل حياتهم في القدس جحيمًا.

في البداية، جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بتغيير معايير إطلاق النار من جهة أجهزة الأمن الإسرائيلية ضدّ كلّ من يشتبه فيه أنه ألقى الحجارة، بغضّ النظر عن التحقق أولًا من عمره وكونه قاصرًا أو غير قاصر، وبغضّ النظر أيضًا عن انعكاسٍ لخطورة محسوسة على حياة العناصر الأمنيّة. وقد حازت هذه التعديلات موافقة المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، وتمّ تفعيلها من جهة وزارة القضاء الإسرائيلية عبر أوامر موقّتة تكون ساريةً خلال فترة مدّتها ثلاث سنوات. وأدّى هذا التعديل مباشرةً إلى ارتفاع حادّ في عدد الإعدامات الميدانية التي نفّذتها الأجهزة الأمنيّة في مدينة القدس، ضمن ما يسمى مواجهة محاولات الطعن، وهو ما أدّى، في حالات عديدة، إلى قتل أبرياء بدمٍ بارد[78]. كما طرأ تصعيد آخر خلال الهبّة الأخيرة، وهو متمثّل بإعلان وزير الداخلية الإسرائيلي عن نيّته تفعيل صلاحيته لإلغاء الإقامة الدائمة للمشتبه بهم في القيام بعمليات تجاه الأجهزة الأمنيّة.

إضافةً إلى ذلك، قام الكنيست الإسرائيلي بتصديق تغيير القانون الجنائي ورفع العقوبة الدنيا لتهمة إلقاء الحجارة لمدة 3 سنوات، وأصبحت العقوبة القصوى بفعل هذا التعديل تصل إلى 20 سنةً، كما أنّ هذا التعديل لا يشترط تسبب إلقاء الحجارة بأيّ ضرر فعليّ أو حدوث أيّ نتيجة مترتّبة عليه. وقد فرض هذا التعديل، أيضًا، عقوبات أخرى على المتهم وعائلته في حال كون المتهم قاصرًا؛ مثل منع مخصصات التأمين الوطني، وفرض غرامات مالية على الأهل. وتتم أيضًا مناقشة إمكانية إبطال حقّ الإقامة الدائمة، بوصفها عقابًا آخر في مثل هذه الحالات. كما تمّ،

[78] "عدالة يطالب بفتح تحقيق ضد الشرطة بقضايا إطلاق النار غير المبرر ضد الفلسطينيين"، **عدالة**، 2015/10/15، شوهد في 2016/8/31، في: https://www.adalah.org/ar/content/view/8664

في هذا السياق، إدخال تعديل آخر متمثل بإمكانية إنزال المحكمة عقوبة السجن الفعلي بالمتهمين دون سنّ 14 عامًا والمتهمين في قضايا أمنيّة؛ مثل عمليات الطعن. هذا علاوة على اقتراح قانون "التفتيش" الذي صدّقته الحكومة الإسرائيلية، وهو قانون يمكّن أفراد الشرطة والأمن من إجراء تفتيش جسدي، من دون وجود أيّ شبهات جنائية.

خلاصة

إنّ فهْم إستراتيجيات التهويد التي تتبعها إسرائيل في شرقيّ القدس، منذ احتلالها عام 1967، إضافةً إلى فهم الجانب القانوني كأحد أهمّ مركّباتها، يُعدّ مسألةً مهمةً في حدّ ذاتها، علاوةً على أنّها ضرورية في سياق الحديث عن أيّ محاولة فلسطينية لتطوير مخططات وإستراتيجيات بشأن المقاومة في القدس؛ من أجل الحفاظ على الحقوق الفلسطينية فيها.

وعلى الرغم من أنّ محور الصراع في القدس هو ديموغرافي – جغرافي، فإنّه لا يقتصر بالضرورة على ذلك. فإسرائيل تدير، بلا هوادة، معركةً مستمرةً لتهويد القدس تصل إلى نواحٍ مختلفة في حياة المقدسيين؛ منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بل إنّها وصلت إلى حدّ تغيير أسماء الشوارع ومعالم المدينة الأثرية والدينية، في محاولةٍ لفرض رواية ومشهد حضاري يهودي على المدينة. وعلى الرغم من ضراوة المعركة وشراستها، وبعكس ما يُسوّق أحيانًا من أنّ إسرائيل نجحت في تهويد شرقيّ القدس وحسمت الصراع لمصلحها، فإنّ التخبطات الإسرائيلية في إدارة الصراع في المدينة، وبعضها متمثّل على نحوٍ مباشر – كما أشرنا إلى ذلك من قبلُ – بالتشريعات والمخططات القانونية، وهي بمنزلة ردّة فعل للهبّات الشعبية، إضافةً إلى موجات الاحتجاج، من الأمور التي تُثبت أنّ النتيجة النهائية للصراع لم تُحسم بعدُ، وأنّ احتمالات تقويض مخططات التهويد وإفشالها مازالت قائمةً.

المراجع

شلومو، أورن. "حوكمة إسرائيل للقدس في فترة ما بعد أوسلو". **قضايا إسرائيلية**. العدد 58 (2015).

غانم، هنيدة. "السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين". **قضايا إسرائيلية**. العدد 47 (2012).

ـــــــــــــ. "تحويل القدس إلى أورشليم: عن سياسات التهويد، المحو، والإحلال والمقاومة". **سياسات**. العدد 33 (2015).

الانتفاضة: إستراتيجية فلسطينية بديلة

معين الطاهر

- 1 -

شكّلت فكرة تحرير فلسطين هاجسًا دائمًا للأجيال الفلسطينية المتعاقبة منذ نكبة 1948، وإن اختلفت الرؤية والطريقة إلى تحقيق ذلك. وفي موازاة ذلك استمرت المبادرات والمشاريع السياسية والقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية؛ حتى بات ممكنًا القول إنها قد غطّت الحقب الزمنية كافةً ومازالت تتوالى حتى اليوم. ومنذ النكبة، اتجهت أنظار الشباب الفلسطيني نحو الأحزاب العربية بمختلف أطيافها الفكرية، قوميةً كانت أو يساريةً أو إسلاميةً، فشارك هؤلاء الشباب في تأسيسها وقيادتها، معتقدين أنّ إستراتيجية تحرير فلسطين تنطلق من تغيير الواقع العربي عبر استلام هذه القوى الناشئة لأنظمة الحكم في بعض الأقطار العربية، في وقت ظهرت فيه أفكار تتعلق بالكيان الفلسطيني في قطاع غزة مرتبطة بتشكيلٍ لبعض الخلايا العسكرية المنفردة، أو المرتبطة بالنظام المصري (مجموعات مصطفى حافظ). ويمكن النظر إلى أنّ الإستراتيجية الفلسطينية في تلك المرحلة الممتدة حتى حرب 1967، قد تمثلت بالسعي للمحافظة على الهوية الفلسطينية، والتطلع إلى متغيرات الواقع العربي واستعداداته لتحرير فلسطين، وجاء تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة أحمد الشقيري، ضمن هذا السياق، لتأكيد أنّ الكيان الفلسطيني مقترن بتشكيل جيش التحرير الفلسطيني، وفق مفهوم إعداد الشباب الفلسطيني للمشاركة مع الجيوش العربية في معركة التحرير في إطار الإستراتيجية العربية الرسمية.

يمكن القول إنّ إستراتيجيةً مختلفةً قد رُسّخت بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، وإن كان التبشير بها قد سبق هذه الحرب بسنوات من خلال تشكيل أنوية للمنظمات الفلسطينية المسلحة. واعتمدت هذه الإستراتيجية الكفاح المسلح عبر حرب الشعب، وهي تتّسم بأنها طويلة الأمد، وبأنّ هدفها كان تحرير كامل التراب الفلسطيني،

وقد نمَت في ظلّها الثورة الفلسطينية المعاصرة وتطورت. ولكن بدأت بوادر تراجع هذه الرؤية عند فشلها في المحافظة على قواعد الارتكاز في الأردن وهزيمتها في معارك أيلول/ سبتمبر 1970. إلا أنّ التخلّي الحقيقي عنها بدأ بعد حرب تشرين الثاني/ أكتوبر 1973، عند تبنّي مشروع النقاط العشر (عام 1974)، والسعي لإقامة سلطة وطنية (مقاتلة) على أيّ بقعة يتمّ تحريرها من الاحتلال. وحمل ذلك مفهوم التخلي عمليًا عن تحرير كامل التراب الفلسطيني، والتراجع عن هدف إقامة دولة ديمقراطية تتعايش فيها كلّ الأديان.

منذ ذلك الوقت تحولت الإستراتيجية الفلسطينية إلى إستراتيجية البحث عن مقعد في "قطار التسوية"، ومحاولة انتزاع اعتراف دولي بها، من أجل إقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة منذ عام 1967 (الضفة والقطاع). وعلى الصعيد الميداني، تحولت قاعدة الارتكاز في لبنان إلى منطقة نفوذ وورقة قوة لتأكيد مكانه منظمة التحرير، وحقها في المشاركة في التسوية المتخيلة، وتحولت إستراتيجية الكفاح المسلح وحرب الشعب إلى إستراتيجية الدفاع عن الثورة، في ظلّ محاولات العدو الصهيوني إضعافها والقضاء عليها، وإلى الدفاع عن الذات في خضم المعارك الداخلية التي خاضتها مع أطراف عربية للدفاع عن وجود الثورة وإنجازاتها، وأصبح القرار الفلسطيني المستقل ومقررات مؤتمر القمة العربي في الرباط بوابةً للدخول في معترك التسوية. وفي هذه المرحلة، حافظت القيادة الفلسطينية على المقاومة المسلحة من دون أن ترقى بها إلى إستراتيجية الحرب الشعبية، في وقتٍ كانت فيه تتلمس طريقها نحو التسوية.

جاء التحول الأبرز في الإستراتيجية الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر (عام 1988)؛ إذ كرست قراراته الاتجاه، على نحوٍ نهائي، إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، ومهدت الطريق للاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242. وقد انعكس هذا الأمر على برنامج قيادة "منظمة التحرير الفلسطينية" في الانتفاضة الأولى التي أثمرت، سياسيًا، مشاركة وفد فلسطيني ضمن مظلة أردنية في مؤتمر مدريد للسلام (عام 1991).

غير أنّ اتفاق أوسلو، مقارنةً بما سبق، نقل الإستراتيجية الفلسطينية إلى وضع جديد كليًّا؛ إذ تمّ التخلي عن الكفاح المسلح، واعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، في حين اعترفت إسرائيل بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الوحيدة التي تمثل الفلسطينيين في مفاوضات الحلّ النهائي وترتيباته، بمعنى أنها لم تعترف بأيّ حقّ من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، واكتفت بالاعتراف بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير.

كما أنّ الانسحاب من المناطق التي اصطُلح على تسميتها مناطق "أ"، وقد شملت المدن الكبرى وتمّ تسليم إدارتها للسلطة الفلسطينية، أُطلق عليه اسم إعادة انتشار للجيش الإسرائيلي، بدلًا من الانسحاب من هذه المناطق، وهو الوضع الذي لم يدم طويلًا؛ إذ أعاد الجيش الإسرائيلي اقتحامها في الانتفاضة الثانية. وأصبح الهدف هو حلّ الدولتين، وأصبحت الإستراتيجية الوحيدة المتاحة هي المفاوضات لفترة انتقالية تمتد إلى 5 سنوات قبل الوصول إلى الحل النهائي المنشود.

أدرك الرئيس ياسر عرفات أنّ المفاوضات قد وصلت إلى أفق مسدود في سنة 2000، فقام برعاية الانتفاضة الثانية، بل إنه شجع على أن تنحو منحًى عسكريًا، معتقدًا أنّ من شأن ذلك ربط مفهوم الأمن الإسرائيلي بالسلام مع الفلسطينيين، والعودة إلى المفاوضات من موقع أقوى. غير أنّ ردّة فعل الاحتلال وظهور نمط العمليات الاستشهادية ومشاركة أغلبيّة الفصائل فيها، خلط كلّ الحسابات، واستشهد ياسر عرفات بعد حصاره، لتعود دائرة المفاوضات من جديد ضمن مرجعية جديدة قوامها ما يمكن أن يتفق عليه أطراف النزاع، وبذلك أصبح كلّ شيء متنازعًا فيه. ولم يعد الاحتلال والاستيطان وشرعيته موضوع المفاوضات التي غرقت في تفاصيل أدّت هي نفسها إلى تفاصيل جديدة، وأصبحت المفاوضات تلد مفاوضات أخرى، من دون التوصل إلى أيّ نتيجة، مع مرور نحو ربع قرن على اتفاق أوسلو. وعلى الرغم من كلّ التنازلات التي قدمها الطرف الفلسطيني، وسياسة التنسيق الأمني، وربط أغلبيّة الشؤون اليومية الفلسطينية بسياسة الاحتلال وإجراءاته، فإنّ تحقيق حلّ الدولتين في ظلّ مناخ المفاوضات المستمرة، والسياسة الصهيونية ونزوعها نحو اليمين الصهيوني المتطرف، وفي ظلّ ارتفاع عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس إلى نحو 750 ألف مستوطن، قد أصبح وهمًا في نظر أغلب الملاحظين. ومرةً أخرى وجد الشعب الفلسطيني ظهره إلى الجدار، بعد أن انهار المشروع الوطني الفلسطيني الهادف إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع أو كاد. وفي الوقت نفسه، فهو يعاني حالة الانقسام الفلسطيني الجغرافي والسياسي، ويتمّ حصار مشروع المقاومة في قطاع غزة بعد ثلاث حروب شُنّت عليها.

لم يكن حادث مقتل 4 شبان عرب في قطاع غزة، في إثر حادث سير مع سيارة عسكرية صهيونيه في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1987، سوى شرارة أشعلت سهلًا وأطلقت الانتفاضة الأولى التي استمرت 6 سنوات. أمّا في 8 أيلول/ سبتمبر 2000، فقد اندلعت مواجهة بين حراس أرئيل شارون ومصلّين في المسجد الأقصى، خلال زيارة له للحرم الشريف، ما ألهب الانتفاضة الثانية التي غلب عليها الطابع العسكري والعمليات الاستشهادية. وفي الحرب الأخيرة على غزة (صيف 2014)، لم تكن حصيلة الشهداء أربعةً فحسب، بل كانت أكثر من 2000 شهيد. وأمّا المسجد الأقصى، فقد أدمن المرابطون فيه التصدي لمحاولات اقتحامه اليومية. وتجاوز العدو الصهيوني ذلك إلى منع المصلّين المسلمين من دخوله في أوقات محددة لإفساح المجال لإقامة صلوات يهودية فيه، وهو يسعى هذه الأيام، بعد نجاحه في التقسيم الزماني، إلى تقسيم المكان وانتزاع أجزاء كاملة منه من أيدي الفلسطينيين، كما فعل سابقًا في الحرم الإبراهيمي في الخليل تمامًا.

من الواضح أنّ تلك الحوادث لم تكن سوى الشرارة التي أشعلت الانتفاضتين السابقتين، بعد أن تراكمت أوضاع موضوعية تستدعي من الشعب الفلسطيني حشد كلّ قواه من أجل الدفاع عن حقوقه المشروعة. جاءت الانتفاضة الأولى بعد الخروج من بيروت (عام 1982)، وحرب المخيمات، وتوزّع قوات الثورة الفلسطينية في المنافي العربية. في حين جاءت الانتفاضة الثانية بعد فشل محادثات كامب ديفيد، واقتناع ياسر عرفات بأنه لا بدّ من ممارسة ضغط إضافي لحمل الكيان الصهيوني على قبول الحدّ الأدنى من المطالب الفلسطينية.

وعلى الرغم من أنّ مشروع أوسلو فشل تمامًا، وأنّ المفاوضات ظلّت في مكانها ثمّ توقفت، وأنّ الاستيطان يكاد يبتلع الضفة الغربية، وأنّ حلّ الدولتين قد التهمته المستوطنات، وأنّ محاولات المصالحة الفلسطينية باتت حلمًا – في وقت تمّ تكريس الانقسام فيه كابوسًا ثقيلًا، وقطاع غزة محاصر بعد ثلاث حروب خاضها منفردًا – وأنّ القضية الفلسطينية بوصفها قضيةً عربيةً مركزيةً تراجعت عن موقعها، وأنّ بعض العرب أضحوا مشغولين بحروبهم ومعاركهم وفتنهم الداخلية، فإنّه لم تَجرِ بلورة أيّ سياسة فلسطينية جديدة للخروج من عنق الزجاجة. ومن ثمّ، يثور سؤال كبير: لماذا تأخرت الانتفاضة الفلسطينية كلّ هذا الوقت على الرغم من توافر كلّ الأوضاع لإطلاقها؟

إنّ العامل الأبرز والأهم هو غياب الإرادة السياسية لدى قيادة السلطة الوطنية، وتبنيها لمفاهيم مختلفة حول آليات الحلّ ومساراته، وهو ما يتناقض بالضرورة مع رغبتها في إطلاق انتفاضة في وجه المحتل، بل لعلها كانت تسعى جاهدةً، عبر آليات التنسيق الأمني، إلى إجهاض أيّ حراك وإطفاء أيّ شرارة قد تؤدي إلى اندلاع انتفاضة ثالثة، سواء عبر قمعها، أو عبر احتوائها موقّتًا، وهكذا يتمّ الالتفاف عليها وإنهاؤها في مهدها.

في البداية، ينبغي الانتباه إلى وجود متغيرات كبيرة طرأت على نهج السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنيّة وأدائها، في مرحلتها الجديدة، بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات؛ إذ إنّ القيادة الحالية قد أعادت إنتاج "أوسلو"، ورأت أنّ الانتفاضة الثانية كانت كارثةً، وأنّها أنتجت ويلات للشعب الفلسطيني. وتميز النهج الجديد باعتماد خيار المفاوضات وسيلةً وحيدةً، لا ثانيَ لها، لانتزاع ما يمكن من حقوق للشعب الفلسطيني، ومحاربة كلّ وسائل المقاومة المشروعة الأخرى وأساليبها. ومن ثمّ، غدت الصواريخ عبثًا، والدعوة إلى المقاومة في الضفة تستهدف إعادة الفوضى، أو التآمر على السلطة والانقلاب عليها لبسط سيطرة حماس.

كما تمّت إعادة تأهيل أجهزة الأمن الفلسطينية وفق خطة الجنرال الأميركي دايتون، وهي خطة رفعت وتيرة التنسيق الأمني مع العدو إلى درجات غير مسبوقة. وتولّت أجهزة الأمن الفلسطينية، إضافةً إلى دورها في تبادل المعلومات الاستخبارية، مهمّة إحباط الحراكات الجماهيرية، ومنعها من التوجه في اتجاه حواجز الاحتلال، إلى حدّ الاشتباك معها أحيانًا، واعتقال المشاركين فيها بذرائع واهية، مثل حمايتهم من رصاص العدو وبطشه؛ وذلك في وقت تقف فيه مكتوفة الأيدي أمام توغل جيش الاحتلال أو المستوطنين في مناطقها. ولعله يلاحظ، في هذا السياق، أنّ الهبات التي أخذت طابعًا مستمرًا ومتواصلًا، هي تلك التي حدثت في المناطق التي لا تخضع لسيطرة السلطة الأمنيّة؛ مثل القدس وضواحيها والريف الفلسطيني.

من جهة أخرى، لجأت السلطة إلى محاولة إيهام الجمهور الفلسطيني بأنه توجد حلول ومبادرات جديدة، وإلى إشغاله دومًا بمتابعة "بالونات فارغة"، عبر الحديث عن مُهل تُعطى للعدو وللمجتمع الدولي، قبل الإعلان عن فشل مسار التسوية والمفاوضات، أو التلويح باللجوء إلى المنظمات الدولية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتقديم شكاوى إلى محكمة الجنايات، من دون أن يتحقق شيء ملموس في كلّ ذلك، حتى بات واضحًا أنّ الهدف هو كسب الوقت واستمرار تخدير الجمهور، عبر إيهامه بوجود إجراءات وشيكة مقبلة، سواء في اتجاه

فتح باب المفاوضات، أو التلويح باتخاذ إجراءاتٍ، دوليةً كانت أو محليةً، لم تتحقّق؛ كما هي الحال بالنسبة إلى قرارات المجلس المركزي، بشأن وقف التنسيق الأمني، أو التلويح بقنبلة سيلقيها الرئيس محمود عباس أثناء إلقاء خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك كلّه بغية إبقاء الحراك السياسي للسلطة بوصفه البديل الوحيد المتاح.

يعتقد بعضهم أنّ من العوامل التي ساهمت في تأخر اندلاع الانتفاضة، وجود ربع مليون موظف يعملون في دوائر السلطة الفلسطينية وأجهزتها، يعيلون نحو مليون مواطن. وكان نجاح السلطة الفلسطينية بدءًا من عهد حكومة سلام فياض في فرض نمط حياة استهلاكي على المواطنين، عبر تشجيع البنوك على منح القروض الاستهلاكية، وحَفْز التعاون مع العدو والارتباط الاقتصادي به. إضافةً إلى قيام العدو مؤخرًا بمنح تسهيلات للمواطنين على مستوى التنقل والعمل في داخل الأراضي الفلسطينية.

ولكن غاب عن هؤلاء أنّ الوضع الاقتصادي للمواطن الفلسطيني، عشية اندلاع الانتفاضتين الأولى والثانية، كان أفضل كثيرًا من الوضع الحالي، سواء من حيث معدل الدخل أو فرص العمل المتاحة، نتيجة قيام الكيان الصهيوني بفتح سوق العمل لديه أمام عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك، لم يتردد هؤلاء في الالتحاق بصفوف شعبهم وخسارة وظائفهم وأعمالهم؛ أي إنّ نظرية السبب الاقتصادي تُضعفها التجربة السابقة في الانتفاضتين، وأنّ الهمّ الوطني والتطلع إلى الحرية يتجاوز محاولات التدجين عبر التحكم في لقمة العيش.

ممّا لا شك فيه أنّ الانقسام الفلسطيني وتعثّر جهد المصالحة قد ساهمَا في تأخر اندلاع الانتفاضة الثالثة. وفي هذا السياق، ينبغي الانتباه، إلى أنّ هذا العائق يتجاوز موضوعة الانقسام، وعدم الاتفاق على برنامج ومشروع وطني موحّد لمواجهة الاحتلال، إلى حالة الاستقطاب الجماهيري الحادة بين طرفي الانقسام. فهذه الحال هي التي جعلت موضوع الانقسام يطغى على مسألة مواجهة العدو، مع ارتباط ذلك بتأكّلٍ في وضع الفصائل الفلسطينية، وانحسار قدرة أغلبيّتها على التأثير، وذوبان معظمها في أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، واختفاء القيادات الفاعلة والمؤثّرة في المشهد السياسي والجماهيري الفلسطيني.

لم يكن المشهد في الشتات الفلسطيني أفضل حالًا، وهو الذي وقف بكلّ قواه وإمكاناته داعمًا للانتفاضات السابقة ومؤيّدًا له؛ سواء عبر التبرعات والتكافل الأسري، أو من خلال التأييد السياسي والحراك الجماهيري. وقد تمكّن سابقًا من إطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وقادتها حتى مرحلة أوسلو. تمّ تدمير الشتات في لبنان أولًا، ومن ثمّ في سورية، وتكفلت حرب الخليج بإنهاء وجود أكبر تجمّع فلسطيني خارج فلسطين والأردن في الكويت، كما ساهم الانقسام الفلسطيني، وتغييب منظمة التحرير ومؤسساتها، وإنهاء دورها الفعلي، وتحويل مكاتبها إلى سفارات للسلطة، وتراجع دور الاتحادات والهيئات الشعبية، في إضعاف تأثير الشتات الفلسطيني في مجمل النضال الفلسطيني، بما في ذلك القدرة على تشجيع انتفاضة جديدة ودعمها ورعايتها.

وإذا كان من المتوقع أن تلهب أحداث الربيع العربي أفكار الشباب الفلسطيني، فإنّ نجاح بعض الثورات وإخفاق بعضها الآخر، والحروب الأهلية التي نشبت، كلّها أسباب أدّت إلى انتهاج سياسة انتظارية؛ بمعنى أنها تنتظر وتتوقع وتتحسّب ما يمكن أن تؤول إليه الأمور، ومدى تأثيرها في الوضع الفلسطيني وملفاته المختلفة، سواء كان التأثير سلبيًا أو إيجابيًا، كما أنّها تخشى من أنّ انشغال العرب والعالم بالملفات العربية الساخنة وبالحرب على الإرهاب، يمكن أن يسمح للعدو الصهيوني بالتفرّد بأيّ انتفاضة جديدة، إضافةً إلى التخوف من أنها لن تحوز على الدعم العربي المادي والسياسي والمعنوي الكافي.

- 3 -

من نافلة القول أنْ نذكر أنّ شكل الانتفاضة الثالثة سيحدّده تطور الوقائع على الأرض، وأنّه لن يكون تكرارًا لأيّ صورة من الصور النمطية في الانتفاضات السابقة. كما أنّ هذه الورقة ستتجاوز الجدل القائم بشأن توصيف الانتفاضة، سواء كانت حراكًا أو هبّةً أو انتفاضةً؛ لما في ذلك من حكم مسبق على نتائجها، تبعًا للصفة التي تطلق عليها. لكنّ الأمر الثابت، في هذه الورقة، هو اعتبار الانتفاضة الجماهيرية إستراتيجية الشعب الفلسطيني لدحر الاحتلال، من دون قيد أو شرط، ومن دون العودة إلى دائرة المفاوضات، أو انتظار ما سيؤول إليه الوضع العربي. ويستند ذلك أساسًا إلى أنّ الاحتلال والاستيطان وكلّ تصرفات المحتل هي غير شرعية، وأنه لا يجوز

أن يكافأ المحتل على احتلاله، وهي قاعدة تختلف كليًّا عن قاعدة ربط الحقوق المشروعة بنتائجَ لِمفاوضات سقفُها هو ما يتفق عليه أطرافها، وعَدّ مجمل القضايا التي تناقش، بما فيها الأراضي، أمورًا متنازعًا فيها. ثمّة سوابق لذلك حين انسحب العدو الصهيوني من جنوب لبنان عام 2000، من دون مفاوضات، وحين أعاد انتشاره – بحسب التوصيف الإسرائيلي – من قطاع غزة. كما أنّ شواهد التاريخ الحديث حاضرة في المفاوضات الأميركية الفيتنامية، حين رفض الفيتناميون نقاش أيّ مسألة تتعلق بمستقبل فيتنام، وأصروا على نقطة واحدة هي الانسحاب الأميركي. وثمّة إدراك متزايد مفاده أنّ المفاوضات لن تصل إلى نتيجة مادام ينبثق منها كلّ يوم تفصيل جديد.

ولعله من المفيد أن نذكر، في هذا السياق، أنّ العقيدة الصهيونية تشكّل عائقًا حقيقيًّا أمام مبدأ الانسحاب والاعتراف به عبر مفاوضات مع الجانب الفلسطيني؛ لأنّ في ذلك إقرارًا بالتخلي عن حقوق تاريخية من وجهة نظر صهيونية؛ لذلك أطلق العدو مُسمّى "إعادة انتشار" على قواته في المدن الفلسطينية في أعقاب اتفاق أوسلو، وهو المسمّى نفسه الذي أطلقه حين انسحابه من قطاع غزة. ولنا أن نتوقع بعد سنوات من النضال في الانتفاضة، والتمسك بهدفها في دحر الاحتلال، أن يصل العدو إلى درجة من الإنهاك والانقسام الداخلي، وأن يعاني العزلة والضغط الدولي، وأن يترهل جيشه الذي تجبره الانتفاضة على التحول إلى قوات شرطية (كما حدث سابقًا، وكما يحدث حاليًّا عبر تراجع هيئة الأركان عن خطة تدريب الجيش المقترحة لحاجتها إليه في مهمّات لقمع الانتفاضة). وحينئذٍ، قد يكون الخيار الأكثر ملاءمةً الذي يضطر إليه هو "إعادة الانتشار"، والانسحاب من المناطق المحتلة في حرب 1967، وتفكيك المستوطنات، وإطلاق الأسرى، من دون أيّ التزامات مسبقة تُفرض على الجانب الفلسطيني. وهذا السيناريو المتخيل يضع في حسابه إجبار العدو على القيام بخطوات تخدم البرنامج المرحلي، وفي الوقت نفسه لا يُقدّم أيّ تنازل يتعلق بفلسطين التاريخية، وبالحقوق الأخرى للشعب الفلسطيني، ويُبقي الباب مفتوحًا لتحقيقها في ضوء موازين القوى والتطورات التي تحدث.

لا شكّ في أنّ تحقيق هذا الهدف ليس شعارًا نظريًّا بقدر ما هو مرتبط بقدرة الشعب العربي الفلسطيني على النضال من أجل تحقيقه، ومدى الدعم والتأييد المُقدّم له من المجتمعات العربية والدولية. فهو برنامج نضالي

عماده الشعب الفلسطيني في كلّ فلسطين، يستند إلى انتفاضه شعبية واسعة تُشكّل الإطار العامّ للنضال الفلسطيني في المرحلة المقبلة، ويضمّ في داخله كلّ أشكال الحراك الجماهيري والمقاومة.

إنّ الانتفاضة شكل متقدم من أشكال النضال الفلسطيني، تقوم بها الجماهير العريضة، ويقتضي نجاحها مشاركة أوسع قطاع من النساء والرجال والشباب والشيوخ، من الشرائح الاجتماعية المختلفة، ومجمل القوى السياسية والوطنية والاتجاهات الفكرية المتفقة على دحر الاحتلال. وتتضمن فعالياتها كلّ نشاط جماهيري مُعادٍ للاحتلال، رافضٍ لوجوده، مناهضٍ لممارساته؛ من تظاهرات شعبية، واعتصامات، ومسيرات، ومهرجانات، وتشييعٍ للشهداء، ورعايةٍ لأسرهم، واهتمامٍ بالأسرى، وزيارةٍ للجرحى، كما أنّها تشمل اشتباك الشبان – حيث توجد الحواجز الصهيونية وفي نقاط التماسّ – مع مستوطنيه، وتنظيم لجان حراسة لحماية القرى الفلسطينية من هجمات المستوطنين، وقطع الطرق وتعويق الحركة فيها، إضافةً إلى مقاطعة بضائع المحتلّ ومنتوجاته مقاطعةً كاملةً، وترك العمل في أسواقه، والامتناع عن دفع الضرائب والمخالفات والرسوم، وفضح المتعاونين مع العدو وعزلهم في بيئتهم الاجتماعية، وإجبارهم على إعلان توبتهم علنًا كما تمّ ذلك خلال الانتفاضة الأولى، ويستلزم ذلك كلّه تشكيل قيادات محلّية لها صفة تمثيلية لمجتمعاتها، وعلى مستوى الوطن أيضًا، تهتمّ بفعاليات الانتفاضة اليومية، علاوةً على اهتمامها بتسيير شؤون الحياة اليومية ضمن اقتصاد مقاوم، وتكافل اجتماعي، وتضامن المجتمع المحلّي، يعززّها في ذلك ويشدّ من أزرها تضامن المجتمع الفلسطيني في الشتات، وتأييد الجمهور العربي، مع السعي لتحقيق عزلة اسرائيل على مستوى العالم.

وينبغي التمييز بين إقحام البعض للمظاهر العسكرية في الانتفاضة؛ مثل ظهور المسلحين في المدن والقرى، أو إطلاق النار خلال الفعاليات الجماهيرية، وبين حقّ الشعب الفلسطيني في ممارسة كلّ أشكال النضال؛ بما فيه النضال المسلح بوصفه أحد وسائل النضال الرئيسة المتاحة والمشروعة للتحرر من الاحتلال. غير أنّ استخدام السلاح، إنْ دعت الضرورة إليه، يجب أن يكون بعيدًا عن أماكن فعاليات الانتفاضة الجماهيرية، وهو في كلّ الأحوال ليس بديلًا منها، بل هو مساعد لها ومُشعل لشراراتها المتعاقبة، ووسيلة لمعاقبة العدو في عمق مراكزه كلّما ارتكب مذبحةً جديدةً في حق المدنيين. والمجموعات الفدائية، في مجمل عملها، تستهدف قواته العسكرية ومستوطنيه الذين يجب ردع اعتداءاتهم المسلحة على القرى والتصدي لها. وغنيٌّ عن القول إنّ هذه

المجموعات يجب أن تكون سرّيةً، وألّا تظهر بسلاحها للعلن، وأن تكون بعيدةً عن فعاليات الانتفاضة اليومية، وألّا تتدخل فيها. فعناصرها جنود مجهولون يعملون في الخفاء، بنكران للذات، وهُم بعيدون كلّ البعد عن أيّ مظاهر استعراضية.

وغنيّ عن القول، أيضًا، إنّ أحد المخاطر الكبرى التي تهدّد الانتفاضة الحالية، يكمن في إحلال النخب المسلحة مكان العمل الجماهيري الواسع المشارك والمحرك لمختلف نشاطاتها، إذ يسهل حينها عزل هذه النخب ومطاردتها والقضاء عليها. أمّا العدو، فلن يتمكن – مهما بلغت قوته – من عزل جمهور شعب كامل مستعد للتضحية أو القضاء على انتفاضته.

نخلص إلى القول إنّ عوامل نجاح هذه الإستراتيجية النضالية للشعب الفلسطيني تكمن في المحافظة على البعد الشعبي للانتفاضة، ومقاومة محاولات الالتفاف عليها تحت شعار جَنْيِ مكاسب سياسية تمكّن من العودة إلى سياسة المفاوضات السابقة، مع أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية التي ستُرسّخ عبر المواجهات اليومية، والتركيز على مواجهة العدو الصهيوني وإنهاكه وإضعاف جبهته الداخلية، وعدم الانقياد لأيّ صدام مع السلطة الفلسطينية وأجهزتها، وربط النضال الفلسطيني في مختلف المناطق (الضفة والقطاع و48) ببرنامج موحّد، وتفعيل الشتات الفلسطيني والدعم العربي الشعبي والمقاطعة الدولية للكيان الصهيوني، على المستوى العالمي، وصولًا إلى نموذج عزلة النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

منطقتنا حبلى بالأحداث وقد تتدحرج "كرة الثلج"، لنرى كيانًا صهيونيًا قد زاد ضعفه محاصرًا بين انتفاضة شعبية وحرب في قطاع غزة المحاصر، تنضمّ إليها أطراف أخرى من جهة، وعزلة عربية ودولية شاملة تجاهه، تجبره على الانكفاء والتراجع من جهة أخرى.

نحو اقتصاد سياسي لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية

طارق دعنا

ملخص

تُجادل هذه الورقة في أن أي محاولة لإعادة بناء مشروع وطني فلسطيني، يتخلص بها من أغلال السياق الذي أنتجته اتفاقات أوسلو وتقييداته، ويكون قادرًا على مجابهة البنية الاستعمارية فعلًا؛ لا بُدّ لها من بناء قاعدة اقتصادية مستقلة، تكون أساسًا لإعادة بناء البِنى السياسية والاجتماعية المشتتة والمجزأة ومرافقة لها. فمنذ سنوات الاحتلال الأولى يتبين، بجلاء، الجانبُ الاقتصادي للإستراتيجيات الاستعمارية، الهادفة إلى إجهاض بناء قواعد اقتصادية وتنموية، تدعم قيام مشروع وطني فاعل.

ولقد تكرست هذه النظرة بعد اتفاقيات أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية؛ بحيث فقَدَ الجسم السياسي الفلسطيني الرسمي ما تبقى له من استقلال، وأصبح رهنًا بالريع المالي المشروط، وعرضة للابتزاز والضغط، بناءً على أجندة الدول المانحة والمتوافقة مع الأجندة الإسرائيلية. إن البنية الاستعمارية وتفاعلها مع التدخلات الخارجية في تصميم السياسات الاقتصادية للسلطة، قد أدى إلى خلق أشكال جديدة من الفجوات الاجتماعية والطبقية والمناطقية؛ ما أدّى إلى انقسامات مجتمعية، من شأنها عرقلة بناء مشروع وطني وحدوي. كما أن فقدان القاعدة الاقتصادية المستقلة قد أدى إلى تدخل القوى الخارجية في إعادة هندسة المجتمع الفلسطيني، على نحو يتعارض ومتطلبات السياق المحلي القابع تحت قبضة البنية الاستعمارية. يظهر هذا بيِّنًا في مشاريع المنظمات غير الحكومية الغربية الناشطة في المناطق المحتلة، وقدرتها على تحييد شرائح اجتماعية متعلمة ومهنية.

يغلب على الرؤى والتحليلات الطابعُ السياسي والمؤسساتي وهو ذو أهمية قصوى بلا شك، وعلى الرغم من تزايد الأصوات المنادية بإستراتيجية وطنية جديدة ذات توجهات وأفكار جديدة اليوم، لا يزال البُعد الاقتصادي غائبًا إلى حدٍّ بعيد.

تحاول هذه الورقة أن تساهم في سدّ هذه الفجوة، فتحفز على التفكير والنقاش في أهمية بناء قواعد اقتصادية، من أجل ضمان صلابة أي مشروع وطني مستقبلي ومناعته.

مقدمة

يحتّم ترابطُ الاقتصاد والسياسة الجدلي، على الجهد الساعي لإعادة بناء مشروع وطني ذي بُعد تحرري مقاوم، أن يأخذ في حسبانه بناءَ قاعدة اقتصادية تناقض هذا الواقع الاقتصادي – السياسي الذي فرضته اتفاقية أوسلو، وتتجاوزه. ففي الواقع، لا يمكن فهم الظواهر السياسية بمعزل عن الاقتصاد، كما لا يمكن فهم ديناميات الاقتصاد من دون فهم المؤثرات السياسية المرتبطة بها، فالسياسي والاقتصادي مترابطان ترابطًا جدليًّا، ولا يمكن فصلهما أو تحييد أحدهما من دون النظر إلى الآخر. وبذلك، يتطلّب بناء مشروع سياسي – إن أُريدَ له أن يكون متينًا ومستقلًا وقادرًا على ردع الابتزاز الخارجي ومحاولات فرض التبعية – توافر قواعد وبِنى اقتصادية تدعمه.

وفي الحالة الفلسطينية، من الواضح أن غياب القاعدة الاقتصادية، أو سوء استخدامها – عندما توافرت نسبيًا في بعض المراحل السابقة لأوسلو – قد مثّل، دائمًا، معضلة كبيرة في مسار بناء مشروع وطني فاعل وقادر على تحقيق مكتسبات سياسية ملموسة.

لقد كان لنشأة حركة التحرر الوطني الفلسطيني في الخارج دور كبير في تجنب المقيِّدات الاقتصادية، وحالة التبعية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على المناطق المحتلة؛ بحيث استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية توفير مصادر التمويل اللازمة، وبناء مشاريع إنتاجية، كما هو الحال مع مشروع "صامد"، وما تضمنه من مشاريع زراعية وصناعية، ساهمت في دعم صمود المخيمات في الأردن ولبنان، واكتفت ذاتيًّا بمصادر تمويل حيوية. غير أنه، في أحيان أخرى، تم استغلال المصادر المالية لتحقيق مصالح فئوية وإقصاء الآخرين، ويَضَحُ ذلك في سوء استخدام الأموال المخصصة لدعم إستراتيجية "صمود" عبر اللجنة الفلسطينية – الأردنية المشتركة خلال عقد الثمانينيات؛ بحيث شجع هذا النهج على التلاعب والاحتكار، وأفضى إلى ممارسات فاسدة، وتضارب في مشاريع التنمية. "وفي حين كان الهدف المعلن لصندوق الصمود دعم قطاعات التعليم والزراعة والصحة

والإسكان، كان المستفيدون الرئيسون من كبار المُلّاك، وموظفي الخدمة المدنية الأردنيين (في الضفة الغربية)، وجماعات مهنية، يحصلون على قروض إسكان سخية"[79].

وفي بداية التسعينيَّات، عانت منظمة التحرير ندرة الموارد المالية، وكانت على وشك الإفلاس التام بسبب نضوب مصادرها التمويلية، وخصوصًا القادمة من دول الخليج، بسبب موقف المنظمة المتعاطف مع صدام حسين في غزوهِ الكويتَ. ومثَّلت الحالة الاقتصادية المتدهورة للمنظمة أحد العوامل الدافعة باتجاه التسوية السلمية، والدخول في عملية أوسلو.

وبعد قيام سلطة الحكم الذاتي، ضمن معادلة علاقات السيطرة والتبعية التي يفرضها المستعمِر على المستعمَر، تم شل قدرة الفلسطينيين على إدارة مواردهم الاقتصادية والطبيعية، وبناء قاعدة اقتصادية مستقلة تستند إليها المشاريع السياسية الوطنية. وقد أدّى اعتماد السلطة على المساعدات الأجنبية المشروطة، إلى اختراق الحركة الوطنية الفلسطينية وفئات لا يستهان بها من الشعب الفلسطيني، وربطها بشبكات مصالح معقدة، مرتبطة ببنية السلطة الريعية. وبهذا، كان الضغط الاقتصادي أحد العوامل التي أدت إلى تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية وتشتتها، وعدم قدرتها على وضع إستراتيجيات بديلة. كما أن الطريقة التي تم بها تصميم اقتصاد السلطة وإدارته، منذ أوسلو، قد أنتج شبكات مصالح واسعة، وفئات من الرأسماليين والبيروقراطيين المستفيدين من الأوضاع السياسية – الاقتصادية الراهنة؛ ما مثّل عقبة كبيرة في طريق إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية.

اتفاقية أوسلو وملحقاتها الاقتصادية

أفضت اتفاقية أوسلو الموقّعة عام 1993 إلى تحولات جذرية في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية ووظائفها؛ بحيث تم السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالعودة، وإنشاء سلطة حكم ذاتي لإدارة المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، في سياق حالة جغرافية مُحكَمة الحصار ومقطّعة الأوصال لا تتجاوز الـ 18٪

[79] Salim Tamari, "The Palestinian Movement in Transition: Historical Reversals and the Uprising," *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 2 (1990/1991), pp. 57-70, accessed on 9/8/2016, at: http://www.palestine-studies.org/jps/fulltext/41238

من مساحة الضفة الغربية، بينما بقيت معظم مساحة الضفة الغربية التي تتميز بتوافر الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية، تحت السيطرة العسكرية والاستيطانية الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، تم وضع ركائز نظام اقتصادي يسترشد بمبادئ اقتصاد السوق الحرة، وأصبح من المألوف استخدام لغة الاقتصاد الرسمي، كالنمو، والاستثمار، وتداول خطاب التنمية ذي المرجعية الدولية، والمصطلحات التقنية المدعّمة بمنطق الإحصاءات والأرقام والجداول. وفي خضم هذه الديناميكية، تم فرض ميكانيزمات لإعادة تشكيل الوعي الفلسطيني بعيدًا من مبادئ التحرر والمقاومة وتقرير المصير، وباتجاه قضايا بناء الدولة، والحكم الرشيد، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وحكم القانون، والأمن والاستقرار السياسي، ورواتب القطاع العام، وغيرها من القضايا الشائعة في الكثير من الدول النامية التي اندمجت في نطاق العولمة الرأسمالية. لكن تبقى هناك اختلافات بنيوية عميقة بين دول العالم الأخرى ذات السيادة الجغرافية والسياسية (على الأقل نظريًا)، وبين استثنائية الوضع الفلسطيني القابع تحت سيطرة الاحتلال العسكري والاستعمار الاستيطاني المسيطر كل السيطرة على الأراضي، والمصادر الطبيعية، والمياه، والحدود، والمتحكم بالحياة اليومية للفلسطينيين، بما في ذلك قرارات النخب السياسية ومؤسساتهم الرسمية التي أنشأتها اتفاقية أوسلو.

لم تأت اتفاقية أوسلو ومرفقاتها الاقتصادية – وبالتحديد بروتوكول باريس سنة 1994 – كضامن للشروط الإسرائيلية السياسية والأمنية، واستكمال السيطرة الكولونيالية على أراضي المناطق الفلسطينية المحتلّة عام 1967 ومصادرها فحسب، بل أتت، مع ذلك، استجابةً فورية لمتطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد الإسرائيلي، والتحول نحو اللبرلة الاقتصادية منذ أواسط الثمانينيات؛ ما يتطلّب مناخًا ملائمًا من الاستقرار السياسي، لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات[80]. لقد مثّلت الانتفاضة الأولى عام 1987 تهديدًا غير متوقع للاستقرار السياسي الذي رغبت فيه الحكومة الإسرائيلية؛ من أجل إتمام نجاح عملية التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وهكذا، كانت اتفاقية أوسلو أشبه بطوق النجاة الذي ضمن فرض الاستقرار، مع استمرار السيطرة

[80] Jonathan Nitzan & Shimshon Bichler, *The Global Political Economy of Israel* (London, Virginia: Pluto Press, 2002), pp. 247- 375.

الإسرائيلية على المقدرات والمصادر الفلسطينية، وإعفاء إسرائيل، كقوة احتلال، من التزاماتها القانونية والخدماتية تجاه السكان، وذلك بنقل الصلاحيات المدنية إلى السلطة الفلسطينية.

لقد ضمنت إسرائيل مأسسة حالة التبعية الاقتصادية للمناطق المحتلة عبر بروتوكول باريس الاقتصادي، والذي لم يؤدِّ إلى أي تغيّر في طبيعة العلاقات الاقتصادية، والسيطرة الاستعمارية التي سادت منذ احتلال 1967. فقد فرض بروتوكول باريس اتحادًا جمركيًا يُلزم السلطة الفلسطينية اتباع سياسة إسرائيل التجارية والتعريفية، وقلّص من دور السلطة في اتخاذ سياسات ضريبية. وقد ضمن البروتوكول سيطرة إسرائيل على عائدات الضريبة التي تتولى تحصيلها، بالنيابة عن السلطة، على البضائع والسلع الصادرة أو الواردة إلى السوق الفلسطينية، عبر الحدود البرية والموانئ البحرية التي تتحكم بها إسرائيل كليًّا، وبذلك ضمنت إسرائيل السيطرة على مورد حيوي لميزانية السلطة. وقد درجت العادة على استغلال إسرائيل أموال الضرائب كورقة ضغط على السلطة الفلسطينية وابتزازها، في حال قيامها بخطوات غير مرغوب فيها إسرائيليًّا.

علاوة على ذلك، كان للمنطق الاقتصادي الذي ارتكزت عليه "عملية أوسلو" أهمية بالغة في فهم الواقع التنموي الفلسطيني؛ بحيث إنها قامت على أسس ما يسمى "ثمار السلام"[81]، أو "سلام الأسواق"، أو "سلام الأعمال" كما سمّاه بعضهم، والذي يضع مسائل التكامل والرفاه الاقتصاديَّيْن مؤشرًا أساسيًا على نجاح "عملية السلام"، مع تجاهل تام للمسائل السياسية المحورية التي كانت هي لبَّ الصراع على مدى ما يقارب سبعة عقود من الاحتلال. ففي ظل النظام العالمي الجديد والعولمة، وعِد الفلسطينيون برفاه اقتصادي غير مسبوق إذا قبلوا بالتسوية السلمية، حتى إن بعض المتفائلين ذهبوا إلى القول بأن قطاع غزة سيصبح سنغافورة الشرق الأوسط. كما أن إسرائيل كانت ترى في أوسلو أداة فعالة في كسر المقاطعة العربية الاقتصادية، وبناء علاقات تجارية ودبلوماسية مع الدول العربية واختراق أسواقها.

وبالفعل، كانت للرؤية الإسرائيلية، في ما يتعلق بالمنافع الاقتصادية لعملية السلام، انعكاسات إيجابية على نمو الاقتصاد الإسرائيلي، ففي الفترة ما بين 1994–2000 حلّقت مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل

[81] Markus E. Bouillon, *The Peace Business: Money and Power in the Palestine–Israel Conflict* (London: I.B.Tauris, 2004).

إلى 14.2%. وخلافًا لذلك، وعلى الرغم من التمويل الدولي الهائل للسلطة، كان الاقتصاد الفلسطيني، في الفترة ذاتِها، يتدهور على نحو غير مسبوق، مع ارتفاع كبير في نسبة العاطلين عن العمل، والفقر، وهبوط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8%[82]. علّق رجل الأعمال الإسرائيلي بيني غاون على الأداء الاقتصادي الإسرائيلي في هذه الفترة بقوله: "إن مثل هذا النمو كان من غير الممكن أن يحدث من دون الشروع في عملية السلام"[83].

وعلى الرغم من فشل منطق "ثمار السلام" الذريع، تم إدارة الواقع السياسي والاقتصادي، في فترة ما بعد الانتفاضة الثانية، بمنطق مشابه، ولكنْ على نحوٍ أكثر مهنية وحرفية، تجلّى واضحًا في التوافق الأيديولوجي بين إستراتيجية "السلام الاقتصادي" التي أطلقها اليمين الإسرائيلي، والظاهرة الفلسطينية التي عرفت، غربيًّا، باسم "الفيّاضيّة"، نسبة إلى رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق سلام فياض (2007–2013). فمن وجهة نظر نتنياهو؛ إن "السلام الاقتصادي" يرتكز على الاقتصاد والأمن من أجل تحقيق السلام، من دون الحاجة إلى عملية سياسية أو مفاوضات. أما نهج الطريق الثالث الذي تبناه سلام فياض، كما جاء في التقارير الحكومية لمسار بناء الدولة، فقد نصّ على أن الأمن والاستثمار الاقتصادي، إضافة إلى بناء مؤسسات الدولة، ستؤول إلى اعتراف العالم بقدرة الفلسطينيين على إدارة دولة فلسطينية مستقلة. وكانت نتيجة هذا المنطق زيادة تكبيل الحركة الوطنية الفلسطينية بالضغط الاقتصادي، وإرهاق المجتمع الفلسطيني بالهموم المعيشية اليومية.

المساعدات الأجنبية

برزت السلطة، منذ بداية تأسيسها، كيانًا ريعيًّا يستمد مصادره المالية، أساسًا، من الأموال المشروطة سياسيًّا، والمقدمة من الدول المانحة ووكالات التمويل الدولية. فمنذ عام 1993 وحتى 2013 صرفت الدول المانحة ما

[82] Neve Gordon, *Israel's Occupation* (Berkeley and Los Angeles, California: University of California Press, 2008), pp. 183–184.

[83] Gershon Shafir & Yoav Peled, *Being Israeli: The Dynamic of Multiple Citizenship* (New York: Cambridge University Press, 2002), p. 259.

يقارب 23 مليار دولار، وبذلك تصبح السلطة أحد أكثر الكيانات اعتمادًا على المعونة غير العسكرية في العالم من حيث نصيب الفرد[84]. وفي الحقيقة، لا تقتصر المساعدات على المبالغ التي تتلقاها السلطة على نحو مباشر فحسب، بل ثمة مئات الملايين التي يتم توزيعها على المنظمات غير الحكومية؛ المحلية والدولية، وعلى هيئات متعددة الأطراف، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى المساعدات التي تُصرف عن طريق العلاقات الثنائية مع الممولين، مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وغيرها. يأتي التمويل الأجنبي مرتبطًا بالإطار العام، وشروط اتفاقية أوسلو، وهو مرتبط بمسائل بناء الدولة والأمن والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من عدِّ مناطق السلطة من أكثر المناطق اعتمادًا على المعونة في العالم، فإن ذلك لم يساهم في خلق تنمية اقتصادية حقيقية، ومازالت معدلات الفقر والبطالة تقف على مستويات عالية بمعدل 26٪ (نسبة الفقر) و24٪ (نسبة البطالة)[85].

سياسيًا، يؤدّي التمويل الأجنبي المشروط دورًا حاسمًا في تكبيل النظام السياسي الفلسطيني، ومصادرة استقلال القرار، وتقليص قدرته على المناورة السياسية، وإجهاض أي خطوة قد تضر بإسرائيل محليًّا وعالميًّا. فبحسب التقرير البحثي للكونغرس، يرتبط التمويل الأميركي المشروط للسلطة بثلاث قضايا رئيسة: 1) محاربة الإرهاب ومنع المجموعات المسلحة الفلسطينية من التعدّي على أهداف إسرائيلية، 2) تعزيز الاستقرار في الضفة الغربية وتحقيق التعايش المشترك مع الإسرائيليين، 3) تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين[86]. وقد استعملت الولايات المتحدة المساعدات ذريعةً لابتزاز السلطة، ومنعها من القيام بخطوات غير مرغوب فيها، مثل طلب عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة، أو التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية.

---

[84] Jeremy Wildeman & Alaa Tartir, “Can Oslo’s Failed Aid Model Be Laid to Rest?” AlShabaka, 18/9/2013, accessed on 8/9/2016, at: https://goo.gl/D7p1sl

[85] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مستويات المعيشة"، شوهد في 2016/9/8، في:
http://www.pcbs.gov.ps/site/881/default.aspx

[86] Jim Zanotti, “US Foreign Aid to the Palestinians,” Congressional Research Service, March 18, 2016, accessed on 9/8/2016, at: https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

والأمثلة على تدخل الدول المانحة كثيرة، لعل أبرزها قطع المعونة عن السلطة الفلسطينية في أعقاب الانتخابات التشريعية، وتشكيل حماس للحكومة الفلسطينية سنة 2006؛ ما أظهر أن تعامل الدول المانحة مع التجربة الفلسطينية الانتخابية كان أشبه بعقاب جماعي للشعب الفلسطيني؛ بسبب اختياره الديمقراطي. وفي السنوات التي تلت الانتخابات، أدّى التمويل الأجنبي دورًا في تحفيز الانقسام الفلسطيني الداخلي وتعميقه، وذلك باستخدام المال لفرض هيبة سلطة رام الله وتعزيز قدرتها الأمنية؛ من أجل حفظ الاستقرار السياسي في الضفة الغربية. وفي المقابل، تم إقصاء سلطة غزة، كما تمّت المساهمة في تعزيز الحصار.

لذا، لا يمثّل الارتهان بالتمويل الأجنبي أحد أهم معوّقات بناء مشروع وطني حقيقي فحسب، بل يمثّل، مع هذا، إحدى الأدوات الفاعلة التي حولت النظام السياسي الفلسطيني، ما بعد أوسلو، إلى كيان عاجز كل العجز عن القيام بأي خطوة سياسية ذات جدوى، بل يبدو، في معظم الأحيان، سلوك السلطة السياسي والأمني متماهيًا مع السياسات الإسرائيلية.

بناء الدولة على أسس الليبرالية الجديدة

لقد كان لتدخلات المؤسسات المالية الدولية، ووكالات التنمية الغربية، والتمويل الموجه سياسيًا؛ دورٌ أساسيٌّ في برمجة اقتصاد السلطة الفلسطينية، وتصميم برامج التنمية، على نحو يتلاءم ومقيدات اتفاقية أوسلو. يتضح ذلك جليًّا في وضع البنك الدولي تصورَه المسبق عن النموذج الاقتصادي والمؤسساتي والتنموي لمناطق الحكم الذاتي، حتى قبل عودة قيادة المنظمة إلى المناطق المحتلة وقيام السلطة الفلسطينية. ففي عام 1993 أصدر البنك الدولي تقريرًا من ستة أجزاء بعنوان "الاستثمار في السلام"، تضمن نقاطًا مثل تشجيع الأسواق الحرة، والتحرير التجاري والمالي، وتحقيق التكامل الاقتصادي مع إسرائيل، وقدّم أيضًا توصيات للمانحين بسُبُل صرف المعونات لدعم عملية السلام. وبذلك تكون السلطة الفلسطينية أول نموذج لبناء دولة يتم تصميم اقتصاده على أسس السوق الحرّة، من منظور المؤسسات الدوليّة ووفق رؤاها. ولقد ثبّتت السلطة الفلسطينية تبنّيَها نموذج السوق الحرّة في القانون الأساسي، والذي نص صراحةً في المادة 21 على أن "يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ السوق الحرة".

وعلى الرغم من الفوضى المؤسساتية والاقتصادية في نموذج بناء الدولة في عقد التسعينيات، فإن الفترة التي تلت الانتفاضة الثانية وما رافقها من إصلاحات واسعة، وخصوصًا على يد رئيس الوزراء الأسبق سلام فياض، قد شهدت تطبيقات مبادئ الليبرالية الجديدة بمهنية عالية، وعلى مستويات غير مسبوقة. فقد لاحظ المراقبون أن التزام السلطة تنفيذَ السياسات الليبرالية الجديدة، على نحوٍ واسع وسريع في فترة سلام فيّاض، تجاوز، إلى حدٍّ بعيد، تنفيذ هذه السياسات في أي دولة أخرى في المنطقة[87]. ومن الأمثلة على تطبيقات الليبرالية الجديدة في عهد فياض؛ إصلاح القطاع المصرفي، وخصوصًا ما يتعلق بتسهيل عملية القروض للحكومة والأفراد، وما يحمله ذلك من تداعيات سياسية واجتماعية خطيرة. فمن ناحية، مكّنت تلك الإصلاحات الحكومة من توقيع عقود طويلة الأجل، بلغت نحو 4.8 مليارات دولار، موزعة بين بنوك محلية ودولية، وبفائدة سنوية تصل إلى 200 مليون دولار. تمثّل هذه المديونية العامة المرتفعة، بالنسبة إلى اقتصاد يعتمد إلى حدٍّ بعيد على المساعدات الأجنبية، قلقًا حقيقيًا. ولا يتضح، حتى الآن، كيف أُنفقت تلك الأموال، وكيف ستسدد السلطة الفلسطينية ديونها. ومن ناحية أخرى، شجعت تسهيلات القروض الأفراد على اللجوء إلى البنوك من أجل تمويل الاستهلاك، وقلما تُستعمل هذه الديون في أنشطة إنتاجية. فقد وصلت القروض البنكية الخاصة حتى نهاية 2014 إلى 3.4 مليارات دولار، تم استخدام الجزء الأكبر منها في شراء عقارات. إن لهذه الحالة من المديونية الشخصية تداعيات اجتماعية خطيرة، فهي تعزز ثقافة الاستهلاك، والاهتمام بالشواغل الشخصية على حساب الهم العام، كما تدفع الناس، على نحو ممنهج، إلى التخلي عن القضايا الوطنية العامة، وتعزز اللامبالاة السياسية، وتُضعف من التفكير الناقد لطبيعة النظام القائم.

إن العلاقة ما بين نموذج الليبرالية الجديدة للسلطة الفلسطينية وتفاعله مع البنية الاستعمارية، قد ساهمت في إعادة تعريف العلاقات الاجتماعية بناءً على التحولات الطبقية المرافقة لعملية بناء الدولة، في سياق الشروط

[87] Adam Hanieh, *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East* (Chicago: Haymarket Books, 2014), p. 116.

والعلاقات الاستعمارية، وما نتج منها من شبكات مصالح، ونخب مستفيدة من الواقع السياسي – الاقتصادي الراهن في فلسطين.

فمن ناحية، أنتج التفاعل بين الشبكات الزبائنية والفساد المالية والاستبداد السياسي نظامًا رأسماليًا مشوهًا، يعتمد على المحسوبيات والشللية في إطار السلطة الفلسطينية.

وقد بدأت بوادر "الرأسمالية الشللية" في مرحلة مبكرة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وخصوصًا من خلال نشوء علاقات خاصة بين رجال الأعمال ذوي النفوذ، والنخب السياسية والأمنية في السلطة الفلسطينية. أدّت هذه العلاقة الخاصة إلى تركز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي أفراد قلائل، تعاملوا مع السلطة كجهاز سياسي فعّال لتحقيق المصالح الاقتصادية. وفي عقد التسعينيّات تجلّت هذه العلاقات وممارساتها في تواطؤ النخبة السياسية والأمنية في السلطة الفلسطينية مع تكتلات رجال الأعمال في الشتات؛ لإدارة احتكارات واسعة النطاق للقطاعَيْن العام والخاص. وفي فترة ما بعد الانقسام وحتى اليوم أصبح التحالف السياسي – الاقتصادي، ضمن السلطة، أكثر وضوحًا وتأثيرًا؛ بحيث زاد نفوذ الرأسماليين في المؤسسة السياسية، وتعززت قدرتهم على التأثير في سياساتها الاقتصادية. وفي أحيان كثيرة، تبوّأ رجال الأعمال والتكنوقراط، من ذوي التوجه النيوليبرالي، مناصب وزارية رئيسة في الحكومات المتوالية[88].

ومن ناحية أخرى، أنتج التفاعل بين نيوليبرالية السلطة وبين البنية الاستعمارية العديد من مشاريع التطبيع الاقتصادي الضخمة. وغالبًا ما يتم ترويج مثل هذه المشاريع بوصفها "مشاريع تنموية تخدم المشروع الوطني". لكنها، في الحقيقة تخدم كلًا من رأس المال الفلسطيني، ورأس المال الإسرائيلي، ورؤوس الأموال الإقليمية الأخرى المندمجة في هذه المشاريع، وليس لمثل هذه المشاريع آثار إيجابية حقيقية في تنمية الاقتصاد المحلي، وتطوير القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية. ومن أمثلة هذه المشاريع؛ مدينة روابي، والمناطق الصناعية، والمشاريع المشتركة في مجالات تكنولوجيا المعلومات وغيرها.

[88] طارق دعنا، "الرأسمالية الفلسطينية المتمادية"، إعمار، 2014/1/14، شوهد في 2016/10/18، في:
http://eamaar.org/?mod=article&ID=5231

استنتاجات

يجد الفلسطينيون أنفسهم اليوم مكبّلين بسياق اقتصادي – سياسي أشدّ تعقيدًا من أي وقت مضى، وإن استمرارية هذا السياق ستمنعهم من القيام بأي خطوة جذرية في اتجاه تصويب أوضاعهم الداخلية، وبناء مشروع وطني بديل من الواقع الذي أنتجه أوسلو. فحتى إستراتيجية التدويل التي تتبناها السلطة، والتي تسعى من خلالها للانضمام إلى المنظمات الدولية أثبتت عدم جدواها، حتى لو افترضنا، جدلًا، توافر الإرادة السياسية. ففي ظل غياب القاعدة الاقتصادية المقاومة، واستمرار الارتهان بالمساعدات الأجنبية المشروطة، سيكون من المُحال التقدم في خطوات سياسية ملموسة. بل على العكس، ستؤدّي شبكات المصالح الاقتصادية، ضمن السلطة، دورًا حاسمًا في عرقلة أي جهد حقيقي يعمل على تغيير الواقع الراهن، ويستبدل به مشروعًا وطنيًا حقيقيًا يضر بالمصالح الخاصّة لتلك الشبكات.

كما أن هبّة الشعب الفلسطيني الحالية مازالت تفتقر إلى المشاركة الجماهيرية الواسعة، وذلك بسبب ابتعاد قطاعات معتبرة من الشعب الفلسطيني من الحراكات الوطنية، وارتباط الكثير من المجموعات والمؤسسات والفصائل الفلسطينية بشبكات المصالح المرتبطة ببنية السلطة الريعية، أو بالمنظمات غير الحكومية المموَّلة غربيًا، والمرتبطة بمقيدات اتفاقية أوسلو، أو برأس المال الشللي الذي يخشى على استثماراته وأرباحه من تداعيات عدم الاستقرار.

يجب على أي توجه نحو بناء مشروع وطني متكامل يعتمد على جهاز مؤسساتي وتنظيمي، ويستند على إطار قيادي وحدوي مرتبط عضويًا بالقواعد الجماهيرية، ويستند على مبادئ المقاومة والتحرر والعدالة الاجتماعية، أن يضع في الاعتبار أهمية بناء قاعدة اقتصادية مقاومة، تُناقض، جذريًّا، الواقع الاقتصادي الذي فرضته اتفاقيات أوسلو، ومصالحُ النخب السياسية – الاقتصادية المنتفعة منه. إن بناء هذه القاعدة يجب أن يرافق بناء المشروع الوطني ليسنده ويحافظ على استقلاله. ومن الضروري أن تكون هذه القاعدة ذات ركائز إنتاجية، تحقق أكبر قدر من الصمود والعدالة الاجتماعية، وتضمن التماسك الاجتماعي، بما في ذلك تقليص الفجوة الطبقية الهائلة التي تهتك النسيج الاجتماعي الفلسطيني. كما أن إلحاق الضرر بأكبر قدر ممكن من المصالح

الاستعمارية الإسرائيلية، عن طريق المقاطعة الاقتصادية المنظمة أو الإضرار المادي الملموس بالمنشآت الاقتصادية للاحتلال، يجب أن يتخذ مكانًا في سلم أولويات المشروع الوطني، والهبّات والانتفاضات الجماهيرية.

المراجع

Bouillon, Markus E. *The Peace Business: Money and Power in the Palestine–Israel Conflict.* London: I.B.Tauris, 2004.

Gordon, Neve. *Israel's Occupation.* Berkeley and Los Angeles, California: University of California Press, 2008.

Hanieh, Adam. *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East.* Chicago: Haymarket Books, 2014.

Nitzan, Jonathan & Shimshon Bichler. *The Global Political Economy of Israel.* London, Virginia: Pluto Press, 2002.

Shafir, Gershon & Yoav Peled. *Being Israeli: The Dynamic of Multiple Citizenship.* New York: Cambridge University Press, 2002.

Tamari, Salim. "The Palestinian Movement in Transition: Historical Reversals and the Uprising." *Journal of Palestine Studies.* vol. 20, no. 2 (1990/1991).